المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

الاتجاهات العالمية 2040

الاستخبارات الوطنية الأميركية

تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات

الاستخبارات الوطنية الأميركية

خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط

برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط

موقع ريسبونسيبل ستيت كرافت

ردع إيران في المنطقة الرمادية

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

العدد الرابع والعشرون - حزيران 2021

الرصد الاستراتيجي

حزيران 2021

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: حزيران 2021
العدد: الرابع والعشرون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

الاتجاهات العالمية 2040 5

تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات 11

خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط 41

تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط 51

ردع إيران في المنطقة الرمادية:..... 63

الاتجاهات العالمية 2040[1]

عالم أكثر إثارة للجدل

الاستخبارات الوطنية الأميركية، آذار 2021

المقدّمة

الملخّص التنفيذي

❖ **القوى الهيكليّة تحدّد المعايير**

تضع الاتّجاهات في الخصائص السكانية والتنمية البشرية والبيئة والاقتصاد والتكنولوجيا الأساسَ لعالمنا المستقبليّ وتبني حدوده. ففي بعض المناطق أصبحت هذه الاتجاهات أكثر حدّةً، مثل التغيّرات في مناخنا وتمركز السكان في المناطق الحضريّة وظهور التقنيات الحديثة. وفي مناطق أخرى تبدو الاتجاهات أكثر غموضًا، فيُرجّح أن تتباطأ المكاسب في التنمية البشرية والنموّ الاقتصادي، ويمكن حتى أن تنقلب في بعض المناطق، على الرّغم من أنّ مزيجًا من العوامل قد يغيّر هذا المسار. وسيتيح تقارب هذه الاتجاهات فرصًا للابتكار، لكنّه سيترك أيضًا بعض المجتمعات والبلدان تكافح من أجل التكيّف والتأقلُم، فحتى التقدّمُ الواضح كالتقنيات الحديثة والمتقدّمة سيكون معرقلًا لحياة الكثير من الناس وسبُل عيشهم، ما سيشعرهم بعدم الأمان ويرغمهم على التأقلُم.

الاتّجاهات المؤكّدة خلال الأعوام العشرين المقبلة ستكون تحوّلات ديموغرافية كبيرة مع تباطؤ النمو السكاني في العالم وشيخوخة العالم السريعة. فبعض الاقتصادات المتقدّمة والناشئة، ومنها في أوروبا وشرق آسيا، ستتقدّم في السنّ بوتيرة أسرع وستواجه تقلّص

---

[1] تعريب: بتول ناصر الدين.

The U.S. National Intelligence Council, "Global Trends 2040: A More Contested World", March 2021.
https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/GlobalTrends_2040.pdf

السكان، ما سيثقل كاهل النمو الاقتصادي. وفي المقابل تستفيد بعض البلدان النامية في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة السكان في سنّ العمل، ما سيتيح الفرصة لعائد ديموغرافي، إذا ما اقترنت بتحسينات في البنى التحتية والمهارات. وقد حقّقت التنمية البشرية، وتشمل الصحة والتعليم ورفاهية الأسر المعيشية، تحسينات تاريخية في جميع المناطق خلال العقود القليلة الماضية. وسيكافح الكثير من البلدان للاستناد إلى هذه النجاحات وللحفاظ عليها حتى. لقد ركّزت التحسينات السابقة على أساسيات الصحة والتعليم والحدّ من الفقر، لكن المراحل اللاحقة من النموّ تُعدّ أكثر صعوبةً وتواجه معوّقات بفعل جائحة كورونا، ونموّ الاقتصاد العالمي البطيء وشيخوخة السكان وآثار النزاعات والمناخ. وستشكّل هذه العواملُ تحدّيًا للحكومات الساعية إلى توفير التعليم والبنى التحتية اللازمة لتحسين إنتاجية الطبقات الوسطى المتنامية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين. وبما أنّ بعض البلدان تنجح في التغلّب على هذه التحدّيات وبلدانًا أخرى تفشل، فسيؤدّي تحوّل الاتجاهات الديموغرافية العالمية حتمًا إلى توسيع الهوّة في الفرص الاقتصادية ضمن البلدان وفي ما بينها في العقدين المقبلين وإلى زيادة الضغط من أجل الهجرة والخلافات بشأنها.

في موضوع البيئة، يُرجَّح تضاعف الآثار المادّية لتغيّر المناخ في العقدين القادمين ولا سيّما في ثلاثينيات القرن الواحد والعشرين. فارتفاعُ درجات الحرارة سيكون مصحوبًا باشتداد العواصف وفترات الجفاف والفيضانات، وذوبان الأنهار الجليدية والقمم الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر. وسينصبّ التأثير بطريقة غير متكافئة على العالم النامي والمناطق الفقيرة وسيتداخل مع التدهور البيئيّ خالقًا ثغرات جديدةً ومفاقمًا المخاطرَ الموجودة مسبّقًا على الازدهار الاقتصادي والغذاء والماء والصحة وأمن الطاقة. ويُرجَّح أن توسّع الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص تدابير التأقلم والقدرة على الصمود من أجل مواجهة التهديدات القائمة، من غير المرجَّح أن توزَّع هذه التدابير بالتساوي، ما سيجعل بعض الشعوب في مستويات أدنى من غيرها. وستزداد النقاشات حول كيفية التخلّص من انبعاثات غازات الدفيئة ومدى سرعة الأمر.

خلال العقدين المقبلَين يُرجَّح أن تهيّئ عدّةُ اتجاهات اقتصادية عالمية الظروفَ ضمن الدول وفي ما بينها، وتشمل الاتجاهات زيادة الدين الوطني، والبيئة التجارية الأكثر تعقيدًا وتجزّؤًا، والتحوّل في التجارة، والتعطّل الجديد للعمل. فقد تكتشف عدّة حكومات نقص مرونتها أثناء

اجتيازها مزيدًا من أعباء الدين، وتنوّع قواعد التجارة، ومجموعة أوسع من الجهات الفاعلة القويّة في الدولة والشركات التي تمارس النّفوذ.

الشركات ذات المِنصّات الواسعة، التي توفّر الأسواق الإلكترونية لأعداد كبيرة من المشترين والبائعين، قد تقود العولمة التجارية المستمرة وتساعد الشركات الأصغر على النمو والنفاذ إلى الأسواق الدولية. ويُرجَّح أن تحاول هذه الشركات القوية ممارسة النفوذ في المجالات السياسية والاجتماعية، وهي جهود قد تدفع الحكومات إلى فرض قيود جديدة. وتبدو الاقتصادات الآسيوية مستعدّةً لإكمال عقود من النموّ حتى عام 2030 على الأقلّ، رغم احتمال بطء وتيرتها. ولا يُرجَّح أن تصل هذه الاقتصادات إلى نصيبَ الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو النفوذ الاقتصادي للاقتصادات المتقدّمة القائمة، وتشمل الولايات المتّحدة وأوروبا. ويبقى نموّ الإنتاجية متغيّرًا رئيسًا، فالارتفاع في معدّل النمو يخفّف الكثير من التحدّيات الاقتصادية والتحدّيات المتعلّقة بالتّنمية البشرية وغيرها من التحدّيات.

ستتيح التكنولوجيا إمكانية تخفيف المشاكل مثل تغيّر المناخ والمرض، وإمكانية خلق تحدّيات جديدة مثل إلغاء وظائف. إذ يجري اختراع التكنولوجيات واستخدامها ونشرها ثم نسيانها كلما ازدادت السرعة حول العالم وظهرت مراكز ابتكار جديدة. وفي العقدين المقبلين يُرجَّح تسارع التطورات التكنولوجية ومداها أكثر من أي وقت مضى، ما سيغيّر مجموعةً من التجارب والقدرات البشرية وينشئ في الوقت نفسه توتّرًا جديدًا واضطرابات داخل المجتمعات والصُنّاعات والدول وفي ما بينها. وسيتنافس المنافسون الحكوميون وغير الحكوميين على القيادة والهيمنة في العلوم والتكنولوجيا، مع احتمال تعاقب المخاطر والآثار على الأمن الاقتصادي والعسكري والمجتمعي.

❖ الديناميكيات الناشئة

هذه القوى البنيوية وغيرها من العوامل ستتلاقى وتتفاعل على مستوى المجتمعات والدول والنظام الدولي، خالقةً فرصًا وتحدّيات جديدةً للمجتمعات والمؤسسات والشركات والحكومات. ويُرجَّح أيضًا أن تُنتج هذه التفاعلات على جميع المستويات احتجاجًا غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، ما سيعكس إيديولوجيات مختلفة ووجهات نظر متباينة حول الطريقة الأكثر فعاليةً لتنظيم المجتمع والتصدّي للتحدّيات الناشئة. وداخل المجتمعات ثمة تفكّك واحتجاج متزايدان بشأن القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية، فعقود من المكاسب المستمرّة في

الازدهار وغيره من أوجه التنمية البشرية حسّنت الحياة في كل المناطق ورفعت توقّعات الناس بمستقبل أفضل.

ومع استقرار هذه الاتجاهات في أعلى المستويات واتحادها مع التغيّرات الاجتماعية والتكنولوجية أصبح بعض سكان العالم حذرين من المؤسسات والحكومات التي يرونها غير راغبةٍ أو غير قادرة على تلبية احتياجاتهم. وينجذب الناس نحو المجموعات المألوفة وذات التفكير المشابه من أجل المجتمع والأمن، ويشمل ذلك الهوية الإثنية والدينية والثقافية ونحو التجمعات حول المصالح والقضايا مثل حماية البيئة. فمزيج الولاءات البارزة حديثًا والمتنوّعة المتعلّقة بالهويّة وبيئة المعلومات الأكثر تقوقعًا يكشف التصدّعات داخل الدول، ويصعّدها ويضعف القومية المدنية ويزيد من عدم الاستقرار.

على مستوى الدولة، يُرجَّح أن تواجه العلاقات بين المجتمعات وحكوماتها في كل المناطق ضغوطًا وتوتّرًا بسبب عدم التّطابق المتزايد بين ما يحتاج إليه الجمهور ويتوقّعه وبين ما تستطيع الحكومات وتنوي تقديمه. ويتضاعف تزوّد الشعوب في كل المناطق بالأدوات والقدرة والتحفيز للتحرّك من أجل أهدافهم الاجتماعية والسياسيّة المفضّلة ولزيادة مطالبة حكوماتهم بإيجاد الحلول. وفي الوقت نفسه الذي يتزايد فيه تمكين الناس وتكثر مطالبهم تتعرّض الحكومات لضغط أكبر بسبب التحدّيات الجديدة وشحّ الموارد. وينذر اتّساع الفجوة هذا بمزيد من عدم الاستقرار السياسيّ وتآكل الديمقراطية وتوسّع أدوار الفئة البديلة من مقدّمي الحوكمة. وقد تفتح هذه الديناميكيات مع الوقت الأفق أمام تحوّلات هامّة في كيفية حكم الشعب.

في **النظام الدولي**، لا يُرجَّح أن تتمكّن دولة واحدة من الهيمنة على جميع المناطق أو المجالات، فسيتنافس عدد كبير من الجهات الفاعلة لتشكيل النظام الدولي وتحقيق أهدافٍ أضيق، ويُرجَّح أن تشتدّ المنافسة بين الصين وتحالف غربي تقوده الولايات المتّحدة، بفعل التحوّلات المتسارعة في القوة العسكرية والتركيبة السكانية والنمو الاقتصادي والظروف البيئية والتكنولوجيا والانقسامات المشتدّة بشأن نماذج الحوكمة. وستفعل القوى المتنافسة أي شيء من أجل تشكيل المعايير والقواعد والمؤسسات العالمية، في حين أن القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية قد تمارس مزيدًا من النفوذ وتقود القضايا التي تركتها الجهات الفاعلة الرئيسة من دون معالجة. ويرجَّح أن تنتج هذه التفاعلات شديدة التباين بيئةً

جيوسياسيةً أكثر عُرضةً للصراع وأقلّ استقرارًا، وتقوّض تعدّدية الأطراف العالمية، وتوسّع عدم التوافق بين التحدّيات عبر الوطنية والترتيبات المؤسّسية من أجل معالجتها.

❖ سيناريوهات بديلة للعام 2040

ستحدّد ردود الفعل البشرية لهذه المحرّكات الرئيسة والديناميكيات الناشئة كيفية تطوّر العالم في العقدين القادمين. ومن أصل الشكوك الكثيرة بشأن المستقبل بحثنا عن ثلاثة أسئلة محوريّة تتعلّق بالشروط في مناطق وبلدان معيّنة وخيارات السياسات العامة من قِبل الشعوب والقادة الذين سيشكّلون البيئة العالميّة. وركّبنا خمسة سيناريوهات لعوالم بديلة في العام 2040.

- ما مدى خطورة التحدّيات العالمية التي تلوح في الأفق؟
- كيف تشارك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في العالم، بما في ذلك تركيز المشاركة ونوعها؟
- أخيرًا، ما أولويّات الدول بشأن المستقبل؟

في **"نهضة الديمقراطيات"**، العالم وسط عودةٍ للديمقراطيات المفتوحة بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها. فالتطورات التكنولوجية السريعة التي عزّزتها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة وغيرها من المجتمعات الديمقراطية تحوّل الاقتصاد العالمي وتزيد الدّخل وتحسّن جودة حياة ملايين الناس حول العالم. ويمكّن تصاعد النموّ الاقتصادي والإنجازات التكنولوجية من الاستجابة للتحدّيات العالمية، ويخفّف الانقسامات المجتمعية. في المقابل، خنقت سنوات الرقابة والرصد الاجتماعيين في الصين وروسيا الابتكار، فكبار العلماء وروّاد الأعمال طلبوا اللجوء في الولايات المتحدة وأوروبا.

في **"عالم منساق"**، النظام الدولي بلا اتجاه وفوضوي ومتقلّب، فالقواعد والمؤسسات الدولية يتمّ تجاهلها إلى حد كبير من قِبل القوى الكبرى مثل الصين والجهات الفاعلة الإقليمية وغير الحكومية. وتعاني دول منظّمة التعاون الاقتصادي من تباطؤ النمو الاقتصادي ومن توسّع الانقسامات المجتمعية ومن الشلل السياسي. فالصين تستغلّ مشاكل الغرب لتوسيع نفوذها الدولي وخاصّةً في آسيا، لكن بكين تفتقر إلى الإرادة والقوة العسكرية لتولّي القيادة العالمية،

تاركةً الكثير من التحدّيات العالمية كتغيّر المناخ وعدم الاستقرار في البلدان النامية مهملةً إلى حد كبير.

في **"التعايش التنافسي"**، أعطت الولايات المتحدة والصين الأولوية للنمو الاقتصادي واستعادتا علاقةً تجاريةً متينة، لكن هذا الاعتماد المتبادل قائمٌ إلى جانب المنافسة على النفوذ السياسي ونماذج الحوكمة والهيمنة التكنولوجية والميزة الاستراتيجية. وخطر الحرب الكبرى منخفض، والتعاون الدولي والابتكار التكنولوجي يجعل المشاكل العالمية قابلة للمعالجة على المدى القريب بالنسبة للاقتصادات المتقدّمة، لكنّ التحدّيات المناخية على المدى الطويل تظلّ قائمة.

في **"الوحدات المنفصلة"**، العالم مقسَّم إلى عدة كتل اقتصادية وأمنية متنوّعة الأحجام والقوى، تتمحور حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد لأوروبي وروسيا وبعض القوى الإقليمية، وتركّز هذه الكتل على الاكتفاء الذاتي والقدرة على الصمود والدفاع. فتتدفّق المعلومات ضمن المناطق المحصورة المستقلّة ذات السيادة الإلكترونية، ويُعاد توجيه سلاسل الإمداد، وتختلّ التجارة الدولية. والدول النامية الضعيفة عالقة في المنتصف وبعضها على وشك أن يصبح دولًا فاشلة. أما المشاكل العالمية ولا سيّما تغيّر المناخ فهي إن تم تناولها متناولَةٌ بشكل متقطِّع.

في **"المأساة والتعبئة"**، يجري تحالف عالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي والصين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعدّدة الأطراف المعاد تنشيطها تغييرات بعيدة المدى تهدف إلى معالجة تغيّر المناخ واستنفاد الموارد والفقر بعد الكارثة الغذائية العالمية الناتجة عن الحوادث المناخية والتدهور البيئي. وتساعد البلدانُ الغنية البلدانَ الفقيرة على معالجة الأزمة ثم تساعد على الانتقال إلى اقتصادات ذات استخدام منخفض للكربون، من خلال برامج المساعدات الواسعة ونقل التكنولوجيا المتقدّمة في مجال الطاقة، بعد إدراك سرعة انتشار هذه التحدّيات العالمية العابرة للحدود.

تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات[1]

مكتب مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية، 9 نيسان 2021

التمهيد

ستواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها في العام القادم، مجموعة متنوّعة من التهديدات التي تظهر في خضمّ الاضطراب العالمي الناجم عن وباء كوفيد-19 على خلفية منافسة القوى العظمى، والآثار المدمّرة للتدهور البيئي وتغيّر المناخ، وعدد متزايد من الجهات الفاعلة غير الحكومية المتمكّنة، والتكنولوجيا المتطوّرة بسرعة. إن تعقيد التهديدات وتقاطعاتها وإمكانية تتالي الأحداث في عالم شديد الترابط والتنقل سيخلق تحدّيات جديدة لأجهزة الاستخبارات. فالتغيّرات البيئية والمناخية، على سبيل المثال، ترتبط بمخاطر الصحة العامة والشواغل الإنسانية وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتنافس الجيوسياسي. ويسلّط التقييم السنوي للتهديدات لعام 2021 الضوء على بعض هذه الروابط لأنّه يوفّر التقييمات الأساسية لأجهزة الاستخبارات بالأمور الأكثر تهديدًا وإلحاحًا للمصالح الوطنية الأميركية، مع التأكيد على خصوم الولايات المتحدة ومنافسيها الرئيسيين. فهو ليس تقييمًا شاملًا لجميع التحدّيات العالمية، ولا سيما أنه يستبعد تقييمات نقاط ضعف خصوم الولايات المتحدة. فهو يفسّر المخاوف التنفيذية، مثل أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا، ولا سيما في الجهات التي تشكّل تهديدًا، مثل الصين وروسيا.

وقد أظهرت بكين وموسكو وطهران وبيونغ يانغ القدرة والنيّة على تعزيز مصالحها على حساب الولايات المتحدة وحلفائها، على الرغم من انتشار الوباء. فالصين أصبحت بشكل متزايد تشكّل منافسًا شبه نظير لها، حيث تتحدّى الولايات المتحدة في ساحات متعدّدة، لا سيما من الناحية

---

[1] تعريب: كوثر صفي الدين.

Annual Threat Assessment of the US Intelligence Community, Office of the Director of National Intelligence, April 9, 2021.

https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2021-Unclassified-Report.pdf

الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وتضغط من أجل تغيير المعايير العالمية. كما تضغط روسيا على واشنطن، حين يتاح لها ذلك، على الصعيد العالمي، مستخدمة تقنيات تصل إلى استخدام القوة وتطبيقها. وستظل إيران تشكّل خطرًا إقليميًا مع أنشطة نفوذ مؤذية على نطاق أوسع، وستكون كوريا الشمالية لاعبًا مدمّرًا على المستويات الإقليمية والعالمية. إنّ الخصوم والمنافسين الرئيسيين يعزّزون ويمارسون قدراتهم العسكرية والإلكترونية وغيرها من القدرات، ويزيدون من المخاطر التي تهدّد القوات الأميركية والقوات المتحالفة معها، ويضعفون أسلوب ردعنا المعتاد، ويزيدون من حِدّة التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل منذ فترة طويلة.

وسوف تستمر آثار جائحة "كوفيد-19" في إجهاد الحكومات والمجتمعات، مما سيغذي الأزمات الإنسانية والاقتصادية والاضطرابات السياسية والمنافسة الجيوسياسية، إذ تسعى بلدان مثل الصين وروسيا إلى تحقيق ميزة من خلال سُبل مثل "دبلوماسية اللقاحات". ولم يسلم أي بلد تمامًا، حتى عندما يتم توزيع اللقاح على نطاق واسع على الصعيد العالمي، فإن الصدمات الارتدادية الاقتصادية والسياسية الناتجة ستظل موجودة لسنوات. وتواجه البلدان ذات الديون المرتفعة أو التي تعتمد على صادرات النفط أو السياحة أو التحويلات المالية عمليات تعافٍ صعبة بشكل خاص، في حين أن بلدان أخرى ستنشغل بمشاكلها الداخلية أو سيتشتّت انتباهها بسبب تحدّيات أخرى.

وسيستمر التدهور الإيكولوجي وتغيّر المناخ في تأجيج تفشّي الأمراض، وتهديد الأمن الغذائي والمائي، وتفاقم غياب الاستقرار السياسي والأزمات الإنسانية. وعلى الرغم من أنّ الكثير من تأثير تغيّر المناخ على أمن الولايات المتحدة سوف يحدث بشكل غير مباشر في سياق سياسي واقتصادي أوسع، فإن الطقس الأكثر دفئًا يمكن أن يولّد تأثيرات مباشرة وفورية، على سبيل المثال، من خلال عواصف أكثر شدّة، وفيضانات، وذوبان الجليد في الأراضي دائمة التجمُّد. وسنشهد هذا العام إمكانية متزايدة لطفرات الهجرة من جانب سكان أميركا الوسطى، الذين يعانون من التداعيات الاقتصادية لوباء كوفيد-19 والطقس القاسي، بما في ذلك الأعاصير المتعدّدة في عام 2020 وعدة سنوات من الجفاف والعواصف المتكرِّرة.

سوف تستمر آفة المخدّرات غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بتسبيب خسائر فادحة لحياة الأميركيين وازدهارهم وسلامتهم. وقد تكيّفت الجماعات الرئيسية للاتجار بالمخدّرات مع التحدّيات التي يفرضها الوباء للحفاظ على تجارتها الفتّاكة، مثلما فعلت منظمات إجرامية أخرى عابرة للوطن. وتشكّل التكنولوجيات الناشئة والمدمّرة، فضلًا عن

انتشار التكنولوجيا وتغلغلها في جميع جوانب حياتنا، تحدّيات فريدة من نوعها. إن القدرات الإلكترونية، على سبيل المثال، مرتبطة بشكل واضح بالتهديدات التي تتعرّض لها بنيتنا التحتية وتهديدات النفوذ الخبيث الأجنبي ضد ديمقراطيتنا.

تواصل داعش والقاعدة وإيران وحلفاؤها المتشدّدون التخطيط لهجمات إرهابية ضد أشخاص ومصالح أميركية، وذلك بدرجات متفاوتة في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من خسائر القيادة فقد أظهرت الجماعات الإرهابية مرونة كبيرة كما أنها تستغل المناطق غير الخاضعة للحكم لإعادة بنائها.

ولا تزال الصراعات الإقليمية تؤجّج الأزمات الإنسانية، وتزعزع الاستقرار، وتهدّد الأشخاص والمصالح الأميركية وبعضها له آثار مباشرة على أمن الولايات المتحدة. على سبيل المثال، كان للقتال في أفغانستان والعراق وسوريا تأثير مباشر على القوات الأميركية، في حين لا تزال التوتّرات بين الهند وباكستان المسلحتين نوويًا مصدر قلق للعالم. والعنف المتكرر بين "إسرائيل" وإيران، ونشاط القوى الأجنبية في ليبيا، والصراعات في مناطق أخرى، بما في ذلك إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، يمكن أن تتصاعد أو تنتشر.

ويدعم التقرير السنوي لتقييم التهديدات لعام 2021 التعهّد بالشفافية لمكتب مدير الاستخبارات الوطنية والحفاظ على عادة تقديم تحديثات منتظمة عن التهديدات للجمهور الأميركي وكونغرس الولايات المتحدة. إن أجهزة الاستخبارات يقظة في رصدها وتقييمها للتهديدات المباشرة وغير المباشرة للولايات المتحدة ومصالح المتحالفين معها. وكجزء من هذا الجهد المستمر، يعمل ضباط الاستخبارات الوطنية التابعون للمركز بشكل وثيق مع محللين من مختلف أجهزة الاستخبارات لدراسة طيف التهديدات وتسليط الضوء على المخاطر الأكثر احتمالًا و/أو تأثيرًا على المدى القريب في سياق بيئة التهديد الشاملة وطويلة الأمد.

الصين تضغط نحو القوة العالمية

سوف يواصل الحزب الشيوعي الصيني جهوده الحكومية الكاملة لنشر نفوذ الصين، والحد من نفوذ الولايات المتحدة، وزيادة المسافات بين واشنطن وحلفائها وشركائها، وتعزيز المعايير الدولية الجديدة التي تفضّل النظام الصيني الشمولي. ولكن من المرجّح أن يسعى القادة الصينيون إلى الحصول على فرص تكتيكية للحدّ من التوتّرات مع واشنطن عندما تتناسب مثل هذه الفرص مع مصالحهم. وسوف تحافظ الصين على ابتكاراتها الرئيسية وسياساتها الصُنّاعية لأن القادة الصينيين يرون أن هذه الاستراتيجية ضرورية للحدّ من الاعتماد على التكنولوجيات الأجنبية، وتمكين التقدم العسكري، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وبالتالي ضمان بقاء الحزب الشيوعي الصيني.

• وترى بكين أن العلاقات الأميركية الصينية التنافسية المتزايدة تشكّل جزءًا من تحوّل جيوسياسي تاريخي، وتنظر إلى التدابير الاقتصادية التي اتخذتها واشنطن ضد بكين منذ عام 2018 كجزء من جهد أميركا الأوسع نطاقًا لاحتواء نهضة الصين.
• تروّج الصين لنجاحها في احتواء جائحة كوفيد-19 كدليل على تفوّق نظامها.
• تجمع بكين بشكل متزايد بين قوتها العسكرية المتنامية ونفوذها الاقتصادي والتكنولوجي والدبلوماسي للحفاظ على الحزب الشيوعي الصيني، وتأمين ما تعتبره أراضيها وبروزها الإقليمي، والسعي إلى التعاون الدولي على حساب واشنطن.

الأنشطة الإقليمية والعالمية

وتسعى الصين إلى استخدام أدوات منسّقة وكاملة للحكومة لإظهار قوتها المتنامية وإجبار جيرانها الإقليميين على الإذعان لخيارات بكين، بما في ذلك مطالبها بشأن الأراضي المتنازع عليها وتأكيدات السيادة على تايوان.

• لا تزال التوتّرات الحدودية بين الصين والهند شديدة، على الرغم من بعض عمليات سحب القوة هذا العام. يعدّ احتلال الصين منذ أيار 2020 للمناطق الحدودية المتنازع عليها أخطر تصعيد منذ عقود وأدّى إلى أول اشتباك حدودي قاتل بين البلدين منذ عام 1975. واعتبارًا من منتصف شباط، وبعد جولات متعددة من المحادثات، كان الجانبان يسحبان القوات والمعدّات من بعض المواقع على طول الحدود المتنازع عليها.

• في بحر الصين الجنوبي، ستواصل بكين تخويف المطالبين المتنافسين وستستخدم أعدادًا متزايدة من منصّات إنفاذ القوانين الجوية والبحرية لإرسال إشارة إلى دول جنوب شرق آسيا بأن الصين لديها سيطرة فعّالة على المناطق المتنازع عليها. وبالمثل، تضغط الصين على اليابان بشأن المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي.
• ستضغط بكين على السلطات التايوانية للتحرّك نحو التوحيد وستدين ما تعتبره زيادة التعاون بين الولايات المتحدة وتايوان. ونتوقّع أن يزداد الاحتكاك مع تكثيف بكين محاولاتها لتصوير تايبيه على أنها معزولة دوليًا وتعتمد على البر الرئيسي لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وذلك تزامنًا مع استمرار الصين في زيادة نشاطها العسكري في جميع أنحاء الجزيرة.
• التعاون المتزايد للصين مع روسيا في المجالات ذات الطابع التكاملي، بما في ذلك التعاون الدفاعي والاقتصادي.
• وستواصل بكين الترويج لمبادرة الحزام والطريق لتوسيع الوجود الاقتصادي والسياسي والعسكري للصين في الخارج، مع محاولة الحدّ من الهدر والممارسات الاستغلالية، التي أدّت إلى انتقادات دولية. وسوف تحاول الصين زيادة نفوذها باستخدام "دبلوماسية اللقاحات"،

مما يمنح البلدان فرصة أفضل للحصول على لقاحات كوفيد-19 التي تطوّرها. كما ستعزز الصين المعايير الدولية الجديدة للتكنولوجيا وحقوق الإنسان، مع التأكيد على سيادة الدولة والاستقرار السياسي على الحقوق الفردية.

وستبقى الصين تشكّل التهديد الأكبر للقدرة التنافسية التكنولوجية في الولايات المتحدة، حيث يستهدف الحزب الشيوعي الصيني قطاعات التكنولوجيا الرئيسية والتكنولوجيا التجارية والعسكرية المملوكة من الشركات والمؤسسات البحثية المرتبطة بالدفاع والطاقة والتمويل وغيرها من القطاعات. تستخدم بكين مجموعة متنوّعة من الأدوات، من الاستثمار العام إلى التجسس والسرقة، وذلك لتعزيز قدراتها التكنولوجية.

القدرات العسكرية

وستواصل الصين السعي لتحقيق أهدافها المتمثلة في أن تصبح قوة عظمى، وتأمين ما تعتبره منطقتها، وإرساء تفوّقها في الشؤون الإقليمية من خلال بناء جيش عالمي المستوى، قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المعايير والعلاقات الدولية. ويشمل تعهّد الصين العسكري جدول أعمال متعدد السنوات لمبادرات الإصلاح العسكري الشاملة.

- نتوقّع أن يواصل جيش التحرير الصيني متابعته للمنشآت العسكرية في الخارج والحصول على اتفاقات لتعزيز قدرته على إبراز القوة وحماية المصالح الصينية في الخارج.
- تعتبر القوة البحرية والقوات الجوية لجيش التحرير الصيني من القوات الأكبر في المنطقة، وتستمر في تطوير منصّات متقدّمة بعيدة المدى تُحسّن قدرة الصين على إبراز القوة. إن الأنظمة التقليدية القصيرة والمتوسطة المدى التي تمتلكها قوة الصواريخ التابعة لجيش التحرير الصيني قادرة على جعل القواعد الأميركية وقواعد حلفائها في المنطقة في خطر.

أسلحة الدمار الشامل

وستواصل بكين التوسع السريع وتنويع مِنصّات ترسانتها النووية في تاريخها، وتعتزم على الأقل مضاعفة حجم مخزونها النووي خلال العقد المقبل وطرح ثالوث نووي. إن بكين غير مهتمة باتفاقيات الحدّ من الأسلحة التي تقيّد خطط التطوير ولن توافق على المفاوضات الموضوعية التي تقيّد المزايا النووية الأميركية أو الروسية.

- تقوم الصين تدريجيًا ببناء قوة صواريخ نووية أكبر حجمًا وقدرة، ولديها قدرة على البقاء أكثر، كما أنها أكثر تنوعًا، وفي حالة تأهّب أعلى مما كانت عليه في الماضي، بما في ذلك نُظم القذائف النووية المصمّمة لإدارة التصعيد الإقليمي وضمان قدرة الضربة الثانية العابرة للقارات.

الفضاء

تعمل بكين على مضاهاة أو تجاوز القدرات الأميركية في الفضاء للحصول على الفوائد العسكرية والاقتصادية والمكانة التي اكتسبتها واشنطن بسبب القيادة الفضائية.

ونتوقّع تفعيل محطة فضائية صينية في مدار أرضي منخفض بين عامي 2022 و2024. كما أجرت الصين سابقًا وتخطط للقيام ببعثات استكشاف قمرية إضافية، وتعتزم إنشاء محطة أبحاث روبوتية على سطح القمر، ثم إنشاء قاعدة قمرية ذات طاقم غير دائم في وقت لاحق.

• سيواصل جيش التحرير الصيني دمج الخدمات الفضائية، مثل استطلاع الأقمار الصُنّاعية وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت والاتصالات عبر الأقمار الصُنّاعية في أسلحته وأنظمة القيادة والتحكم الخاصة به لانتقاص ميزة المعلومات للجيش الأميركي.

وستكون عمليات الفضاء المضاد جزءًا لا يتجزأ من الحملات العسكرية المحتملة لجيش التحرير الصيني، كما أن الصين لديها قدرات في مجال الأسلحة المضادة تعتزم استهداف الأقمار الصُنّاعية لأميركا وحلفائها.

• تواصل بكين تدريب عناصرها الفضائية العسكرية وتطوير أسلحة جديدة مدمّرة وغير مدمّرة مضادة للأقمار الصُنّاعية الأرضية والفضائية.

• أطلقت الصين سابقًا قذائف مضادة للأقمار الصُنّاعية الأرضية الغرض منها تدمير الأقمار الصُنّاعية في المدار الأرضي المنخفض وأشعة ليزر المضادة للأقمار الصُنّاعية الأرضية التي يحتمل أن يكون هدفها تعمية أو إتلاف أجهزة الاستشعار البصرية الفضائية الدقيقة على الأقمار الصُنّاعية للمدار الأرضي المنخفض.

إلكترونيًا

في تقيّيمنا أن الصين تشكّل تهديدًا منتجًا وفعالًا للتجسس الإلكتروني، وتمتلك قدرات كبيرة في مجال الهجمات السيبرانية، وتشكّل تهديدًا متزايدًا للنفوذ. إن مساعي الصين الإلكترونية وانتشار التكنولوجيات ذات الصلة تزيد من تهديدات الهجمات الإلكترونية ضد الوطن الأميركي، وكذلك قمع محتوى الويب الأميركي الذي تعتبره بكين تهديدًا لسيطرتها الإيديولوجية الداخلية، وتوسع الاستبداد القائم على التكنولوجيا في مختلف أنحاء العالم.

• نواصل تقييم إمكانية الصين على شن هجمات إلكترونية يمكنها أن تتسبّب، على الأقل، في اضطرابات محلّية ومؤقّتة للبنية التحتية الحيوية داخل الولايات المتحدة.

• تقود الصين العالم في مجال تطبيق أنظمة المراقبة والرقابة لمراقبة سكّانها وقمع المعارضة، لا سيما بين الأقليات العِرقية، مثل الأويغور. وتجري بكين عمليات اقتحام إلكترونية تؤثر على المواطنين الأميركيين وغير الأميركيين خارج حدودها، مثل اختراق حسابات الصحفيين أو سرقة المعلومات الشخصية أو مهاجمة الأدوات التي تسمح بحرية التعبير عبر

الإنترنت، وهذا كجزء من جهودها لمراقبة التهديدات المتصوّرة لسلطة الحزب الشيوعي الصيني وتكييف جهود التأثير. كما تستخدم بكين مساعداتها للجهود العالمية لمكافحة كوفيد-19 لتصدير أدوات المراقبة والتكنولوجيات الخاصة بها.

• شملت عمليات التجسس الإلكتروني في الصين المساس بشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومقدمي الخدمات المدارة والبرمجيات المستخدمة على نطاق واسع، وغيرها من الأهداف التي يُحتمل أن تكون غنية بفرص المتابعة لعمليات جمع المعلومات الاستخباراتية أو الهجوم عليها أو التأثير فيها.

الاستخبارات وعمليات التأثير والتأثير على الانتخابات والتدخل

ستواصل الصين توسيع نطاق تواجدها الاستخباراتي العالمي لدعم مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية المتنامية في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل، مما يشكّل تحدّيًا متزايدًا لتحالفات الولايات المتحدة وشراكاتها. وفي مختلف أنحاء شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ، التي تعتبرها بكين منطقة نفوذها الطبيعية، تحاول الصين استغلال الشكوك حول التزام الولايات المتحدة بالمنطقة، وتقويض الديمقراطية في تايوان، وتوسيع نفوذ بكين.

• تكثّف بكين جهودها لتشكيل البيئة السياسية في الولايات المتحدة لتعزيز خياراتها السياسية، وتشكيل الخطاب العام، والضغط على الشخصيات السياسية التي تعتقد بكين أنها تعارض مصالحها، وخنق الانتقادات الموجّهة للصين بشأن قضايا مثل الحرية الدينية وقمع الديمقراطية في هونغ كونغ.

تصرّفات روسيا الاستفزازية

ستواصل موسكو استخدام مجموعة متنوّعة من التكتيكات هذا العام تهدف إلى تقويض النفوذ الأميركي، وتطوير معايير وشراكات دولية جديدة، وتقسيم الدول الغربية، وإضعاف التحالفات الغربية، وإظهار قدرة روسيا على تشكيل الأحداث العالمية كلاعب رئيسي في نظام دولي جديد متعدد الأقطاب. وستواصل روسيا تطوير قدراتها العسكرية والنووية والفضائية والإلكترونية والاستخباراتية، مع الانخراط بنشاطات في الخارج والاستفادة من مواردها من الطاقة، لتعزيز أجندتها وتقويض الولايات المتحدة.

ونتوقّع من موسكو أن تبحث عن فرص للتعاون العملي مع واشنطن بشروطها الخاصة، ونرى أن روسيا لا تريد صراعًا مباشرًا مع القوات الأميركية.

• يعتقد المسؤولون الروس منذ فترة طويلة أن الولايات المتحدة تشن "حملات نفوذ" خاصة بها لتقويض روسيا، وإضعاف الرئيس فلاديمير بوتين، وتثبيت أنظمة صديقة للغرب في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأماكن أخرى.

• تسعى روسيا للتوصّل إلى تسوية مع الولايات المتحدة بشأن عدم التدخّل المتبادل في الشؤون الداخلية للبلدين واعتراف الولايات المتحدة بمجال النفوذ الروسي الذي تدّعيه على جزء كبير من الاتحاد السوفياتي السابق.

الأنشطة الإقليمية والعالمية

نرى أن موسكو سوف تستخدم مجموعة من الأدوات، لا سيما حملات التأثير، والتعاون الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب، والمساعدات العسكرية والتدريبات المشتركة، والمرتزقة، والاغتيالات، ومبيعات الأسلحة لتعزيز مصالحها أو تقويض مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. ونتوقّع من موسكو أن تُدخل نفسها في أزمات عندما تكون المصالح الروسية على المِحك، ويمكنها أن تحوّل فراغ السلطة إلى فرصة، أو أن تكون تكاليف العمل المتوقّعة منخفضة. ومن المحتمل أن تواصل روسيا توسيع نطاق تواجدها العسكري والاستخباراتي والأمني والتجاري والطاقة العالمي وبناء شراكات مع حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، وأبرزها التعاون الاستراتيجي المتنامي لروسيا مع الصين، وذلك لتحقيق أهدافها.

• نرى أن جهاز الأمن الاتحادي الروسي نظّم اغتيال انفصالي شيشاني في حديقة في برلين في عام 2019 وحاول قتل الناشط المعارض أليكسي نافالني داخل روسيا في عام 2020 بعامل كيميائي من الجيل الرابع.

• في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تستغلّ موسكو مشاركتها في سوريا وليبيا لزيادة نفوذها، وتقويض القيادة الأميركية، وتقديم نفسها كوسيط لا غنى عنه، والحصول على حقوق الوصول العسكري والفرص الاقتصادية.

• في نصف الكرة الأرضية الغربي، وسعّت روسيا نطاق مشاركتها مع فنزويلا، ودعمت كوبا، واستخدمت اتفاقيات بيع الأسلحة والطاقة في محاولة لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية في أميركا اللاتينية، وذلك جزئيًا لتعويض بعض آثار الجزاءات.

• في الاتحاد السوفياتي السابق، موسكو في وضع جيد يمكّنها من زيادة دورها في القوقاز، والتدخل في بيلاروسيا إذا رأت ذلك ضروريًا، ومواصلة جهود زعزعة الاستقرار ضد أوكرانيا في حين لا تزال محادثات التسوية متوقّفة ويستمر القتال على مستوى منخفض.

• منذ عام 2006، استخدمت روسيا الطاقة كأداة للسياسة الخارجية لفرض التعاون وإجبار الدول على اللجوء إلى طاولة المفاوضات. فبعد نزاع على الأسعار بين موسكو وكييف، على سبيل المثال، قطعت روسيا تدفّقات الغاز إلى أوكرانيا، بما في ذلك غاز العبور، في عام 2009، مما أثر على بعض الأجزاء في أوروبا لمدة 13 يومًا. كما تستخدم روسيا قدراتها في بناء المفاعلات النووية المدنية كأداة للقوة الناعمة في سياستها الخارجية.

القدرات العسكرية

نتوقّع أن يتحدّى موقف موسكو العسكري وسلوكها، بما في ذلك التطور العسكري واستخدام القوة العسكرية ودمج حرب المعلومات، مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وعلى الرغم من ميزانية الإنفاق الدفاعي الثابتة أو حتى المتدهورة، ستهتم روسيا بالأسلحة الجديدة التي تشكّل تهديدات متزايدة للولايات المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية مع مواصلة ارتباطاتها العسكرية الخارجية، وإجراء تدريبات، ودمج الدروس المستفادة من تورّطها في سوريا وأوكرانيا.

- تمتلك موسكو المال الكافي لنشر قواتها في مناطق ذات أهمية استراتيجية، ولكن كلما ابتعدت عن روسيا، قلّت قدرتها على مواصلة العمليات القتالية المكثفة.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تديرها القِلّة الروسية القريبة من الكرملين توسّع نطاق نفوذ موسكو العسكري بتكلفة منخفضة، مما يسمح لروسيا بالتنصّل من تورّطها والنأي بنفسها عن الخسائر في ساحة المعركة. ومع ذلك غالبًا ما تفشل هذه القوات العميلة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لموسكو بسبب كفاءتها التكتيكية المحدودة.

أسلحة الدمار الشامل

نرى أن روسيا ستظل أكبر منافس للولايات المتحدة وأكثرهم قدرة على أسلحة الدمار الشامل في المستقبل المنظور في الوقت الذي تقوم فيه بتوسيع وتطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية وزيادة قدرات أسلحتها الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. ولا تزال روسيا أيضًا مصدر قلق أمني للمواد النووية، على الرغم من التحسينات التي أدخلت على الأمن المادي في المواقع النووية الروسية منذ التسعينيات.

- تنظر موسكو إلى قدراتها النووية على أنها ضرورية للحفاظ على الردع وتحقيق أهدافها في صراع محتمل ضد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وترى أن وجود رادع موثوق به كالأسلحة النووية هو الضمان النهائي للاتحاد الروسي.
- تبني روسيا مجموعة كبيرة ومتنوّعة وحديثة من الأنظمة غير الاستراتيجية، القادرة على إيصال رؤوس حربية نووية أو تقليدية، لأن موسكو تعتقد أن مثل هذه الأنظمة توفّر خيارات لردع الخصوم والسيطرة على تصعيد الأعمال العدائية المحتملة، ومواجهة القوات الأميركية والقوات المتحالفة معها بالقرب من حدودها.

إلكترونيًا

نرى أن روسيا ستظل تشكّل تهديدًا إلكترونيًا كبيرًا في الوقت الذي تعمل فيه على صقل واستخدام قدراتها على التجسس والنفوذ والهجوم.

• تواصل روسيا استهداف البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الكابلات الموجودة تحت الماء وأنظمة التحكّم الصُنّاعي في الولايات المتحدة وفي البلدان الحليفة والشريكة، حيث إن المساس بهذه البنية التحتية يحسّن، وقد يثبت في بعض الحالات، قدرتها على إلحاق الضرر بالبنية التحتية خلال الأزمات.

• تُظهر عملية سلسلة توريد البرمجيات الروسية في عام 2020، الموصوفة في القسم الإلكتروني من هذا التقرير، قدرة موسكو وعزمها على استهداف وتعطيل المنظمات العامة والخاصة في الولايات المتحدة.

• تستخدم روسيا أيضًا العمليات الإلكترونية للدفاع عن ما تعتبره تهديدات لاستقرار الحكومة الروسية. ففي عام 2019، حاولت روسيا اختراق حسابات الصحفيين والمنظمات التي كانت تحقق في نشاط الحكومة الروسية وفي حالة واحدة على الأقل سرّبت معلوماتها.

• من شبه المؤكد أن روسيا تعتبر الهجمات الإلكترونية خيارًا ملائمًا لردع الخصوم، والسيطرة على التصعيد، وملاحقة الصراعات.

.

الاستخبارات وعمليات التأثير والتأثير على الانتخابات والتدخّل

إن روسيا تشكّل واحدة من أخطر التهديدات الاستخباراتية للولايات المتحدة، حيث تستخدم أجهزة استخباراتها وأدوات نفوذها في محاولة لتقسيم التحالفات الغربية، والحفاظ على نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي، وزيادة نفوذها في مختلف أنحاء العالم، في حين تزعزع مكانة الولايات المتحدة العالمية، وتزرع الخلاف داخل الولايات المتحدة، وتؤثر على الناخبين الأميركيين وصنع القرار. وستواصل روسيا تعزيز قدراتها التقنية في مجال الجمع والمراقبة، ومن المحتمل أن تتقاسم تكنولوجيتها وخبرتها مع بلدان أخرى، بما في ذلك خصوم الولايات المتحدة.

• من شبه المؤكد أن موسكو تنظر إلى الانتخابات الأميركية باعتبارها فرصة لمحاولة تقويض مكانة الولايات المتحدة العالمية، وزرع الخلاف داخل الولايات المتحدة، والتأثير على صنع القرار في الولايات المتحدة، والتأثير على الناخبين الأميركيين. وأجرت موسكو عمليات تأثير ضد الانتخابات الأميركية في الـ 2016 و2018 و2020.

الفضاء

وستظل روسيا منافسًا فضائيًا رئيسيًا، فستحافظ على شبكة كبيرة من أقمار الاستطلاع والاتصالات والملاحة. وستركز على دمج الخدمات الفضائية، مثل الاتصالات وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت وتحديد الموقع الجغرافي والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وأنظمة القيادة والسيطرة في أسلحتها.

• تواصل روسيا تدريب عناصرها الفضائية العسكرية والأسلحة المضادة للأقمار الصُنّاعية الجديدة لتعطيل وإضعاف القدرات الفضائية للولايات المتحدة وحلفائها، وتقوم بتطوير واختبار وإيفاد مجموعة من الأسلحة المضادة غير التدميرية والمدمّرة، بما في ذلك قدرات التشويش والفضاء الإلكتروني، وأسلحة الطاقة الموجهة، والقدرات المدارية، وقدرات مضادات الأقمار الصُنّاعية الأرضية، وذلك لاستهداف الأقمار الصُنّاعية الأميركية والأقمار الصُنّاعية للمتحالفين معها.

تصرفات إيران الاستفزازية

سوف تشكّل إيران تهديدًا مستمرًا لمصالح الولايات المتحدة والحلفاء في المنطقة في الوقت الذي تحاول فيه إضعاف النفوذ الأميركي ودعم السكان الشيعة في الخارج، وترسيخ نفوذها وإسقاط قوتها على الدول المجاورة، وصرف الضغط الدولي، وتقليل التهديدات لاستقرار النظام. وعلى الرغم من أن تدهور الاقتصاد الإيراني وضعف سمعتها الإقليمية يشكّلان عقبات أمام تحقيق أهدافها، ستحاول طهران استخدام مجموعة من الأدوات، كالدبلوماسية، وتوسيع برنامجها النووي، والمبيعات والاستحواذات العسكرية، وهجمات بالوكالة والشركاء، وذلك لتحقيق أهدافها. ونتوقّع أن تخاطر إيران مما قد يزيد التوتّرات ويهدد المصالح الأميركية والحليفة في العام المقبل.

• ترى إيران نفسها حبيسة صراع مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، الذين ترى أنهم يركزون على الحدّ من النفوذ الجيوسياسي لإيران والسعي إلى تغيير النظام.

• ستعكس تصرفات طهران مفاهيمها لعداء الولايات المتحدة و"إسرائيل" ودول الخليج، وقدرتها على إبراز القوة من خلال الأسلحة التقليدية والقوات العميلة، ورغبتها في الحصول على تنازلات دبلوماسية واقتصادية من المجتمع الدولي.

• وفيما يتعلق بالمصالح الأميركية على وجه الخصوص فإن استعداد إيران لشنّ هجمات ربما يتوقف على تصورها لاستعداد الولايات المتحدة للرد، وقدرتها على شنّ هجمات دون إثارة صراع مباشر، واحتمال تعريض تخفيف العقوبات الأميركية المحتمل للخطر.

• من المحتمل أن يتردد قادة النظام في الدخول دبلوماسيًا في محادثات مع الولايات المتحدة على المدى القريب دون عقوبات أو إغاثة إنسانية أو عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل

الشاملة المشتركة. ولا تزال إيران ملتزمة بمواجهة الضغوط الأميركية، على الرغم من أن طهران حذرة أيضًا من التورّط في صراع شامل.

المشاركة الإقليمية والتدابير المزعزعة للاستقرار

ستظل إيران طرفًا مؤثرًا في العراق، الذي سيكون ساحة المعركة الرئيسية لنفوذ إيران هذا العام وخلال السنوات القليلة المقبلة، وستواصل الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران تشكيل التهديد الرئيسي للأفراد الأميركيين في العراق.

- ينسب تبادل النيران غير المباشر وغيره من الهجمات ضد المنشآت الأميركية أو القوافل المرتبطة بالولايات المتحدة في العراق في عام 2020 إلى حد كبير إلى الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران.
- ستعتمد إيران على حلفائها من الميليشيات الشيعية والأحزاب السياسية المرتبطة بها للعمل على تحقيق أهداف إيران المتمثلة في تحدّي الوجود الأميركي والحفاظ على نفوذها في القضايا السياسية والأمنية العراقية. وتواصل طهران الاستفادة من العلاقات مع الجماعات الشيعية العراقية والقادة العراقيين للتحايل على العقوبات الأميركية ومحاولة إجبار الولايات المتحدة على الانسحاب من خلال الضغط السياسي والضربات الحركية.
- على الرغم من بقاء طهران كطرف خارجي مؤثر في العراق، فإن السياسيين العراقيين، مثل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، سيحاولون تحقيق التوازن بين علاقات بغداد بكل من إيران والولايات المتحدة في محاولة لتجنّب تحوّل العراق إلى ساحة للصراع بين البلدين.

إيران مصمّمة على الحفاظ على نفوذها في سوريا.

- تسعى إيران إلى وجود عسكري دائم وصفقات اقتصادية في سوريا مع انتهاء الصراع هناك. ومن شبه المؤكد أن طهران تريد من هذه الأمور بناء نفوذها الإقليمي، ودعم حزب الله، وتهديد "إسرائيل".

ستبقى إيران قوة مزعزعة للاستقرار في اليمن، حيث يشكّل دعم طهران للحوثيين، بما في ذلك تزويدهم بالصواريخ البالستية وصواريخ كروز فضلًا عن الأنظمة غير المأهولة، تهديدًا للشركاء والمصالح الأميركية، ولا سيما من خلال توجيه ضربات إلى المملكة العربية السعودية.

ولا تزال طهران تشكّل تهديدًا لـ "إسرائيل"، سواء بشكل مباشر من خلال قواتها الصاروخية أو بشكل غير مباشر من خلال دعمها لحزب الله والجماعات الإرهابية الأخرى. سوف تضع إيران رهاناتها في أفغانستان، وقد تهدد أفعالها عدم الاستقرار. فإيران تدعم علنًا محادثات السلام

الأفغانية، بيد أنها تشعر بالقلق إزاء الوجود الأميركي طويل الأجل في أفغانستان. ونتيجة لذلك، تبني إيران علاقات مع كل من الحكومة في كابول وطالبان حتى تتمكن من الاستفادة من أي نتيجة سياسية.

القدرات العسكرية

وستظل القدرات العسكرية المختلفة لإيران ونهجها المختلط في الحرب، باستخدام القدرات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، تشكّل تهديدًا للمصالح الأميركية ومصالح الحلفاء في المنطقة في المستقبل المنظور.

- أظهرت إيران استراتيجيتها العسكرية التقليدية، التي تقوم في المقام الأول على الردع والقدرة على الانتقام من أي مهاجم، وذلك من خلال إطلاقها صواريخ باليستية متعددة ضد قاعدة تضمّ القوات الأميركية في العراق ردًا على مقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني قاسم سليماني في كانون الثاني في عام 2020. كما تمتلك إيران أكبر قوة صواريخ باليستية في المنطقة، وعلى الرغم من التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها إيران، ستسعى طهران إلى تحسين واقتناء أسلحة تقليدية جديدة.
- تمكّن العمليات الحربية غير التقليدية الإيرانية وشبكة الشركاء والوكلاء المسلحين طهران من تعزيز مصالحها في المنطقة، والحفاظ على العمق الاستراتيجي، وتوفير خيارات انتقامية غير متكافئة.
- ستبقى قوات الحرس الثوري الإيراني-فيلق القدس ووسطائها عاملًا أساسيًا للقوة العسكرية الإيرانية.

الهجمات على المصالح الأميركية والوطن

- نحن نرى أن إيران لا تزال مهتمة بتطوير شبكات داخل الولايات المتحدة، وهو هدف سعت إليه لأكثر من عقد من الزمن، ولكن الخطر الأكبر هو على الأشخاص الأميركيين الموجودين خارج الوطن، لا سيما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.
- هدّدت إيران بالانتقام من المسؤولين الأميركيين على مقتل سليماني في كانون الثاني 2020، وحاولت القيام بعمليات قاتلة في الولايات المتحدة سابقًا.
- خلال السنوات القليلة الماضية، اعتقلت قوات إنفاذ القانون الأميركية العديد من الأفراد الذين لهم صِلات بإيران كعملاء نفوذ أو لجمع معلومات عن المعارضين الإيرانيين في الولايات المتحدة، وارتبطت قوات الأمن الإيرانية بمحاولات اغتيال واختطاف في أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

• من المحتمل أن تتمكّن إيران بسهولة أكثر من استهداف المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فلديها أصول ووكلاء في المنطقة يمكنهم الحصول على الأسلحة والمتفجرات.

الاختراق النووي

وما زلنا نرى أن إيران لا تقوم حاليًا بالأنشطة الرئيسية لتطوير الأسلحة النووية التي نعتقد أنها ستكون ضرورية لإنتاج سلاح نووي. ومع ذلك، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق «خطة العمل الشاملة المشتركة» في أيار في عام 2018، تخلّى المسؤولون الإيرانيون عن بعض التزامات إيران واستأنفوا بعض الأنشطة النووية التي تتجاوز حدود «خطة العمل الشاملة المشتركة». وإذا لم تتلقَّ طهران تخفيفًا للعقوبات فمن المحتمل أن ينظر المسؤولون الإيرانيون في خيارات تتراوح بين زيادة تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60٪ وتصميم وبناء مفاعل جديد يعمل بالماء الثقيل بقوة 40 ميغاواط.

• دأبت إيران على القول بأن استئنافها للأنشطة النووية هو ردّ على انسحاب الولايات المتحدة من «خطة العمل الشاملة المشتركة» وهو ردّ يمكن الرجوع عنه، وبعثت رسالة مفادها أنها ستعود إلى الامتثال الكامل إذا أوفت الولايات المتحدة أيضًا بالتزاماتها في «خطة العمل الشاملة المشتركة».

ومنذ حزيران 2019، زادت إيران حجم مخزونها من اليورانيوم ومستوى تخصيبه إلى ما هو أبعد من حدود خطة العمل الشاملة المشتركة. ومنذ أيلول 2019، تجاهلت إيران القيود المفروضة على البحث والتطوير المتقدمين في أجهزة الطرد المركزي، واستأنفت عمليات تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو المدفونة بعمق. وفي كانون الثاني، بدأت إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 20 في المئة وبدأت البحث والتطوير بنيّة معلنة لإنتاج معدن اليورانيوم لوقود المفاعلات البحثية، وفي شباط أنتجت كمّيات غرامية من معدن اليورانيوم الطبيعي في تجربة مختبرية.

الإنترنت والاستخبارات والتأثير والتدخل في الانتخابات

إن خبرة إيران واستعدادها للقيام بعمليات إلكترونية عدوانية يجعلانها تشكّل تهديدًا كبيرًا لأمن الشبكات والبيانات الأميركية والحليفة. فتمتلك إيران القدرة على شنّ هجمات على البنية التحتية الحيوية، فضلًا عن القيام بأنشطة نفوذية وتجسّسية.

• كانت إيران مسؤولة عن هجمات إلكترونية متعددة بين نيسان وتموز 2020 ضد منشآت المياه الإسرائيلية وتسبّبت في آثار قصيرة الأجل غير محددة، وذلك وفقًا للتقارير الصحفية.

تنشط إيران بشكل متزايد في استخدام المجال الإلكتروني لتمكين عمليات النفوذ، بما في ذلك عمليات النفوذ العدوانية التي تستهدف الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2020، ونتوقع من طهران التركيز على النفوذ السرّي عبر الإنترنت، مثل نشر معلومات مضلّلة حول تهديدات وهمية أو تعريض بنية الانتخابات للخطر ونشر محتوى مناهض للولايات المتحدة.

حاولت إيران التأثير على الديناميكيات حول الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2020 من خلال إرسال رسائل تهديد إلى الناخبين الأميركيين، ونشرت الجهات الإيرانية الفاعلة في مجال الإنترنت في كانون الأول 2020 معلومات عن مسؤولي الانتخابات الأميركيين في محاولة لتقويض الثقة في الانتخابات الأميركية.

إجراءات كوريا الشمالية الاستفزازية

قد يتّخذ زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون عددًا من الإجراءات العدوانية التي من المحتمل أن تزعزع الاستقرار لإعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية ودقّ إسفين بين الولايات المتحدة وحلفائها - بما في ذلك استئناف الأسلحة النووية واختبارات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

- نحن نقدّر أنّ كيم يعتبر الأسلحة النووية بمثابة الرادع النهائي ضد التدخّل الأجنبي، ويعتقد أنه بمرور الوقت سيحظى بقبول واحترام دوليين كقوة نووية. ربما لا يرى أن المستوى الحالي من الضغط على نظامه كافٍ لطلب تغيير جوهري في مقاربته.
- يهدف كيم أيضًا إلى تحقيق أهدافه المتمثّلة في اكتساب المكانة والأمن والقبول كقوة نووية من خلال جهود التحديث العسكري التقليدية، وتطوير الأسلحة النووية والصواريخ، والمشاركة الأجنبية، والتهرّب من العقوبات، والقدرات الإلكترونية.

القدرات العسكرية

ستشكّل كوريا الشمالية تهديدًا متزايدًا للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان مع استمرارها في تحسين قدراتها العسكرية التقليدية، ممّا يزوّد كيم بأدوات متنوّعة لتعزيز أهدافه السياسية أو إلحاق خسائر فادحة إذا تعرّضت كوريا الشمالية للهجوم.

- صوّرت بيونغ يانغ قوة صواريخ باليستية استراتيجية وتكتيكية متنامية وأكثر تنوّعًا خلال الاستعراضين العسكريين في كانون الثاني 2021 وتشرين الأول 2020.

أسلحة الدّمار الشّامل

ستكون كوريا الشمالية تهديدًا من حيث امتلاكها أسلحة الدمار الشامل في المستقبل المنظور، لأن كيم لا يزال ملتزمًا بشدة بالأسلحة النووية، وتشارك الدولة بنشاطٍ في أبحاث وتطوير الصواريخ الباليستية، ولا تزال جهود بيونغ يانغ للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مستمرة.

• على الرغم من إعلانه عن إنهاء الحظر الذي فرضته كوريا الشمالية على الأسلحة النووية واختبارات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في كانون الأول 2019، لم يُجر كيم حتى الآن تجارب صاروخية بعيدة المدى وترك الباب مفتوحًا أمام محادثات نزع السلاح النووي المستقبلية مع الولايات المتحدة. ربما يفكر كيم فيما إذا كان سيستأنف التجارب الصاروخية طويلة المدى أو التجارب النووية هذا العام لمحاولة إجبار الولايات المتحدة على التعامل معه بشروط بيونغ يانغ.

الإلكترونيات

يشكّل البرنامج الإلكتروني لكوريا الشمالية تهديدًا متزايدًا بالتجسس والسرقة والهجوم.

• ربما تمتلك بيونغ يانغ الخبرة اللازمة لإحداث اضطرابات مؤقتة ومحدودة في بعض شبكات البنية التحتية الحيوية وتعطيل شبكات الأعمال في الولايات المتحدة، بناءً على عملياتها خلال العقد الماضي، وقد تكون قادرة على إجراء عمليات تعرّض سلاسل توريد البرمجيات للخطر.

• قامت كوريا الشمالية بالسرقة الإلكترونية ضد المؤسسات المالية وعمليات تبادل العملات المشفّرة في جميع أنحاء العالم، مما قد يؤدّي إلى سرقة مئات الملايين من الدولارات، ربما لتمويل أولويات الحكومة، مثل برامجها النووية والصاروخية.

القضايا العابرة للحدود

جائحة كوفيد-19 وتداعياتها

تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطراب الحياة في جميع أنحاء العالم، مع آثار بعيدة المدى تمتد إلى ما هو أبعد من الصحة العالمية، إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. نتوقّع أن يظلّ كوفيد-19 تهديدًا للسكان في جميع أنحاء العالم حتى يتم توزيع اللقاحات والعلاجات على نطاق واسع. وستظهر الآثار الاقتصادية والسياسية للوباء في جميع أنحاء العالم لسنوات.

تتسبّب الجائحة في زيادة التوتّرات الجيوسياسية، وتتنافس القوى العظمى على المكاسب والتأثير. وتكافح الدول من أجل التعاون - وفي بعض الحالات تقوّض التعاون - للاستجابة للجائحة وتداعياتها الاقتصادية، وخاصة أن بعض الحكومات تتّجه نحو الداخل وتشكّك في مزايا العولمة والاعتمادات المتبادلة. وتستخدم بعض الحكومات، مثل الصين وروسيا، عروض الإمدادات الطبية واللقاحات في محاولة لتعزيز مكانتها الجيوسياسية.

من المرجَّح أن تؤدي التداعيات الاقتصادية للوباء إلى عدم الاستقرار أو تفاقمه على الأقل في عدد قليل - وربما العديد – من البلدان، حيث يزداد يأس الناس في مواجهة الضغوط المتشابكة التي تشمل الانكماش الاقتصادي المستمر، وفقدان الوظائف، وسلاسل التوريد المعطَّلة. كما تعاني بعض البلدان النامية المتضرِّرة بشدّة من أزمات مالية وإنسانية، مما يزيد من مخاطر حدوث موجات مفاجئة في الهجرة، أو انهيار حكومات، أو صراع داخلي.

• رغم أنّ التجارة العالمية تظهر علامات على التعافي من الركود الناجم عن كوفيد-19، فإنّ الاقتصاديين يحذّرون من أن أي انتعاش هذا العام قد يتعطّل بسبب الآثار الوبائية المستمرة أو المتزايدة، مما يضغط على العديد من الحكومات للتركيز على الاستقرار الاقتصادي الداخلي. ففي نيسان، قدّر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 6 في المئة هذا العام و4.4 في المئة عام 2022. ولكن تم تعديل توقّعات هذا العام بزيادة 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة، مما يعكس توقعات تعزيز النشاط المدعوم باللقاحات في وقت لاحق من العام ودعمًا إضافيًا للسياسات في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة. ويقدَّر انكماش النمو العالمي لعام 2020 بنحو 3.3 في المئة.

• قد يكون لعودة ظهور إصابات كوفيد-19 في وقت مبكر من هذا العام تأثير اقتصادي أكبر حيث تتضاعف الشركات المتعثّرة في القطاعات المتضرّرة بشدّة مثل السياحة والمطاعم، وتواجه الحكومات ضغوطًا متزايدة على الميزانية.

• قد تكون الآثار على البلدان النامية - خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية أو السياحة أو صادرات النفط - شديدة وطويلة الأمد. وقد سعت العديد من البلدان النامية بالفعل إلى تخفيف عبء الديون.

• أدّت التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إلى جانب النزاعات والظروف المناخية المتطرّفة، إلى دفع انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم إلى أعلى نقطة له منذ أكثر من عقد، مما يزيد من خطر عدم الاستقرار. كما تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من

مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد من 135 مليونًا عام 2019 إلى حوالي 270 مليونًا العام الماضي، ومن المتوقَّع أن يرتفع إلى 330 مليونًا بحلول نهاية العام.

تدفع جائحة كوفيد-19 إلى تحوّلات في الأولويات الأمنية للبلدان في جميع أنحاء العالم. وبينما تواجه الجيوش دعوات متزايدة لخفض الميزانيات تظهر فجوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ كالتدريب والتأهب العسكري؛ وعمليات مكافحة الإرهاب؛ ومراقبة الحدّ من التسلح والتحقُّق والامتثال. ومن المحتمل أن تتزايد هذه الفجوات من دون نهاية سريعة للوباء والانتعاش السريع، مما يجعل إدارة الصراع أكثر صعوبة - لا سيما أن الوباء لم يسبِّب أي انخفاض في عدد أو شدة النزاعات.

كما ستؤدي الاضطرابات المرتبطة بـكوفيد-19 والخدمات الصحية الأساسية - مثل التطعيم وإيصال المساعدات وبرامج صحة الأم والطفل - إلى زيادة احتمالية حدوث حالات طوارئ صحية إضافية، لا سيما بين الفئات الضعيفة من السكان في البلدان منخفضة الدخل. على سبيل المثال، عطّل الوباء علاجات فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والتدابير الوقائية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك حملات التطعيم ضد الحصبة وشلل الأطفال في عشرات البلدان. وسيظل سكان العالم، بمن فيهم الأميركيون، عرضة لتفشي الأمراض المُعدية الجديدة مع استمرار عوامل الخطر مثل التحضّر السريع وغير المخطط له والنزاعات التي طال أمدها والأزمات الإنسانية والتوغلات البشرية في الأراضي غير المستقرة سابقًا والتوسّع في السفر والتجارة الدوليين وانعدام الثقة العامة بين الحكومة والعاملين في مجال الرعاية الصحية.

تغيّر المناخ والتدهور البيئي

نقدّر أنّ تأثيرات تغيّر المناخ والتدهور البيئي ستخلق مزيجًا من التهديدات المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك المخاطر على الاقتصاد، والتقلّبات السياسية المتزايدة، والتشرّد البشري، وأماكن جديدة للمنافسة الجيوسياسية التي ستلعب دورًا مهمًا خلال العقد المقبل وما بعده. يحذّر العلماء أيضًا من أنّ ارتفاع درجات الحرارة في الهواء والأرض والبحر يؤدي إلى وقوع أحداث مناخية شديدة متكرِّرة ومتغيِّرة، بما في ذلك موجات الحرارة والجفاف والفيضانات التي تهدّد بشكل مباشر الولايات المتحدة ومصالحها، رغم إجراءات التكيُّف التي يمكن أن تساعد في إدارة تأثير هذه التهديدات. ومن شبه المؤكَّد أنَّ تدهور واستنزاف التربة والمياه وموارد التنوّع البيولوجي سيهدّدان البنية التحتية والصحة والمياه والغذاء والأمن، لا سيما في العديد

من البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرة على التكيّف بسرعة مع التغيير، وسيزيدان احتمالية الصراع على المنافسة على الموارد الطبيعية النادرة.

• كان عام 2020 أكثر عام حارّ تم تسجيله، بعد عقد من ارتفاع درجات الحرارة بين عامي 2010 و 2019. وصل الحد الأدنى من تغطية الجليد في بحر القطب الشمالي إلى ثاني أدنى مستوى له على الإطلاق في عام 2020، مما يسلّط الضوء على زيادة إمكانية الوصول إلى الموارد والممرّات البحرية في منطقة تتصاعد فيها المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا.

• في عام 2020 تجاوزت ست عواصف في المحيط الأطلسي "عتبة التكثيف السريع" بسبب ارتفاع درجات الحرارة، مما يمثّل المزيد من العواصف المدمّرة التي تفرض وقتًا أقلّ للسكان - وكذلك المنشآت العسكرية الأميركية على ساحل الخليج [المكسيك] - للإخلاء أو الاستعداد.

• ضرب موسم العواصف لعام 2020 أميركا الوسطى بشكل خاص. فقد كانت المنطقة تعاني بالفعل منذ عدة سنوات من تناوب الجفاف والعواصف، مما يزيد من احتمالية الهجرة على نطاق واسع من المنطقة مع سهولة القيود على الحركة المرتبطة بالوباء.

• سيستمر التدهور البيئي الناجم عن التلوّث وسوء ممارسات إدارة الأراضي في تهديد صحة الإنسان ومخاطر الاضطرابات الاجتماعية. وكان تلوّث الهواء رابع عامل خطر رئيسي للوفاة المبكرة على مستوى العالم في عام 2019، مما أدّى إلى وفاة ما يقرب من 7 ملايين شخص، وقد تبيّن أنه يزيد من قابلية الإصابة بعدوى كوفيد-19 وشدّتها. وعلى الرغم من التحسينات المؤقّتة في جودة الهواء على مستوى العالم خلال عام 2020 الناتجة عن عمليات إغلاق كوفيد-19، بحلول أيلول 2020، عاد تلوث الهواء إلى مستويات ما قبل الجائحة.

• سيشتدّ التهديد الناجم عن تغيّر المناخ لأنّ الاستخدام العالمي للطاقة والانبعاثات ذات الصِلة تستمر في الزيادة، مما يعرِّض أهداف اتفاقية باريس للخطر. حتى في خِضمّ الوباء العالمي الذي أغلق البلدان وقلّل بشكل كبير من السفر، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة أقل من 6 في المئة خلال عام 2020. وبحلول كانون الأول 2020 انتعشت إلى المستويات الشهرية السابقة حيث بدأت البلدان بإعادة فتح مرافقها، وهو مؤشّر على مدى قوة ارتباط الانبعاثات بالنمو الاقتصادي.

التكنولوجيا الناشئة

بعد عقود من الاستثمارات والجهود من قِبل العديد من البلدان التي زادت القدرة التكنولوجية، تواجه قيادة الولايات المتحدة في التقنيات الناشئة تحدّيًا متزايدًا، بشكل أساسي من قبل الصين. نتوقع أنه مع وجود ساحة لعب أكثر تكافؤًا ستظهر تطورات تكنولوجية جديدة بشكل متزايد من بلدان متعدّدة وبتحذير أقل.

• تضع التقنيات الجديدة التي تنتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم القدرات المتطوّرة بشكل متزايد في أيدي المجموعات الصغيرة والأفراد، بالإضافة إلى تعزُّز قدرات الدول القومية. وفي حين أن إضفاء الطابع الديمقراطي على التكنولوجيا يمكن أن يكون مفيدًا، إلا أنه يمكن أيضًا أن يكون مزعزعًا للاستقرار الاقتصادي والعسكري والاجتماعي. لهذا السبب، تتطلَّب التطوّرات في تقنيات مثل الحوسبة والتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي والتصنيع مزيدًا من الاهتمام لتوقُّع مسارات التقنيات الناشئة وفهم آثارها على الأمن.

تطمح الصين إلى تسلّم القيادة في مختلف مجالات التكنولوجيا الناشئة بحلول عام 2030. وتبرز الصين باعتبارها المنافس الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة لأنها تمتلك استراتيجية شاملة ومزوّدة بموارد جيدة لاكتساب واستخدام التكنولوجيا للنهوض بأهدافها الوطنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وجمع المعلومات الاستخبارية من خلال سياسة الاندماج العسكري - المدني وقانون الاستخبارات الوطني الذي يطالب جميع الكيانات الصينية بمشاركة التكنولوجيا والمعلومات مع الأجهزة العسكرية والاستخباراتية والأمنية.

• تركّز بكين على التقنيات التي تعتبرها بالغة الأهمية لمستقبلها العسكري والاقتصادي، بما في ذلك تقنيات التمكين الواسعة مثل التكنولوجيا الحيوية والحوسبة المتقدّمة والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن الاحتياجات التقنية المتخصّصة مثل الاتصالات الآمنة.

كما تنظر موسكو أيضًا إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا المتقدّمة كأولوية أمنية وطنية وتسعى إلى الحفاظ على سيادتها التكنولوجية. تتطلّع روسيا بشكل متزايد إلى توظيف المواهب والتعاون العلمي الدولي لتعزيز جهود البحث والتطوير المحلية، لكن قيود الموارد أجبرتها على تركيز جهود البحث والتطوير المحلية على عدد قليل من التقنيات الرئيسة، مثل التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي.

الإلكترونيات

ستظل التهديدات الإلكترونية من الدول القومية وحلفائها عالية. تستخدم الدول الأجنبية العمليات الإلكترونية لسرقة المعلومات والتأثير على السكان وإلحاق الضرر بالصُنّاعة، بما في ذلك البنية التحتية المادية والرقمية الحيوية. وعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية لديها هذه القدرات فإننا لا نزال قلقين للغاية بشأن روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية. ويحافظ العديد من مجرمي الإنترنت الأجانب المهرة الذين يستهدفون الولايات المتحدة على علاقات متبادلة المنفعة مع هذه الدول وغيرها من الدول التي توفّر لهم ملاذات آمنة أو يستفيدون من نشاطهم.

ويتزايد استخدام الدول للعمليات الإلكترونية كأداة للقوة الوطنية، بما في ذلك الاستخدام المتزايد من قِبل الجيوش في جميع أنحاء العالم الذي يزيد من احتمالية حدوث نشاط إلكتروني أكثر تدميرًا وتعطيلًا. بينما تحاول الدول تنفيذ عمليات سيبرانية أكثر عدوانية، فمن المرجح أن تؤثّر على السكان المدنيين وتشجّع الدول الأخرى التي تسعى إلى تحقيق نتائج مماثلة.

ستستغل الأنظمة الاستبدادية وغير الليبرالية في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد الأدوات الرقمية لمراقبة مواطنيها والتحكّم بحرّية التعبير والرقابة على المعلومات والتلاعب بها للحفاظ على سيطرتها على سكانها. تقوم مثل هذه الأنظمة بشكل متزايد بعمليات اقتحام إلكترونية تؤثّر على المواطنين خارج حدودها - مثل اختراق الصحفيين والأقليات الدينية أو مهاجمة الأدوات التي تسمح بحرية التعبير على الإنترنت - كجزء من جهودهم الأوسع نطاقًا لمراقبة السكان الأجانب والتأثير عليهم.

ستستمر الديمقراطيات بمناقشة كيفية حماية الخصوصية والحريات المدنية في الوقت الذي تواجه فيه تهديدات الأمن الداخلي وتتصدّى للتصوّر بأنّ حرية التعبير قد تكون مقيَّدة من قبل شركات التكنولوجيا الكبرى. وفي الوقت نفسه، ربما تشير الأنظمة الاستبدادية وغير الليبرالية إلى احتضان الديمقراطيات لهذه الأدوات لتبرير برامجها القمعية في الداخل وتأثيرها الخبيث في الخارج.

خلال العقد الماضي اخترق المتسلّلون الذين ترعاهم الدولة سلاسل توريد البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، مما ساعدهم على إجراء العمليات - التجسس والتخريب وربما الإعداد المسبق للقتال.

• كشفت عملية سلسلة توريد برمجيات روسية ضد شركة تكنولوجيا معلومات مقرّها الولايات المتحدة عن 18000 عميل تقريبًا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك شبكات المؤسسات عبر الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات والحكومات المحلية في الولايات المتحدة؛ ككيانات البنية التحتية الحيوية؛ ومنظمات القطاع الخاص الأخرى. واضطُر ممثلو أنشطة المتابعة إلى التنازل عن أنظمة بعض العملاء، بما في ذلك بعض الوكالات الحكومية الأميركية.

المخدّرات الأجنبية المحظورة والجريمة المنظّمة

نتوقّع أن يظلّ التهديد من شبكات الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية التي تزوّد المخدّرات غير المشروعة القوية، والتي تقتل سنويًا عشرات الآلاف من الأميركيين، في مستوى حرِج. لقد خلق الوباء بعض التحدّيات للمُتجِرين، ويرجع ذلك أساسًا إلى القيود المفروضة على الحركة، لكن ثبت أنهم قادرون على التكيّف بدرجة كبيرة، كما زادت الجرعات المميتة.

• يهيمن المهرّبون المكسيكيون على تهريب الكوكايين والفنتانيل والهيروين والماريجوانا والميثامفيتامين إلى الولايات المتحدة. فهم ينتجون الهيروين والماريجوانا والميثامفيتامين في المكسيك، ويحصلون على الكوكايين من مورّدي أميركا الجنوبية. يكاد يكون من المؤكد أنهم سيحرزون تقدّمًا في إنتاج الفنتانيل عالي الجودة خلال هذا العام، باستخدام السلائف الكيميائية من آسيا.

• ارتفع العدد الإجمالي لوفيات الجرعات الزائدة بين عامي 2018 و 2019، وتشارك المواد الأفيونية - خاصة الفنتانيل - في أكثر من نصف تلك الوفيات، وفقًا لمراكز السيطرة على الأمراض. واعتبارًا من تموز 2020، تشير البيانات المؤقّتة إلى أن العدد الإجمالي لوفيات الجرعة الزائدة قد استمر في الارتفاع.

• أبطأ تجار المخدّرات بشكل مؤقت تهريب المخدّرات بسبب ضوابط أكثر صرامة على طول الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة المرتبطة بالوباء ولكنهم استأنفوا عملياتهم منذ ذلك الحين.

ستستمر المنظّمات الإجرامية العابرة للحدود في استخدام الأدوات الإلكترونية للسرقة من الشركات الأميركية والأجنبية واستخدام المخطّطات المالية المعقّدة لغسل العائدات غير المشروعة، مما يقوّض الثقة في المؤسسات المالية.

الهجرة

من شبه المؤكّد أن القوى الدافعة للهجرة العالمية والنزوح - بما في ذلك الفوارق الاقتصادية وآثار الطقس الشديد والصراع - ستشجّع الهجرة وتدفّق اللاجئين، لكن القيود الوبائية ستظل بمثابة فحص للتحرّكات عبر الحدود. ستؤدي الهجرة والنزوح إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، وزيادة مخاطر الاضطرابات السياسية، وتفاقم مخاطر الأزمات الصحية الأخرى، والمساعدة في التجنيد والتطرّف من قِبل الجماعات المتشدّدة - لا سيما أن فيروس كورونا يجهد آليات الاستجابة الإنسانية العالمية والتمويل.

فمن غير المرجَّح أن يعود العديد من اللاجئين والمشرَّدين داخليًا إلى ديارهم.

كما يستمر عدد الأشخاص النازحين داخل حدودهم الوطنية في الزيادة، مما يزيد من إجهاد قدرات الحكومات على رعاية السكان المحليين وتخفيف السخط العام.

تستغلّ الجماعات الإجرامية المنظَّمة العابرة للحدود المهاجرين من خلال الابتزاز والاختطاف والعمل القسري، وتسهّل الهجرة لتحويل الانتباه عن أنشطتها غير المشروعة الأخرى.

في النصف الغربي من الكرة الأرضية، تخلق التأثيرات المجتمعة للوباء والأعاصير، بالإضافة إلى التغييرات الملحوظة في سياسة الهجرة الأميركية وفرص العمل الموسمية في الولايات المتحدة، الظروف الاقتصادية والمادية لعودة الهجرة المتّجهة إلى الولايات المتحدة - خاصة إذا انخفضت معدّلات الإصابة بكوفيد-19 في الولايات المتحدة.

في العام الماضي أدّت قيود التنقل المرتبطة بـكوفيد-19 إلى قمع الهجرة من أميركا الوسطى إلى الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة، لكن عدد المهاجرين بدأ في الارتفاع مرة أخرى في منتصف عام 2020.

وتظل معدّلات الجريمة المرتفعة وأسواق العمل الضعيفة من العوامل الرئيسة الدافعة للهجرة المتّجهة إلى الولايات المتحدة من أميركا الوسطى لأنّ بلدان المنشأ تفتقر إلى القدرة على مواجهة هذه التحدّيات.

استمرّت الهجرة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أوروبا في الانخفاض منذ ذروتها عام 2015، ومن المرجَّح أن تؤدّي قيود السفر بسبب فيروس كورونا إلى مزيد من قمع تدفّقات المهاجرين هذا العام، لكن تجدُّد الصراعات في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى مزيد من الهجرة، وقد أدّت الموجات السابقة إلى تأجيج المشاعر القومية في العديد من البلدان الأوروبية. وتشهد الدول صعود سياسيين وأحزاب شعبوية تناضل بذريعة فقدان السيادة والهوية. كما

تحاول بعض الدول الأوروبية الموازنة بين مخاوف الهجرة ومخاوف كوفيد-19 مع الحاجة إلى العمّال لدعم القوى العاملة المسنّة لديهم.

الإرهاب العالمي

نحن نقدّر أنّ داعش والقاعدة لا يزالان يشكّلان أكبر تهديد إرهابي سنّي لمصالح الولايات المتحدة في الخارج. كما أنّهما يسعيان إلى شنّ هجمات داخل الولايات المتحدة، على الرغم من أن الضغط المستمر من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها على مكافحة الإرهاب أدّى إلى تدهور كبير في قدرتهم على القيام بذلك. وتشكّل الجهات الفاعلة الفردية والخلايا الصغيرة الموجودة في الولايات المتحدة والتي لديها مجموعة واسعة من الدوافع الأيديولوجية تهديدًا داخليًا مباشرًا أكبر. نرى هذا التهديد المنفرد يتجلّى في كل من المتطرّفين العنيفين (HVEs)، المستوحين من تنظيم القاعدة وداعش، والمتطرّفين العنيفين المحليين (DVEs)، الذين يرتكبون أعمالًا إرهابية لأهداف أيديولوجية نابعة من التأثيرات المحلية، مثل التحيّز العنصري والمشاعر المناهضة للحكومة. تستوحي جماعات المتطرّفين المحليين أيضًا من الأفراد والمجموعات المتشابهة في التفكير في الخارج. وقد يشنّ حزب الله اللبناني هجمات ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها ردًا على التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط وكجزء من جهوده لإخراج الولايات المتحدة من المنطقة. ومن المحتمل أن يؤدي انتشار التهديد الإرهابي على مستوى العالم، والأولويات المتنافسة للعديد من البلدان، وفي بعض الحالات تقليل المساعدة الغربية لمكافحة الإرهاب، إلى توسيع الفرص للإرهابيين وتوفير مساحة لهم للتعافي من النكسات الأخيرة.

تنظيم داعش

لا يزال تنظيم داعش قادرًا على شن تمرُّد طويل الأمد في العراق وسوريا وقيادة تنظيمه العالمي على الرغم من تفاقم خسائر القيادة العليا. وعلى الرغم من أننا شهدنا انخفاضًا في عدد الهجمات المستوحاة من داعش في الغرب منذ أن بلغت ذروتها في عام 2017 فإن مثل هذه الهجمات لا تزال تمثّل أولوية قصوى للتنظيم. ومن المرجَّح جدًا أن تظل الهجمات المستوحاة من داعش تشكّل التهديد الرئيسي لداعش على الولايات المتحدة هذا العام، بدلًا من المؤامرات المدعومة من الناحية العملية أو الموجَّهة من قِبل داعش، نظرًا للتحدّيات

اللوجستية والأمنية التي سيحتاج التنظيم للتغلّب عليها إلى نشر ودعم المهاجمين في الولايات المتحدة.

• سيحاول تنظيم داعش توسيع تمرّده في العراق وسوريا، حيث يهاجم القادة المحليين البارزين والعناصر الأمنية والبنية التحتية وجهود إعادة الإعمار.

• من شبه المؤكَّد أنّ جاذبية أيديولوجية داعش ستستمر، حتى لو كانت تروق لجمهور أضيق. وستستمر الجماعة في استخدام وسائل الإعلام الخاصة بها لتشجيع المؤيدين العالميين على شن هجمات من دون توجيه من قيادة داعش، لكن القدرات الإعلامية المتدهورة لداعش ستعيق على الأرجح قدرتها على إلهام وتيرة الهجمات المرتفعة السابقة وجذب مجندين ومؤيدين جدد.

القاعدة

عانى الكادر القيادي للقاعدة من خسائر فادحة في السنوات القليلة الماضية، لكن القادة المتبقين سيشجعون التعاون بين العناصر الإقليمية، وسيواصلون الدعوات لشن هجمات ضد الولايات المتحدة والأهداف الدولية الأخرى، وسيسعون إلى دفع المؤامرات في جميع أنحاء العالم. وسوف تستغل المنظمات الإقليمية التابعة للقاعدة الصراعات المحلية والأماكن غير الخاضعة للحكم لتهديد المصالح الأميركية والغربية، وكذلك الحكومات المحلية والسكان في الخارج.

• حقّق المنتسبون للقاعدة في منطقة الساحل والصومال مكاسب خلال العامين الماضيين، لكن المجموعة واجهت انتكاسات في أماكن أخرى، بما في ذلك فقدان القادة الرئيسيين أو إدارة عمليات محدودة فقط في شمال إفريقيا وجنوب آسيا وسوريا واليمن.

حزب الله

نتوقّع من حزب الله، بالتنسيق مع إيران والمسلحين الشيعة الآخرين المتحالفين مع إيران، مواصلة تطوير القدرات الإرهابية كرادع وخيارات انتقامية وكأدوات إكراه ضد خصومه.

ازداد تركيز حزب الله على تقليص نفوذ الولايات المتحدة في لبنان والشرق الأوسط بعد مقتل قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني. كما يحتفظ حزب الله بالقدرة على أن يستهدف، بشكل مباشر وغير مباشر، المصالح الأميركية داخل لبنان وفي المنطقة وفي الخارج و- بدرجة أقل- في الولايات المتحدة.

المتطرّفون العنيفون بدوافع عنصرية أو عِرقية

يشكّل المتطرّفون المحلّيون العنيفون الذين تحرِّكهم مجموعة من الأيديولوجيات غير المرتبطة أو المستوحاة من المنظّمات الإرهابية الجهادية مثل القاعدة وداعش تهديدًا متزايدًا للولايات المتحدة. وتعكس هذه المجموعة المتنوّعة من المتطرّفين مشهدًا متزايدًا للتهديدات المعقّدة، بما في ذلك التهديدات ذات الدوافع العنصرية أو العِرقية والتهديدات المناهضة للحكومة أو السلطة.

ومن بين هؤلاء المتطرّفين العنيفين الذين يتبنّون مزيجًا متداخلًا في كثير من الأحيان من معتقدات تفوّق العِرق الأبيض والنازيين الجدد والقومية الثقافية الإقصائية وهم يتمتعون بأكثر الروابط العابرة للحدود استمرارًا عبر مجتمعات الإنترنت الفضفاضة في كثير من الأحيان للأفراد والجماعات المتشابهة في التفكير في الغرب. وكان تهديد هذه الحركة قد انتشر على مدى عقود لكنه زاد منذ عام 2015.

- كان المتطرّفون العنيفون الذين يروّجون لتفوّق العرق الأبيض مسؤولين عن ما لا يقل عن 26 هجومًا مميتًا أسفر عن مقتل أكثر من 141 شخصًا وعن عشرات المخطّطات المعطّلة في الغرب منذ عام 2015. ففي حين أنّ هؤلاء المتطرّفين غالبًا ما يرون أنفسهم جزءًا من عالم أوسع إلا أن معظم الهجمات نفّذت من قِبل أفراد أو خلايا صغيرة مستقلّة.

- تعتبر أستراليا وألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة المتطرّفين العنيفين ذوي الدوافع العرقية أو العنصرية للبيض، بمن في ذلك مجموعات النازيين الجدد، التهديد الإرهابي الأسرع نموًا الذي تواجهه.

- يتم تحفيز وإلهام كل من هؤلاء وغيرهم من المتطرفين العنيفين المحليين، مثل المتطرّفين المناهضين للحكومة أو المناهضين للسلطة، من خلال مزيج من المظالم الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية والشخصية ضد أهدافهم، والتي تضمّنت بشكل متزايد التجمّعات العامة الكبيرة ودور العبادة وإنفاذ القانون والمرافق الحكومية ومواقع البيع بالتجزئة. أما الفاعلون المنفردون، الذين من غير المرجَّح أن يتآمروا مع الآخرين فيما يتعلّق بخططهم، فيختارون بشكل متزايد أهدافًا ليّنة ومألوفة لهجماتهم، مما يحدّ من فرص إنفاذ القانون للكشف والتعطيل.

العوامل الكيميائية والبيولوجية والنووية والإشعاعية

لا يزال الإرهابيون مهتمين باستخدام العوامل الكيمائية والبيولوجية في الهجمات ضد المصالح الأميركية وربما ضد الولايات المتحدة.

النزاعات وعدم الاستقرار

سيستمر عدم الاستقرار والصراع الداخلي والصراع بين الدول في فرض تهديدات مباشرة وغير مباشرة على الأشخاص والمصالح الأميركية خلال العام المقبل. فالتنافس على السلطة والموارد، والصراع العرقي، والأيديولوجية ستؤدي إلى التمرّد والحرب الأهلية في العديد من البلدان. وسوف تندلع أيضًا صراعات بين الدول، بدءًا من السجال الحدودي، مثل النزاع بين الصين والهند، وصولًا إلى مواجهات عنيفة محتملة أكثر استدامة.

أفغانستان

نحن نقدّر أن احتمالات التوصّل إلى اتفاق سلام ستظل منخفضة خلال العام المقبل. ومن المرجَّح أن تحقّق طالبان مكاسب في ساحة المعركة، وستكافح الحكومة الأفغانية في كبح جماح طالبان إذا سحب التحالف دعمه لها.

- لا تزال كابول تواجه انتكاسات في ساحة المعركة، وطالبان واثقة من قدرتها على تحقيق نصر عسكري.
- تواصل القوات الأفغانية تأمين المدن الرئيسة والمعاقل الحكومية الأخرى، لكنها لا تزال مقيَّدة في مهام دفاعية وتكافح من أجل الاحتفاظ بالأراضي التي تمّت استعادتها أو إعادة تأسيس وجودها في المناطق المهجورة في عام 2020.

الهند وباكستان

على الرغم من أن اندلاع حرب عامة بين الهند وباكستان أمر غير مرجَّح، فمن المتوقّع أن تصبح الأزمات بينهما أكثر حدّة، مما يهدِّد بدورة تصعيدية. وتحت قيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، من المرجَّح أن ترّد الهند بقوة عسكرية على الاستفزازات الباكستانية المتصوَّرة أو الحقيقية، وأن تزيد التوتّرات المتصاعدة من خطر نشوب صراع بين الجارتين النوويتين، مع الاضطرابات العنيفة في كشمير أو هجوم متشدِّد في الهند كنقاط اشتعال محتملة.

الشرق الأوسط

سيظل الشرق الأوسط منطقة تتّسم بتفشّي الصراعات، مع وجود حركات تمرّد نشطة في العديد من البلدان، وخلاف بين إيران ودول أخرى، واستمرار الإرهاب وحركات الاحتجاج التي

تثير أعمال عنف بين الحين والآخر. وستستمر التقلّبات المحلية مع استمرار السخط الشعبي والمظالم الاجتماعية والاقتصادية في الارتفاع، لا سيما في الوقت الذي تكافح فيه المنطقة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا ويكافح قادتها لتلبية التوقّعات العامة للإصلاح السياسي والاقتصادي. ونتيجة لذلك من المحتمَل أن تواجه بعض الدول ظروفًا مزعزعة للاستقرار قد تدفعها إلى الانهيار. وقد تحتدم النزاعات، لا سيما إذا تدخّلت روسيا وتركيا ودول أخرى، مما يزيد من خطر التصعيد وسوء التقدير.

العراق

من شبه المؤكد أن الحكومة العراقية ستواصل الكفاح لمحاربة داعش والسيطرة على الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران. تعتمد بغداد على الولايات المتحدة وعلى دعم خارجي آخر لاستهداف قادة وخلايا داعش. ومع ذلك فقد أظهرت المجموعة صمودًا من خلال التمرد. ومن المرجَّح أن تواصل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران هجماتها ضد أهداف أميركية، مثل الهجوم الصاروخي في شباط على مطار أربيل الدولي، للضغط على القوات الأميركية للمغادرة إذا لم تتوصل الحكومة العراقية إلى اتفاق مع واشنطن بشأن جدول زمني للانسحاب. كما سيواجه الموظفون الأميركيون خطرًا إذا اتخذت الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد الحكومي والاقتصاد المتدهور منعطفًا أكثر عنفًا أو إذا أصبحت بغداد متورّطة في صراع إقليمي أوسع.

ليبيا

ستواجه حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة تحدّيات سياسية واقتصادية وأمنية دائمة منعت الحكومات السابقة من دفع عجلة المصالحة. كما سيستمر عدم الاستقرار وخطر تجدّد القتال في الحرب الأهلية الليبية هذا العام - على الرغم من التقدم السياسي والاقتصادي والأمني المحدود - وقد يمتد إلى صراع أوسع، حيث يكافح الخصوم الليبيون لحلّ خلافاتهم ويمارس اللاعبون الأجانب نفوذهم. ومن المرجَّح أن تواصل مصر وروسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا الدعم المالي والعسكري لوكلائها. وستكون نقطة الاشتعال المحتملة هي ما إذا كانت روسيا وتركيا ستلتزمان بوقف إطلاق النار، الذي توسّطت فيه الأمم المتحدة في تشرين الأول 2020، والذي يدعو إلى رحيل القوات الأجنبية.

سوريا

ستبتلي سوريا بالصراع والتدهور الاقتصادي والأزمات الإنسانية خلال السنوات القليلة المقبلة، وستزداد التهديدات للقوات الأميركية. يسيطر الرئيس بشار الأسد بقوة على قلب سوريا، لكنه سيكافح من أجل إعادة السيطرة على البلد بأكمله ضد التمرّد المتبقّي، بمن في ذلك القوات التركية المعزّزة والمتطرّفون الإسلاميون والمعارضة في محافظة إدلب. كما سيؤجّل الأسد المفاوضات ذات المغزى ويعتمد على دعم روسيا وإيران. سيواجه الأكراد ضغوطًا متزايدة من النظام السوري والروسي والتركي، لا سيما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الكردية، وإذا سحبت الولايات المتحدة قواتها. وستواجه القوات الأميركية في شرق سوريا تهديدات من إيران والجماعات المتحالفة مع النظام السوري، في الغالب من خلال هجمات يمكن إنكارها. وسيحاول الإرهابيون شن هجمات على الغرب من ملاذاتهم الآمنة في البلاد، وقد يؤدي تزايد القتال أو الانهيار الاقتصادي إلى موجة أخرى من الهجرة.

آسيا

كان استيلاء الجيش البورمي على السلطة في شباط، واحتجاز مستشارة الدولة أونغ سان سو كي، وإعلان حالة الطوارئ لمدة عام واحد، بمثابة انقطاع في التحوّل الديمقراطي في ذلك البلد وأدّى إلى عدم استقرار مجتمعي جديد واحتجاجات شعبية واسعة النطاق وسط ضغوط اقتصادية متعلّقة بجائحة كورونا.

أميركا اللاتينية

يكاد يكون من المؤكد أن نصف الكرة الغربي سيشهد بؤرًا ساخنة من التقلّبات في العام المقبل، بما في ذلك الانتخابات المتنازع عليها والاحتجاجات الشعبية العنيفة. وستجري أميركا اللاتينية عدة انتخابات رئاسية وتشريعية هذا العام، بعضها - مثل هندوراس ونيكاراغوا - تجري الانتخابات وسط بيئات شديدة الاستقطاب حيث من المحتمل أن تنشأ مزاعم بالتزوير.

- يتصاعد الإحباط العام بسبب الركود الاقتصادي العميق في أعقاب جائحة كورونا، والذي يؤدي أيضًا إلى تفاقم المخاوف العامة بشأن الجريمة والفساد الرسمي على نطاق واسع. وقد شهدت كولومبيا وغواتيمالا وبيرو احتجاجات خلال الوباء.

- من المحتمل أن تزداد معدّلات الجريمة والاتجار بالمخدّرات المرتفعة بالفعل مع تفاقم الفقر وتقلّص موارد الشرطة والقضاء، مما قد يؤدي إلى تأجيج محاولات الهجرة إلى الولايات المتحدة.

- ستستمر الأزمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا، مما يحافظ على تدفّق الفنزويليين إلى بقية المنطقة ويزيد من الضغط على الحكومات التي تواجه بعضًا من أعلى معدّلات الإصابة والوفاة بـكوفيد-19 في العالم.

إفريقيا

سيواجه شرق إفريقيا الصراع العرقي في إثيوبيا، والصراعات على السلطة داخل الحكومة الانتقالية في السودان، واستمرار عدم الاستقرار في الصومال، في حين أن مزيجًا متقلّبًا من العنف الطائفي والإرهاب سيهدّد استقرار غرب إفريقيا. ومن المرجَّح أن تؤدّي النزاعات، والمساحات غير الخاضعة للحكم، وتهميش بعض المجتمعات، والاتصالات المستمرة إلى تأجيج الإرهاب خلال العام المقبل، لا سيما في منطقة الساحل وأجزاء من شرق وجنوب إفريقيا. أما في أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء، فستؤدّي سلسلة من الانتخابات المثيرة للجدل إلى زيادة خطر عدم الاستقرار السياسي والعنف.

خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط[1]

تشاثام هاوس: برنامج الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا، 14 نيسان 2021

الخلاصة

• إن منطقة الشرق الأوسط بحاجة ماسّة إلى إطار معيّن للأمن. وتشكّل صراعاتها وحروبها المتعدّدة، وتكثيف المنافسة بين الدول الإقليمية الرئيسية، والتحدّيات المستمرّة في مجال الحكم، تهديدًا عميقًا وجذريًا لرفاه سكان المنطقة وسُبل عيشهم. وتناقش هذه الورقة في أن عملية الوصول إلى إطار أمني إقليمي ينبغي أن تبدأ الآن، لأنّ الظروف حاليًا مواتية على نحو غير بديهي.

• يتطلّب التوصّل إلى إطار أمني إقليمي استثمارًا دوليًا وإقليميًا في إدارة الصراعات وبناء الثقة. ومعالجة دور إيران التدخّلي في الصراعات والبلدان خارج حدودها هو أمر أساسي لهذه العملية. ولكن إذا كان هناك أي احتمال للتحسّن في الديناميكيات الإقليمية فلا تحتاج إيران إلى الاعتراف بالتأثير العكسي لدعمها المالي والعسكري للجماعات الوكيلة في جميع أنحاء المنطقة فحسب، بل يتعيّن على الدول العربية أيضًا أن تعترف بأنّها تتحمّل أيضًا المسؤولية في تسعير الصراع. فإضفاء الطابع الإقليمي على الحلول يجلب فرصًا أكبر للنجاح.

• تستند هذه الورقة إلى البحوث القائمة على المقابلات لدراسة كيفية توصّل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية إلى إطار أمني إقليمي للشرق الأوسط. واستنادًا إلى النتائج المستخلَصة من 210 مقابلات سرّية مع خبراء وواضعي سياسات حاليين وسابقين من 15 بلدًا، من الواضح أنه لا يمكن التوصّل إلى النقطة التي يمكن عندها رسم خريطة لعملية أمنية إقليمية إلا من

---

[1] تعريب: كوثر صفي الدين.

Sanam Vakil, Neil Quilliam, "Steps to enable a Middle East regional security process", Chatham House, 14 April, 2021.

https://www.chathamhouse.org/2021/04/steps-enable-middle-east-regional-security-process/summary

خلال المناقشة، والتخفيف من حدّة التصعيد، وحلّ النزاعات التي تشمل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، التي يساعد على تحقيقها شركاء خارجيون حاسمون. وهذا يعني الالتزام بالمسارات المتعدّدة الموضَحة من خلال هذه الورقة.

• مع أنّ هذه المسارات ليست متوازية إلا أنّ جميعها يجب أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى نقطة يكون فيها السعي إلى تحقيق الأمن الإقليمي قابلًا للتطبيق. وكجزء من ذلك، تكمن الخطوة التأسيسية في عودة إدارة بايدن إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، أي الاتفاق النووي الإيراني الذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام 2018، وعودة إيران إلى الالتزام به. وإلى جانب ذلك هناك مسارات حل الأزمات التي تركّز على الحربَين في اليمن وسوريا، وتعزيز التضامن أكثر بين دول مجلس التعاون الخليجي والصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني، واتخاذ تدابير لبناء ثقة هادفة.

• هناك شكوك قليلة في أنّ الولايات المتحدة سوف تستمرّ في مسارها لفكّ ارتباطها بالشرق الأوسط والتنافس مع روسيا والصين في ظل رئاسة بايدن. ومع ذلك، فإنّ تغيير الإدارة في واشنطن يخلق فرصة واضحة للتعاون المتعدّد الأطراف وإدارة الصراعات في الشرق الأوسط بالاعتماد على الموارد والدعم من أوروبا وروسيا والصين.

10 توصيات للمضيّ قُدمًا

ولا يمكن التوصّل إلى إطار أمني إقليمي للشرق الأوسط إلا إذا التزمت جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، التي يساعد على تحقيقها شركاء خارجيون حاسمون، التزامًا كاملًا بالمشاركة في عملية تدريجية تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية نفسها.

من الواضح أن هناك حاجة ماسّة إلى إطار أمني إقليمي لخفض مستوى التوتّرات، وتسوية الحروب، والحدّ من المنافسة الإقليمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد ناقشنا من خلال هذه الورقة استنادًا إلى تحليلنا لمضامين المقابلات وتوصياتها أنه بالإمكان ويجب بناء الاستقرار الإقليمي، ولكن بدلًا من البدء بعملية تنازلية، علينا أن نتوصّل إليه من خلال الالتزام المتبادَل بالمشاركة في عملية تدريجية تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية نفسها. ويمكن أن يؤدّي تفكيك الصراعات الإقليمية، بمشاركة مركّزة ومتعدّدة الأطراف من الجهات الفاعلة ذات الصِلة، إلى بناء الثقة من الألف إلى الياء وتقديم حلول أصغر نطاقًا. ولا يمكن تمهيد الطريق لبدء المناقشات بشأن العمليات الأمنية الإقليمية إلا من خلال خفض حدّة التصعيد والسيطرة على الصراعات.

ومع أنّ كل الأطراف لا يملكون أهمية أو قيمًا متساوية إلا أنّ إيران طوّرت شبكات إقليمية عميقة متعدّدة الأوجه، فتفكيك علاقاتها مع «حزب اللّه» على سبيل المثال سوف يكون أمرًا صعبًا للغاية. وقد عملت استراتيجية إدارة ترامب، المتمثّلة بممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران، على تعميق النفوذ الإقليمي لإيران، حيث ضاعفت طهران من نفوذها على هذه الشبكات لإظهار قوّتها وتطوير نفوذها وتعويض تأثير العقوبات. وقد عملت طهران على تفعيل قدرتها على تطوير شبكات ذكية، واستفادت من الأزمات السياسية بطرق انتهازية وفعّالة من حيث التكلفة. ولأنّ هذا النهج منخفض التكلفة وقابل للتغيير ودفاعي في التوجّه لم تكن طهران بحاجة إلى القيام باستثمارات إيجابية في البنية التحتية أو السعي إلى تطوير القدرات المحلية. وعلى هذا النحو يُنظَر إلى نفوذها على أنه مفترس، وسيسفر مع مرور الوقت عن نتائج عكسية.

لا يوجد طريقة واحدة واضحة لمعالجة دور إيران في المنطقة. وما يمكن تحقيقه هو سلسلة من الاتفاقات في مناطق الصراع المتعدّدة الأطراف من شأنها أن تشهد تنازلات من طهران إلى جانب جهات إقليمية فاعلة أخرى. وبدلًا من تهميش طهران والسماح لها بلعب دور المفسِد ينبغي على جميع الأطراف الفاعلة أن تقبل بضرورة مشاركة إيران في المناقشات الإقليمية المتعدّدة الأطراف في ساحات الصراع الرئيسية في سوريا واليمن. ويمكن تقليص نفوذ طهران في العراق وفلسطين ولبنان من خلال التمكين الإقليمي ودعم الحكم المحلي والاستثمار الاقتصادي والمجتمع المدني المتعدّد الأطراف في هذه البلدان.

وكما هو محدَّد في هذه الورقة، فإن الخطوة الأساسية ستكون الآن عبر عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وعودة إيران إلى الالتزام بشروطها. ولكن، لكي نكون دقيقين، هذه ليست نهاية الأمر، فالاتفاق الذي تم توقيعه عام 2015 هشّ وهناك حاجة إلى بذل جهود للالتزام به، وذلك لضمان الموافقة الإقليمية وضمان مرونة الاتفاق على المدى الطويل. وينطوي ذلك على التزام الدول الموقِّعة على «خطة العمل الشاملة المشتركة» بالمشاركة في عمليات أمنية إقليمية متعدّدة الأطراف. ثم تتضمّن خطوة المتابعة مسارات متوازية لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي و"إسرائيل" وفلسطين وسوريا. وإلى جانب كل هذه العمليات، فإن هذه التدابير هي بمثابة عامل بناء الثقة التي ستسمح مع مرور الوقت بتمكين معالجة القضايا الحاسمة مثل دعم إيران للميليشيات، وانتشار الصواريخ والأسلحة الفتّاكة، وبرنامجها للصواريخ الباليستية. ومن خلال نمط من التعاون المتزايد يمكن بناء الثقة ورعايتها. وينبغي النظر إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة على أنه طريق هام للتمكّن من ربط الاستثمارات والنتائج المشتركة.

إن دور الولايات المتحدة والتزامها يشكّلان متغيّرًا حاسمًا في إدارة الأجندة الأمنية الإقليمية وتحفيزها فتتيح الإدارة الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن الفرصة لطوي صفحة أربع سنوات من ممارسات عهد دونالد ترامب، لصالح المشاركة المتعدِّدة الأطراف وتحقيق الاستقرار في الصراع. ولكنّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمّل وتعتمد هذه الاستراتيجية وحدها. وينبغي أن تكتمل المشاركة الأميركية بمشاركة أوروبا وروسيا والصين، وقد أعربت هذه البلدان جميعها عن قلقها إزاء ديناميكيات الأمن الإقليمي وقدّمت توصياتها الخاصة لإدارة التوتّرات الإقليمية.

وللدول الإقليمية دور ومسؤولية في وجود أو غياب ديناميكيات الأمن الإقليمية. ولفترة طويلة جدًا استمرّت الصراعات بلا هوادة، ووصلت الديناميكيات التنافسية بين دول المنطقة إلى مستويات جديدة. إنّ تأثير فيروس كوفيد-19، والركود الاقتصادي المتفاقم الذي يؤثّر تأثيرًا حادًا على دول الشرق الأوسط الغنية بالطاقة، وأزمة المناخ، كل ذلك يعيد الحسابات ويغيّر توزيع تكاليف التوتّرات الإقليمية. ويعتبر هذا منعطفًا حاسمًا بالنسبة للمنطقة، ولحظة فريدة وحسّاسة يقوم فيها المجتمع الدولي بإعادة الاستثمار على الصعيد المتعدّد الأطراف. وثمة حاجة ماسّة إلى المشاركة في دعم إدارة الصراعات على الصعيد الإقليمي، فبدون الاستثمار في عمليات التفكير الجديدة وتهدئة التصعيد يمكن أن يتّجه الشرق الأوسط إلى انحدار طويل الأمد.

وبالاعتماد على نتائج بحثنا، نختتم هذه الورقة بمجموعة من التوصيات لأصحاب المصالح في الخارج وفي الشرق الأوسط الرئيسيين المشاركين والمتأثّرين بالتوتّرات الإقليمية والتحدّيات الأمنية.

بالنسبة للولايات المتحدة

هناك حاجة إلى مشاركة أميركية واضحة ومستدامة لتقليل ضخامة ونطاق الصراعات الإقليمية. وقد أدّى الخفض العسكري والمغادرة المخطَّط لها إلى فقدان النفوذ الإقليمي للولايات المتحدة. فدول مثل إيران ليس لديها أي حافز للمشاركة على الصعيد الإقليمي، كما أنّ دول الخليج العربي تشعر بقلق متزايد. إن التزام الولايات المتحدة الواضح بتحقيق الاستقرار الإقليمي والمشاركة المتعدّدة الأطراف بشأن الصراعات الإقليمية شرط مسبق وضروري لإدارة أمن الشرق الأوسط.

• هناك حاجة إلى إجراء مشاورات منتظَمة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس والتأييد لحماية اتفاقيات مثل «خطة العمل الشاملة المشتركة» من التقلّبات الانتخابية والحزبية وبناء خطة عمل عامة مستدامة.

• ينبغي النظر على نطاق أوسع إلى استعادة العلاقات عبر الأطلسي والتعاون المتعدّد الأطراف مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي على أنها تمهيد لأي خطة عمل شاملة ومشتركة ومناقشات أمنية إقليمية. ويمكن للمشاركة المتعدّدة الأطراف أن تمهّد الطريق للعمليات الإقليمية ذات المسار الموازي.

• إن وضع خارطة طريق إقليمية واضحة لمعالجة قضايا أوسع مع إيران، إلى جانب تحقيق الاستقرار في الحروب في اليمن وسوريا، سيساعد على مواءمة الرسائل وتأمين الدعم من "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وسيكون التواصل المنتظَم مع صانعي السياسات الإسرائيليين والعرب الخليجيين مهمًا لإدارة مخاوفهم الأمنية ومعالجتها وفَهم خطوطهم الحمراء وتعويض تأثيرهم "المفسِد".

• لإدارة المسارات المتعدّدة، ينبغي تعيين مبعوثين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لرعاية الأصوات المتّسقة والمشارِكة في مختلف المناقشات.

• ينبغي النظر إلى الصراعات الإقليمية نظرة شاملة، لكن يجب معالجتها بشكل منفصل. إن النظر إلى الشرق الأوسط من منظور إيران، وبالتالي إخضاع دول إقليمية مثل العراق ولبنان لـ "سياسة إيرانية" واحدة، ينبغي أن يُفهَم على أنّه مزعزع للاستقرار ويؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي استكمال المشاركة العسكرية والأمنية عبر تقديم المساعدة والاستثمار في الشؤون الاقتصادية والمجتمع المدني. وسيتم تمكين الجهات الفاعلة المحلّية من خلال دعم الحوكمة المحلّية والمساءلة في جميع أنحاء المنطقة.

• ينبغي أن تتضمّن السياسة اتجاه إيران نفسها مجموعة أدوات أكثر تنوّعًا تتجاوز العقوبات. إنّ إرساء خطوط حمراء واضحة واعتماد استراتيجية الردع إلى جانب استراتيجية المشاركة يمكن مع مرور الوقت أن يؤدي إلى علاقة مبنيّة على المصالح مع طهران. وإنّ التوقّعات بأن الاتفاقات قصيرة الأجل يمكن أن تكون تحويلية ستؤدي إلى نتائج عكسية، وستخدم مخاوف طهران الأمنية. كما أن استراتيجية تغيير النظام كسياسة أو خطاب التهديد لا بد أن ينتهي بعد مرور أكثر من أربعة عقود على الثورة الإيرانية. في المقابل، ينبغي أن يُطلَب من إيران التخلّي عن دعواتها التحريضية مثل "الموت لأميركا".

• بالنظر إلى السجّل القاتم لحقوق الإنسان في معظم دول الشرق الأوسط، ينبغي معالجة قضايا حقوق الإنسان على مستوى إقليمي. وينبغي ضمان الإفراج عن جميع مزدوجي الجنسية المحتجَزين في إيران كشرط مسبق لتخفيف العقوبات.

• يُعدّ تخفيف العقوبات بشكل تدريجي عن طهران ممهدًا للطريق وشرطًا مسبقًا ضروريًا لدفع هذه العملية الحسّاسة زمنيًا إلى الأمام.

• ينبغي بذل الجهود لضمان منح إعفاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للسماح بالتجارة والاستثمار في إيران بطريقة مثمرة وفي الوقت المناسب.

• يجب إشراك روسيا والصين في هذه العمليات المتعدّدة الأطراف المترابطة. ومن خلال إشراكهما في المناقشات في وقت مبكر، وتشجيعهما على المشاركة والعمل كقناة خلفية مع شركائهم الإقليميين، سيدعم هذا الحوار ويساعد على تهدئة التصعيد.

بالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث

نظرًا لقربها من الشرق الأوسط، يتأثّر أمن أوروبا بشكل مباشر أكثر بالصراعات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وينبغي النظر إلى المشاركة الطويلة الأجل لخفض حدّة التوتّرات وتحقيق الاستقرار في الصراعات على أنها أولوية بالنسبة للمصالح الأوروبية المحلية والاقتصادية والأمنية.

• في الوقت الذي تحدّد فيه إدارة بايدن نهجها الإقليمي، ينبغي أن تكون مجموعة الدول الأوروبية الثلاث مستعدّة لطوي صفحة فترة ولاية ترامب والعمل بشكل تعاوني مع واشنطن. وسيكون التواصل مع الكونغرس مهمًا لدعم استراتيجية بايدن المتمثّلة بإعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.

• وتحسّبًا لتحرّكات واشنطن بشأن تجديد الاتفاق النووي لعام 2015، يجب أن تكون استراتيجية خطة العمل الشاملة المشتركة لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث وخطط الأمن الإقليمية المشتركة قيد الإعداد بالفعل، بل يجب تطويرها بفعالية والحفاظ على تقدّمها، مع وضع خطوط حمراء من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بوضوح.

• الحفاظ على المواءمة بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث ضروري لتأمين خطة العمل الشاملة المشتركة والعمليات الإقليمية اللاحقة. وقد تعيد فرنسا إحياء موقفها المتشدّد الذي شهدته مفاوضات «خطة العمل الشاملة المشتركة». وقد ترى المملكة المتحدة، المشتَّتة

بتأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والحاجة إلى تأمين صفقات تجارية عالمية، أنّ أمن الشرق الأوسط أقلّ أولوية. ومع ذلك، وعلى غرار شركائها في خطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي على حكومة المملكة المتحدة أن تحدِّد استراتيجية للمنطقة تشمل المشاركة في الأمن الإقليمي، وذلك بقصد تحقيق مصلحة تجارية أوسع أيضًا.

• ينبغي أن تمهّد مجموعة الدول الأوروبية الثلاث الطريق لمواءمة الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط مع موسكو وبكين. وينبغي فصل المناقشة بشأن أمن الشرق الأوسط عن الخلافات الأوروبية الأوسع نطاقًا بشأن الردود على روسيا والصين.

• إنّ المطالب الإقليمية المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان وبرامج الصواريخ ودعم الميليشيات ستكون منتجة أكثر من تخصيص إيران أو المملكة العربية السعودية فقط.

• إن تعيين مبعوثين من مجموعة البلدان الأوروبية الثلاث ومبعوث للمفوضية الأوروبية من شأنه أن يوفّر استثمارًا متّسقًا لهذه العملية المتعدّدة الأطراف والمتعدّدة المسارات.

• نظرًا لسجلّ أوروبا في الحفاظ على علاقات أكثر توازنًا حول الشرق الأوسط، ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في إدارة الخطوات المتعلّقة بتدابير بناء الثقة.

• ينبغي على صانعي السياسات الأوروبيين أن يتعاملوا مع مختلف الجهات الفاعلة في السياسة الإيرانية. وينبغي تشجيع المشاركة الاقتصادية الإقليمية والأوروبية مع إيران وذلك لخفض حدّة التوترات وبناء روابط اقتصادية مستدامة. وينبغي أن تعمل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لضمان أنّ صك دعم المبادلات التجارية قادر على العمل على النحو المنشود.

• يمكن للمشاركة المحلية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف السياسية الفاعلة المتعدّدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط أن توسّع الشبكات بهدف مشترك وهو العمل من أجل الحوكمة والمساءلة.

بالنسبة لإيران

• وضع وتعزيز مواقف سياسية متّسقة مستمدّة من توافق آراء داخلي تمّ التوصّل إليه في جميع الوكالات والإدارات الحكومية.

• الاعتراف بأنّ السياسات الحالية التي تركّز على الأمن في المقام الأول تترتّب عليها أثمان عالية، وسوف تقوّض في نهاية المطاف أي مكاسب تتمتّع بها إيران اليوم. وبالتالي تحتاج طهران إلى المشاركة والاستثمار بشكل بنّاء أكثر في المنطقة بطرق تكسب التأييد الشعبي وتؤدّي في نهاية المطاف إلى مزيد من التكامل الإقليمي.

• تجنّب التفاخر على طاولة المفاوضات لتكون فاعلًا منتجًا. يقدّر جميع المفاوضين مهارات إيران التفاوضية، ولكن من الضروري تجاوز المواقف لمعالجة القضايا الأساسية المطروحة على الطاولة.

• فهم أنّ جميع الموجودين على طاولة المفاوضات على بيّنة من تجارب إيران السابقة، وماضيها المجيد. ومع ذلك فهم يدركون بنفس القدر التجاوزات التي تقوم بها جهات فاعلة غير حكومية مدعومة من إيران. لا يجب أن تلعب دور المنتصر ولا الضحية، بل أن تفاوض بحسن نيّة.

• الاعتراف بالعلاقة بين السياسات الإقليمية وخطة العمل الشاملة المشتركة، وأنّ زعزعة الاستقرار الإقليمي ليست استراتيجية فعّالة لبناء النفوذ. بل إنّ زيادة النشاط الصاروخي، كما رأينا في العراق واليمن، يشجّع أولئك الذين يجادلون ضد رفع العقوبات.

• الاعتراف بقضية حقوق الإنسان على أنّها سِمة أكثر مركزية للسياسة الخارجية الأميركية في ظل إدارة بايدن، وأنّها ستنطبق على جميع البلدان في جميع أنحاء المنطقة. وهي فرصة لإعادة الضبط وإعادة الانخراط، ولضمان أنّ جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ستولي اهتمامًا دقيقًا لحقوق الإنسان. ويمكن لطهران أن تأخذ زمام المبادرة عبر إطلاق سراح جميع مزدوجي الجنسية المحتجزين حاليًا في إيران.

• التوقّف عن مواصلة تطوير ونشر الصواريخ الموجّهة بدقّة ضد أهداف في الدول المجاورة. إنّ قدرات إيران غير المتكافئة مفهومة جيدًا، وممارسة ضبط النفس وفقًا لسياسة متماسكة يشكّلها الإجماع الداخلي من شأنها أن تدعم بشكل أفضل بيئة مواتية للمحادثات الناجحة.

• لا يمكن اعتماد تخفيف شامل للعقوبات إلا إذا أجريت مفاوضات إقليمية أوسع نطاقًا وتم التوصّل إلى حلول توفيقية.

• إدراك أن العلاقات الاقتصادية السعودية والإماراتية و"الإسرائيلية" مع آسيا تنمو؛ وفي حالة أيّ منافسة صفرية، ستخسر طهران. وتركيز واشنطن المتزايد على منافستها مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من شأنها أن تخلق حيّزًا سياسيًا واقتصاديًا للقوى

الآسيوية. وبعبارة أخرى إنّ التحوّل في أولويات الولايات المتحدة سوف يضرّ بإيران بدلًا من أن يساعدها.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي

• الاعتراف بأنّ حالة الإرهاق من مشاكل الشرق الأوسط تتزايد في المجتمع الدولي، وقد حان الوقت الآن لدول مجلس التعاون الخليجي للتوفيق بين خلافاتها والاستفادة من جهود الوساطة الأميركية المتجدّدة لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة.

• النظر في أنه بدون بيئة إقليمية مستقرّة فإن خطط التنويع في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتطلّب استثمارات أجنبية كبيرة لن تنجح بالمضيّ قُدمًا.

• التركيز على المدى البعيد. والانخراط المباشر مع إيران الآن، بدلًا من الاعتماد على الولايات المتحدة بأن تأخذ المبادرة وتحافظ عليها.

• مواصلة الاستثمار في القدرات الدبلوماسية وتطويرها، من أجل الاستعداد للجلوس والتفاوض مع جهات فاعلة متعدّدة على الطاولة.

• استثمار المزيد من الطاقة والجهد في فهم إيران بشكل أفضل، ووضع سياسات أكثر إبداعًا تجاهها. وبذلك تقبل أن تغيير النظام، بعد أكثر من 40 عامًا، ليس خيارًا مطروحًا.

• اعتماد نهج أكثر تعاملًا مع السياسة الإقليمية، وتحديد تسلسل هرمي للقضايا التي يمكن لجميع الأطراف الاتفاق عليها أو الاختلاف بشأنها دون تقويض الجهود الرامية إلى التوصّل إلى اتفاق أوسع نطاقًا. وبعبارة أخرى، القيام بتنمية خيارات السياسة العامة التي تبتعد عن مطالب لا غاية منها.

• قبول أن لإيران دورًا إقليميًا، وأنّه في حين أنّ تقليص نفوذها قد يكون هدفًا، لا يمكن التراجع تمامًا عن العلاقات معها. وتحديد الجوانب المقبولة وغير المقبولة في الدور الإقليمي لإيران، والعمل على المساعدة في تحقيق ما هو مقبول وردع ما هو مرفوض.

• الاعتراف بأنّ الصراع بين دول المنطقة يعزّز تطوّر وانتشار التطرّف، الذي يشكّل تهديدًا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي وإيران على حد سواء. لذلك هناك مصلحة مشتركة في منع أسباب التطرّف وانتشاره.

• إعطاء الأولوية للأمن الجماعي على الأمن التعاوني، والتوقّف عن المشاركة العسكرية المستقلّة. تعلّم الدروس من الإجراءات المستقلّة المتَّخَذة في ليبيا واليمن وغيرها من الأماكن، وتطوير آليات جديدة لمجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على الخبرة التراكمية في حل النزاعات المكتسَبة في أفغانستان والسودان والصومال، بالإضافة إلى مناطق نزاع أخرى.

• فهم أنّ الترتيبات الأمنية التعاونية مع "إسرائيل" لن تعالج النفوذ الإيراني في المنطقة. حيث إنّ أهداف "إسرائيل" تختلف اختلافًا كبيرًا عن أهداف دول مجلس التعاون الخليجي.

• تعزيز التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ وتشجيع ودعم التبادلات بين الناس، مثل رابطات الأعمال والبرامج التعليمية والزيارات الثقافية. إنّ دول مجلس التعاون الخليجي وإيران هي موطن لوجهات سياحية فريدة ومميّزة، وكلّها ستستفيد بشكل كبير من ازدهار الاستثمارات المتبادَلة وخفض حدّة التوتّرات الإقليمية.

• هناك حاجة ماسّة إلى وضع سياسات تعاونية بشأن تغيّر المناخ للحدّ من أثر الدفيئة العالمية وتدهور البيئة.

• اعتماد نهج أكثر شمولية للمشاركة، والسعي إلى تعزيز العلاقات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في إيران.

• عدم المراهنة على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024. لقد حان الوقت الآن للتوصّل إلى اتفاق إقليمي، قبل أن يترسّخ التخاذل في الشرق الأوسط وتركّز واشنطن على منافستها مع الصين فقط في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط[1]

تشاس فريمان[2]، موقع ريسبونسيبل ستيت كرافت
(التابع لمعهد كوينسي الأميركي)، 8 حزيران 2021

الشرق الأوسط هو المكان الذي تلتقي فيه إفريقيا وآسيا وأوروبا، حيث ولدت الديانات الإبراهيمية الثلاث، وحيث توجد أقدس أماكنها. إنّه المكان الذي تكون فيه موارد الكوكب الهيدروكربونية وفيرة ويمكن الوصول إليها، وحيث يمكن بسهولة قطع خطوط الاتصال الاستراتيجية التي تربط آسيا بأوروبا. ليس من المستغرَب أن تكون المنطقة بؤرة رئيسية للخلاف بين القوى العظمى والتدخّل العسكري، لكن هذا يتغيّر الآن. بعد قرون من هيمنة الأجانب - وآخرها من قِبل الولايات المتحدة - تتم الآن إعادة تشكيل الشرق الأوسط بشكل أساسي من خلال التفاعلات بين البلدان داخله.

كان غزو نابليون لمصر عام 1798 بمثابة الجولة الافتتاحية للهجوم الغربي الصادم على غرب آسيا وشمال إفريقيا، قلب الحضارة الإسلامية. كما هو الحال في الثقافات الأخرى التي تعتزّ بنفسها، والتي تراجعت أيضًا بسبب الإمبريالية الأوروبية مثل الصين والهند، فإنّ الكثير من الديناميكيات السياسية في الشرق الأوسط مدفوعة الآن بردود الفعل القومية على الإهانات

---

[1] تعريب: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

Chas Freeman, "The fadeout of the Pax Americana in the Middle East", Responsible Statecraft, June 8, 2021.

https://responsiblestatecraft.org/2021/06/08/the-fadeout-of-the-pax-americana-in-the-middle-east/

[2] تشاس فريمان هو دبلوماسي أميركي سابق، بدأ مسيرته المهنية كمترجم خاص للرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون خلال زيارته الشهيرة للصين عام 1972، ولاحقاً شغل منصب السفير الأميركي في السعودية بين 1989 و1992، وبين عامي 1993 و1994 شغل منصب مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية والإقليمية. بعد تقاعده حصل على منصب إداري في المركز البحثي "المجلس الأطلنطي"، وكان مرشّح باراك أوباما عام 2009 لشغل منصب "رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية" لكن اضطر إلى سحب الترشيح بسبب انتقادات وهجوم اللوبي الإسرائيلي العنيف عليه واتهامه بمعاداة "إسرائيل".

الناجمة عن المواجهة المُهينة مع الغرب. لكن بينما تستعيد الصين والهند، مثل اليابان قبلهما، ثقتهما بنفسيهما، لم يجد الشرق الأوسط بعد علاجًا لمخلّفات ما بعد الاستعمار.

هناك اتفاق واسع النطاق في المنطقة على أنّ هذا العلاج يكمن في نوع من تجديد التقاليد الإسلامية وأنماط الحكم. لكن الإسلام منشق مثل اليهودية والمسيحية، ولا يوجد إجماع حول ماهية الحكم الإسلامي. هل قيم المجتمعات الإسلامية وسياساتها تحدّدها وتطبّقها ممارسات الشورى، أم أمير فاضل يعمل بالتنسيق مع العلماء، أم من قِبل عالم دين في ولاية الفقيه؟ إذا تم تبني الديمقراطية البرلمانية، فهل هناك دور للنُسَخ الإسلامية للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا؟ إذا كان الإسلام هو الجواب، فهل سيكون هو نفسه في كل من المجتمعات الشيعية والسنّية؟ إذا لم يكن الإسلام هو الجواب، فهل العسكرية العلمانية لدول مثل مصر بديل قابل للتطبيق؟

الشرق الأوسط منطقة مقسّمة أكثر من معظم المناطق بسبب الحسابات الجيوسياسية للدول القومية الحازمة، والتقاليد الدينية المتنوّعة، والمستويات المتضاربة من التسامح، وأنظمة الحكم المتناقضة، والهِبات غير المتكافئة للموارد الطبيعية والثروة، ومستويات مختلفة من الكفاءة التكنولوجية، والتجارب التاريخية المميزة. هل مثل هذه المنطقة قادرة على صياغة النظام السلمي الذي تحتاج إليه لاستعادة كبريائها الحضاري المفقود والسموّ الثقافي؟ كيف ستنتهي الخلافات بين التديّن والعلمانية، والتقاليد الأوتوقراطية والتطلّعات الديمقراطية، والاقتصاديات السياسية الريعية وتلك القائمة على المعرفة، والنُظم الأبوية وتلك النسوية، والسلفية وأشكال الإسلام الأكثر اعتدالًا؟ وأين ستأخذ المنطقة الخصومات بين عرب الخليج وإيران و"إسرائيل" وإيران وتركيا أو "إسرائيل" والفلسطينيين وغيرهم من العرب؟ مإعادة تشكيل الشرق الأوسط لم يتوقّف بعد عن الدوران.

بدأ ذلك عام 1948 عندما أعلن المستوطنون اليهود الأوروبيون في فلسطين التي تسيطر عليها بريطانيا قيام دولة "إسرائيل" على الأراضي العربية سابقًا. استيلاؤهم العنيف هناك سرّع انقلاب 1952 من قِبل "حركة الضباط الأحرار" في مصر. وكان الانقلاب المصري هو الأول في سلسلة من الإطاحة الثورية للأنظمة العربية الحاكمة المتحالفة مع الغرب من قبل ضباط عسكريين مدعومين من أعضاء متطرّفين من الطبقات المتوسطة الدنيا. حدثت انقلابات مماثلة في العراق عام 1958، وسوريا عام 1963، وليبيا عام 1969. كما أطاحت الثورة الإسلامية عام 1980 في إيران، على الرغم من تنفيذها من قِبل رجال الدين بدلًا من ضبّاط الجيش، بحكومة فرضتها ودعمتها القوى الغربية. لقد استبدلت ذلك النظام

بديمقراطية موجَّهَة ثيوقراطية معادية للولايات المتحدة. على الرغم من التفسيرات الغربية الخاطئة للانتفاضات العربية عام 2011 على أنّها تهدِف إلى تثبيت الأشكال الأوروبية للديمقراطية، فقد عكست أيضًا التطلّعات إلى نبذ الاستعمار الجديد وإعادة تأكيد الهوية الإسلامية.

يكافح الشرق الأوسط لجعل الحضارة الإسلامية عظيمة مرة أخرى. لم تجد شعوب المنطقة المسلمة ضالّتها بعد، لكن من الحماقة الافتراض أنهم لن يفعلوا ذلك. لقد حرّر الاضطراب العالمي الجديد الشرق الأوسط إلى حد كبير من التدخّلات الإيديولوجية والتدخّلات العسكرية للقوى العظمى. الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة - مصر و"إسرائيل" والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة - تبتعد بشكل متزايد عن رعاتها السابقين من القوى العظمى، الذين لم تعد مصالحهم وقِيَمهم في كثير من الأحيان متوافقة مع مصالح دول المنطقة. وهم يقومون بتنويع علاقاتهم الدولية للتحوُّط والاستفادة من التحوّلات في التوازنات العالمية للقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

أوروبا التي كانت ذات يوم موطن القوى الإمبريالية المفترسة تفتقر الآن إلى الطموحات خارج حدودها. وتشير ظواهر مثل "البريكست" إلى أن أوروبا، بعيدًا عن توحّدها لممارسة إسقاط القوة، ستظلّ مهمَّشة بسبب انشغالها بتناقضاتها الداخلية. لقد تخلّت روسيا وتركيا عن قرون من الجهود لتبنّي هويّات أوروبية. وتستعيد تركيا صِلاتها بالشرق الأوسط الذي رفضها منذ أكثر من قرن. استأنفت روسيا دورها الدبلوماسي المستقل والفريد في المنطقة. وانضمت المملكة العربية السعودية إلى "إسرائيل" والإمارات في معارضة أي تقارب أميركي أو غيره مع إيران. ويسعى الثلاثي الإسرائيلي - السعودي - الإماراتي معًا إلى تخريب جهود إدارة بايدن لإحياء الاتفاقية النووية لعام 2015، التي قيَّدت البرنامج النووي الإيراني حتى تخلّت عنه إدارة ترامب وألغته.

تزامن صعود الصين وانبعاث روسيا مع التدهور الاجتماعي والاقتصادي في أميركا المشلولة سياسيًا والضعيفة ماليًا، ولكنّها الأقوى والأكثر حزمًا. استجابت الولايات المتحدة للانحدار الواضح في قوّتها وجاذبيَّتها بالإعلان عن تكريسها لـ "تنافس القوى العظمى" والعمل على هذا الأساس من خلال تبنّي سياسات المواجهة تجاه كل من الصين وروسيا. وارتفعت التوتّرات العسكرية بين الولايات المتحدة والصين إلى مستويات شوهدت لآخر مرة في الخمسينيات من القرن الماضي، في حين أنّ التوتّرات مع روسيا أكبر من أي وقت مضى منذ

أوائل الثمانينيات. لكن تركيز "التنافس بين القوى العظمى" الجديد، على وجه الخصوص، ليس في الشرق الأوسط ولكن في أماكن أخرى - في أوكرانيا ومضيق تايوان.

وقد أدّى هذا التحوّل في التركيز - خاصة على آسيا - إلى تقليل الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط. وكذلك كان النفور من المشاركة الأكبر في المنطقة نتيجة التدخّلات الفاشلة في أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا. ولكن هناك أسباب موضوعية أيضًا. لا تزال إمدادات الطاقة في الخليج العربي ضرورية للازدهار العالمي، لكن الاقتصاد الأميركي لم يعد يعتمد عليها بشكل مباشر. لقد جعل التكسير الهيدروليكي الولايات المتحدة المنتج البديل الفعلي في سوق النفط والغاز العالمي. ويبدي الأميركيون الآن القليل من الاهتمام بأي ازدهار بخلاف ازدهارهم. ونتيجة لذلك لا يزال عدد قليل ممن يرون الولايات المتحدة كحارس موثوق به للوصول العالمي إلى إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط أو ضامنًا يمكن الاعتماد عليه للاستقرار السياسي في المنطقة.

كانت المهمة الأساسية للوجود البحري الأميركي في الخليج وبحر العرب هي حماية الوصول العالمي إلى إمدادات الطاقة في المنطقة، أما الآن فهي استهداف إيران. وقد أدّى فشل التدخّل العسكري الأميركي في التغلّب على المقاومة الإسلامية في أفغانستان والنتائج الكارثية للتدخّل الأميركي في العراق إلى التقليل من قيمة الحماية العسكرية الأميركية لدول المنطقة. قرار إدارة بايدن بخصوص الانسحاب من أفغانستان يعتبر تأكيدًا لتراجع أميركي مستمر.

إنّ مصير الرجل القوي المصري الراحل حسني مبارك، وعدم قدرة الولايات المتحدة على حماية الحكّام السنّة في البحرين ذات الأغلبية الشيعية، قد أقنع في وقت سابق الحكّام الذين رأوا الولايات المتحدة ذات يوم على أنّها الضامن النهائي لتشديد قبضتهم على السلطة بأنهم لم يعد باستطاعتهم الاعتماد على واشنطن لدعمهم. لذلك بدأوا بتخفيف اعتمادهم على أميركا وشرعوا بإقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة مع القوى العظمى الأخرى، بما في ذلك الصين والدول المفكَّكة في أوروبا والهند وروسيا وتركيا.

الولايات المتحدة هي القوة الخارجية الوحيدة القادرة على إبراز قوة عسكرية حاسمة في الشرق الأوسط. ومع ذلك فقد توقّف الشركاء الأمنيون الرئيسيون للولايات المتحدة في الشرق الأوسط عن اتباع نهج الولايات المتحدة في قائمة موسَّعة من القضايا. لا توجد علاقات بين إيران والولايات المتحدة سوى العداء. وشعر العديد من الأميركيين بالغضب من الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان من قِبل كل من "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية. والعلاقات

مع مصر مضطربة بسبب قضايا مماثلة. والولايات المتحدة وتركيا متباعدتان من الناحية الجيوسياسية.

بينما تتراجع واشنطن عن الشرق الأوسط، عقليًا وسياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، تتقدّم دول المنطقة بشكل متأخّر لتسوية نزاعاتها بمفردها، بما في ذلك محاولة تنحية المواجهات التي جعلت السياسات الأميركية منذ فترة طويلة معالجتها أمرًا مستعصيًا. ومع انحسار الدعم الأميركي، أدرك قادة المنطقة أنه يجب عليهم المجازفة السياسية لحماية مصالحهم. وهم يفعلون ذلك بشكل متزايد دون التنسيق مع الولايات المتحدة أو أي قوة عظمى أخرى خارج منطقتهم.

لذلك نشهد إعادة تشكيل مهمّة للعلاقات في المنطقة. وما تسمّى "اتفاقات إبراهام" هي أحد الأمثلة. وقد روّجت إدارة ترامب لها على أنها دليل على النفوذ الدبلوماسي الأميركي، لكن جرى تسهيل إعلانها من خلال المدّ المتصوَّر لقوة ونفوذ الولايات المتحدة. وبدلًا من التأكيد على دور الولايات المتحدة كوسيط بين الدول العربية و"إسرائيل" واستغنوا عنه.. ثم هناك مثال مصالحة السعودية مع قطر والإمارات من ورائها. وربما تستيقظ مصر من الغيبوبة الدبلوماسية التي أوقعتها بها التشنّجات الداخلية على مدى العقد الماضي. والآن يبدو أنّ القاهرة تحاول إقامة علاقات مع العراق لتزويده ببديل للاعتماد على إيران. ويشارك العراق في التوسّط بمحادثات بين إيران والسعودية. ويتطلّع الأردن إلى مصر والعراق والمملكة العربية السعودية للحصول على دعم ضد "إسرائيل" التي لم تعد خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة. ولدى تركيا الآن وجود عسكري في قطر يحيط بالمملكة العربية السعودية، ووجود في السودان، يحيط بمصر وبالمملكة أيضًا. هناك الكثير من الأمور تجري في الشرق الأوسط.

تعتبر دول المنطقة الانسحاب الأميركي الذي طال انتظاره من أفغانستان تأكيدًا على حاجتها لفطم نفسها عن الاعتماد على الولايات المتحدة أو القوى الخارجية العظمى الأخرى من أجل أمنها. ويبدو أن معظمهما الآن تستخدم علاقاتها مع الرعاة الخارجيين كمساعدة مؤقتة لانتقالهما إلى سياسات خارجية مستقلة ترتكز على المصلحة الذاتية الواقعية.

من جانبها، لا تزال الولايات المتحدة متورّطة في حيل القوى الإقليمية مع روابط عرضية أو مناسبة فقط لتنافس القوى العظمى. ويعكس استعداد الإمارات والبحرين لإقامة علاقات علنية مع "إسرائيل" اعترافهما بأن "إسرائيل" تحكم ولاء الجميع باستثناء عدد قليل من السياسيين الأميركيين ويمكن أن توفّر تحوّطًا فعالًا ضد انخفاض الدعم الأميركي في مواجهة إيران. كما أن بعض المعدّات العسكرية الإسرائيلية هي من أحدث المعدّات ويمكن أن توفّر

بديلًا للمشتريات من الولايات المتحدة. وأدّى إخضاع "إسرائيل" للفلسطينيين إلى تطويرها لأحدث الأدوات والتقنيات في العالم لتشغيل دولة بوليسية. لكل هذه الأسباب وجدت الحماية السياسية الإسرائيلية ومعدّاتها الآن سوقًا جاهزًا بين دول الخليج العربية.

لا تزال الغالبية العظمى من الجمهور في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين تتأثر بشدة من سوء معاملة "إسرائيل" لسكانها العرب الأسرى. لكن كلتا الحكومتين رأتا الفوائد المحتملة لتأمين الدعم من اللوبي الأميركي الإسرائيلي وحكمتا على هذه الفوائد على أنّها تفوق المخاطر السياسية المحلية للتعامل بشكل علني مع الدولة الصهيونية. على النقيض من ذلك، توصّلت المملكة العربية السعودية وقطر في الوقت الحالي إلى نتيجة معاكسة.

عزّزت إدارة ترامب انفتاح الإمارات على "إسرائيل" بطائرات مقاتلة من طراز F-35 ومبيعات أسلحة أخرى. ودفعت المغرب نحو علاقات أكثر وضوحًا مع "إسرائيل" من خلال قطع العلاقات مع المجتمع الدولي والاعتراف من جانب واحد بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية المتنازَع عليها. واشترت اعترافًا دبلوماسيًا من السودان بـ "إسرائيل" بمزيج من تخفيف العقوبات ومساعدته في مجال التنمية.

الدول العربية التي وافقت على الانفراج مع "إسرائيل" فعلت ذلك بسخرية ردًا على مخاوف سياسية مؤقّتة وليست طويلة الأمد. إن متانة "اتفاقات أبراهام" أبعد ما تكون من تأكيدها. إنها تمنح "إسرائيل" فرصة لكي يُنظَر إليها على أنّها جزء طبيعي من المنطقة، وليس كغرسة أوروبية استعمارية جديدة فيها. لكن - كما توضِح الأحداث الأخيرة - الإساءة الإسرائيلية المستمرّة للعرب الذين تحكمهم تجعلها بغيضة من الناحية الأخلاقية حتى لأولئك الذين ليس لديهم ولع بالفلسطينيين. وقد امتد جزء من هذه العدوى إلى الولايات المتحدة، منهية أي احتمال للوساطة الأميركية بين "إسرائيل" وأعدائها.

لطالما خفّف الدعم الأميركي غير المشروط عن الإسرائيليين أي ضغوط لاتخاذ قرارات بشأن كيفية تأمين مستقبلهم. لكن السياسات الأميركية والإسرائيلية بشأن القضايا الإقليمية لم تعد متطابقة. وتتضاءل بسرعة نسبة تأييد "إسرائيل" بين كل من اليهود والمتعاطفين السابقين من غير اليهود في الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك قدرة الولايات المتحدة على إعفاء "إسرائيل" من القانون الدولي وأحكام أولئك الذين أساء إليهم سلوكها.

اليهودية هي دين الأخلاق الإنسانية العالمية مع التركيز بشكل خاص على السعي لتحقيق العدالة. من وجهة نظر عدد متزايد من اليهود الأميركيين والأوروبيين أصبحت الصهيونية نفيًا

قوميًا لليهودية - إيديولوجية عنصرية صريحة تسيء مظالمها غير المعقولة إلى قيم التقاليد اليهودية بدلًا من تأكيدها. يدين بعض اليهود المتديّنين بالولاء لدولة "إسرائيل" ورموزها كشكل من أشكال عبادة الأصنام، وبالتالي، باعتبارها جريمة ضد التوحيد الذي لا هوادة فيه، والذي يمثّل العقيدة المركزية لليهودية.

نجحت الصهيونية الآن في جعل حل الدولتين مستحيلًا، وبموجبها، تتحكّم "إسرائيل" في أربع فئات هم:

- المواطنون اليهود الذين يشاركون مشاركة كاملة في ديمقراطية "إسرائيل" المنقسمة.
- المواطنون العرب المهمّشون سياسيًا والذين يتعرّضون للتمييز.
- العرب الذين جعلتهم السياسات الإسرائيلية عديمي الجنسية ومحرومين من حقوقهم ويعيشون في ظل طغيان الاحتلال العسكري الموجَّه ديمقراطيًا.
- سكان غزة، ومعظمهم من اللاجئين من بقية فلسطين، الذين تحاصرهم "إسرائيل" وتخضعهم لحملات عسكرية وحشية تهدف إلى ترويع المعارضين وقتلهم.

غالبًا ما يُقارن هذا النظام الإسرائيلي بنظام الفصل العنصري. على أنه أكثر قسوة من نواحٍ كثيرة. مثل نظام الفصل العنصري، يولّد تدريجيًا نضالًا مدعومًا دوليًا من أجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية لأولئك الذين يضطهدهم هذا النظام. في هذا الصدد، ليس من المهم أن يبدأ "الملوّنون" أخيرًا في لعب دور في السياسة الأميركية بشكل يتناسب مع أعدادهم ونسبة المشاركة في الاقتراع. هم يعرفون العنصرية عندما يرونها. وما يرونه في "إسرائيل" هو سلسلة لا نهاية لها من الأمثلة المروّعة على ذلك.

لم تعد "إسرائيل" اليوم قادرة على الادعاء بمصداقية أنها تشارك القيم أو التطلّعات الأخلاقية للأميركيين أو الأوروبيين. إذا لم تعد "إسرائيل" إلى الأعراف الغربية فسوف تجد نفسها بمرور الوقت بعيدة عن الغرب كما هي بالفعل عن معظم العالم. بعد أن خلقَتْها الصهيونية، تواجه "إسرائيل" الآن الحاجة إلى تجاوزها.

كما كان الحال في بعض الدول العربية ربما يشجِّع عدم اليقين المتزايد بشأن استمرار الدعم الأميركي "إسرائيل" على الاعتراف بأنّ بقاءها على المدى الطويل يعتمد على المخاطرة من أجل السلام. يجب على كل من يهتم بمستقبل "إسرائيل" أن يأمل في ذلك. في غضون ذلك، يبدو أنّ قلّة من الدول تميل إلى الاقتداء بالولايات المتحدة في مكافأة الخداع والتعنّت والعسكرة الدبلوماسية الإسرائيلية من خلال نقل سفاراتها إلى القدس، والاعتراف بضم

الأراضي الإسرائيلية التي طالما حُكم عليها بأنّها تنتهك القانون الدولي، أو الاستمرار بغضّ الطرف عن معاناة الفلسطينيين أو انتهاكات "إسرائيل" لسيادة جيرانها.

تواجه المملكة العربية السعودية تحدّيات أكبر من "إسرائيل". بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1980، أصبحت العلاقات الأميركية السعودية مركزية لدور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مثل تلك التي مع "إسرائيل". لكن القرن الواحد والعشرين كان له أثر كبير على علاقات المملكة العربية السعودية مع كل من الولايات المتحدة وجيرانها. كانت الصفقة الأساسية التي أقيمت عليها العلاقات السعودية الأميركية هي العرض السعودي المتمثّل بالوصول التفضيلي إلى النفط مقابل حماية أمن المملكة. لقد تجاوزت الأحداث والتغيّرات في المواقف على الجانبين الآن هذا العقد. وتم تقليص العلاقات الأميركية السعودية التي كانت تدعم بعضها البعض في السابق.

كانت هجمات القاعدة في 2001/11/9 على الولايات المتحدة جزءًا من مساعيها للإطاحة بالنظام الملكي السعودي من خلال إجبارها على إنهاء الدعم الأميركي لها. وتحقيقًا لهذه الغاية، حرص مخطِّطو الهجمات على أن يفوق عدد المواطنين السعوديين عدد المتعصّبين الآخرين المشاركين فيها. لقد نجحت هجماتهم على نيويورك وواشنطن بما يتجاوز أعنف أحلامهم.

لقد رسخّت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإسلاموفوبيا في السياسة الأميركية وأنتجت "حربًا عالمية ضد الإرهاب" لا تنتهي بنتائج عكسية، والتي فاقمت الأعداد بما لا يمكن وصفه في صفوف الإرهابيين المسلمين المناهضين لأميركا من ذوي الانتشار العالمي. يواصل هؤلاء الإرهابيون محاولة إنهاء الشراكة الأميركية السعودية. وبرامج التعاون الوحيدة مع أي دعم عام حالي في الولايات المتحدة أو المملكة العربية السعودية هي تلك التي تهدف إلى إحباط المزيد من الهجمات الإرهابية على أي منهما أو كليهما.

عام 2003 أزالت العمليات الأميركية لتغيير النظام العراق بلا مبالاة كموازِن لإيران، ودمّرت ميزان القوى في الخليج الفارسي ومكّنت جمهورية إيران الإسلامية من ترسيخ نفوذها في العراق وسوريا ولبنان وغزة واليمن. وضعت الغزوات الإيرانية السعودية في موقف دفاعي ضد ما تعتبره محاولة لتطويقها. عندما اندلعت الاضطرابات بتشجيع من إيران في البحرين، شعرت السلطات السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي أنه لا يوجد بديل لها سوى حصنها.

ساعدت المحاولة السعودية للإطاحة بحكومة الأسد المدعومة من إيران في سوريا - مثل المحاولات الموازية لـ "إسرائيل" وتركيا والولايات المتحدة وغيرها - في تدمير سوريا كمجتمع منظَّم لكنها فشلت في الإطاحة بالأسد. وكانت النتيجة الرئيسية حتى الآن للحرب السعودية غير المجدية والمدمّرة على المتمرّدين المدعومين من إيران في اليمن هي تشويه لسمعة المملكة على الصعيد الدولي.

أدّت الجهود الإماراتية والسعودية لإجبار قطر على الاصطفاف معهما ضد إيران إلى إضعاف مجلس التعاون الخليجي دون تغيير علاقة التعاون الحذرة بين قطر وإيران. وباءت الجهود السعودية لمواجهة إيران في لبنان والعراق بالفشل حتى الآن.

نفّذ المسؤولون السعوديون نيابة عن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان جريمة القتل الدنيئة لجمال خاشقجي في إسطنبول، مما جعل "MBS" شخصية غير مرغوب فيها في أميركا وبقية الغرب. وتتطلّع المملكة العربية السعودية الآن إلى الصين والهند وروسيا لتعويض تراجع الدعم الأميركي لأنها تنخرط في تعزيز الذات.

المفارقة هي أنّ القسوة التي أوقعت "بن سلمان" والمملكة في المتاعب في الخارج مكّنت من إجراء إصلاحات طال انتظارها في الداخل. جعلت هذه الإصلاحات "MBS" يحظى بشعبية بين الشباب السعودي. وقد نال الكثير منهم تصفيق الغرب بحق. توسّعت حريات نساء المملكة بشكل سريع، على الرغم من أنّه من المسلَّم به أنّ الوتيرة أقلّ من وتيرة الحركة النسائية بتعزيز هيمنتها على المعايير الغربية المعاصرة. ولم تعد الأفلام والعروض الموسيقية ممنوعة. وتم إسكات العناصر الأكثر تمرّدًا في المؤسسة الدينية السعودية، مما سهّل المزيد من الإصلاح والانفتاح وكذلك مضاعفة الجهود لمحاربة الإسلام السياسي.

تجري إعادة هيكلة الاقتصاد لتوسيع التوظيف والصُنّاعة السعودية. وتتم خصخصة الأصول المملوكة للدولة ذات العائد المنخفض نسبيًا. وتُعزّز قيمة أرامكو السعودية للترويج لمزيد من التحديث في المملكة. أخيرًا، بدأ التحوّل الذي بُشّر به منذ فترة طويلة إلى الاقتصاد القائم على المعرفة بدلًا من الاقتصاد القائم على النفط.

في الوقت نفسه، تستجيب المملكة العربية السعودية لانتكاسات سياستها الخارجية من خلال شق سياسة بمفردها. بعض مبادراتها تتطابق مع السياسات الأميركية والإسرائيلية والبعض الآخر لا. وقد بدأت المملكة حوارًا بالكاد سرّيًا مع كل من "إسرائيل" وإيران. ويبدو الآن أنها تسعى إلى التقارب مع الأسد وتجديد التعاون مع سوريا لموازنة النفوذ الإيراني في لبنان.

وبينما لا تزال المملكة العربية السعودية معارضة للإخوان المسلمين وعلى خلاف مع تركيا بشأن الرغبة في الإسلام الديمقراطي، يبدو أنها تسعى أيضًا إلى تحقيق قدر من الانفراج.

مع الدعم الدبلوماسي المتأخِّر من الولايات المتحدة، تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة لتخليص نفسها من تدخّلها الفاشل في اليمن. لكن انسحابها من تلك الحرب رهن بإصرار الحوثيين على إذلال المملكة.

لا يمكن إنكار أنّ المملكة العربية السعودية فقدَت مركزيّتها في سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج الفارسي، واستُبدِلت بالإمارات العربية المتحدة من نواحٍ عديدة في هذا الدور. الإمارات العربية المتحدة لديها انفتاح وديناميكية لا يمكن للمملكة أن تضاهيهما. إنه مجتمع مسلم متديّن بشكل ملحوظ ولكنّه متسامح بشكل ملحوظ، ويؤسّس هيكله الفيدرالي التنوع الاجتماعي والاقتصادي. وقد تفوّقت الإمارات على المملكة العربية السعودية كأكبر سوق تصدير للولايات المتحدة في غرب آسيا وشمال إفريقيا. وتجسّد القوات الإماراتية روح المحارب العربي، مما جعلهم ذلك الرفيق المفضَّل للقوات الأميركية في ساحة المعركة والجهات الفاعلة المستقلة ذاتيًا في أماكن بعيدة عن الإمارات مثل ليبيا.

وفي الوقت نفسه، فإن خطوة أبو ظبي البراغماتية التراجعية عن الحروب في سوريا واليمن واستعدادها للكشف عن علاقاتها السرّية طويلة الأمد مع "إسرائيل" أكسبتها سمعة الإدارة الذكية والمستقلّة لشؤونها الخارجية. وعلى الرغم من أنّها أصبحت أقرب إلى الولايات المتحدة، فإنّ علاقات الإمارات مع الصين والهند وروسيا تحسّنت أيضًا. وعلى غرار منافستها الخليجية، قطر، تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز استقلالها من خلال تنمية علاقات ودّية مع أكبر مجموعة ممكنة من القوى العظمى. لكنها على عكس قطر لا تسعى إلى وضع نفسها دبلوماسيًا بين المملكة العربية السعودية وإيران.

اجتمعت "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشأن مخاوف تجاه إيران. لكن مخاوفهما ليست هي نفسها. تخشى "إسرائيل" أن تفقد احتكارها الإقليمي للأسلحة النووية. وتشعر المملكة العربية السعودية بالتهديد من الغلبة السياسية الإيرانية في سوريا ولبنان والعراق، وتشجيعها لتحريض الشيعة على السلطة في البحرين، ودعمها لتحدّي الحوثيين للهيمنة السعودية على اليمن. تشترك الإمارات العربية المتحدة في بعض المخاوف السعودية، لكنّها تعارض أيضًا امتلاك إيران للجزر التي تقع على جانبي الممر الاستراتيجي من الخليج الفارسي إلى بحر العرب: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

تنبع مخاوف العرب من إيران من التاريخ بقدر ما تنبع من التطوّرات التي حدثت منذ الثورة الإسلامية عام 1980. فقد سيطرت سلسلة من الإمبراطوريات الفارسية من وقت لآخر على الجانب العربي وكذلك الجانب الإيراني من الخليج. كما أن إيران شيعية ومن ثم توصَف بأنها دخيلة وغير عربية.

ليس لدى دول المنطقة ذكريات عزيزة عن الشاه باعتباره "الشرطي" الإقليمي الذي عيّنته أميركا أو عن تعاون "إسرائيل" مع إيران ضد المصالح العربية خلال الحرب الباردة. وقد تم تشكيل مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تصدير كل من التشيّع والديمقراطية الموجَّهة ثيوقراطيًا التي أعقبت الإطاحة بالشاه. وقضت نهاية الحرب الباردة على المعارضة الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي كمبرّر للتعاون بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" وكذلك التعاون الأميركي السعودي. كان عراق صدام حسين عدوًا ذا مصداقية لـ "إسرائيل"، لكن محاولة العراق ضم الكويت أدّت إلى تدميره من قبل التحالف بقيادة الولايات المتحدة والسعودية عام 1991، مع انتهاء الحرب الباردة. في هذا السياق الفريد، كانت الجمهورية الإسلامية المحارِبة حديثًا علاجًا مفيدًا لـ "متلازمة الحرمان من العدو" في "إسرائيل". كان للعداء المشترك لإيران ميزة إضافية تتمثّل بتوفير مبرِّر معقول لاستمرار الدعم الاستراتيجي الأميركي لـ "إسرائيل".

من جانبها، رأت إيران أنّ النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بما في ذلك دعم أميركا الثابت لـ "إسرائيل" العدوانية، معاد للمسلمين وغير عادل. وإيران مستاءة من التدخّلات السابقة للولايات المتحدة في سياستها، وهي تجد القضية الفلسطينية وسيلة مقنعة ومفيدة في الوقت نفسه لإقامة قضية مشتركة مع أعداء "إسرائيل" وأميركا. إنّ الفخر بالثقافة الإيرانية والاستياء من الإيذاء من قبل عدد من القوى العظمى يحفّز المقاومة الإيرانية الشرسة للإملاءات الخارجية أو الهيمنة أو التحدّيات الواضحة للهوية الوطنية. إيران خصم معقّد للغاية. بالنظر إلى الاحترام، تتمتّع طهران بتقليد ألفي من الحكمة الحكيمة في الحكم يمكن الاعتماد عليها. لكن السياسات الأميركية المتمثّلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط والحد الأدنى من الاحترام لم تترك أي مجال للحلول غير العسكرية للمشاكل الأمنية.

أظهرت إيران صمودًا ملحوظًا في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأميركية المتكرِّرة بقصفها، واغتيال كبار مسؤوليها، والدعم الخارجي السافر لتطلّعات "مجاهدي خلق"، وهي حركة فاشية إيرانية، لتغيير النظام. قد تبدو التحدّيات العدوانية للثورة الإيرانية لتبرير تطويرها للرادع النووي. لدى إيران برنامج نووي ورثته عن الشاه، لكن الجمهورية الإسلامية أدانت مرارًا

الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووصفتها بأنها غير أخلاقية. حتى الآن لا يوجد دليل على أنها تتبع "إسرائيل" في السرّ ببناء مثل هذا الرادع.

وسّعت إيران بقوة نفوذها الإقليمي من خلال ملء الفراغ السياسي الذي خلقته الجهود الأميركية الفاشلة لتغيير النظام في العراق وسوريا. كما أفاد توسّع الولايات المتحدة في "الحرب العالمية على الإرهاب" إلى كل ركن من أركان العالم الإسلامي تقريبًا إيران، وإن لم يكن بقدر المتطرِّفين السنّة. أصبح عملاء إيران يشملون الحكومة في سوريا، والميليشيات في العراق ولبنان واليمن، والمتعاطفين في البحرين، والديمقراطيين الإسلاميين السنّة في حركة حماس المحاصَرين في غزة. الغزوات الإيرانية تهدّد "إسرائيل" وتتحدّى جيرانها العرب السنّة. ولكن، مثل الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، لم تعد إيران تركّز كثيرًا على تنافس القوى العظمى من أجل الهيمنة في الشرق الأوسط بقدر ما تركّز على التفاعلات مع الدول والشعوب الأخرى في منطقتها، بما في ذلك منافِستها التقليدية تركيا.

خلال النظام العالمي الثنائي القطب الفريد للحرب الباردة، كان من الممكن تحليل الشرق الأوسط من حيث توافق الدول المكوِّنة له مع قوة عظمى واحدة أو أخرى. لا يصلح الآن أي بناء تحليلي شامل أو بسيط. كل أمة في المنطقة تتعامل بشفافية مع نفسها، وليس عبر الراعي الخارجي. وقد أتاح ذلك فرصة لموسكو للعب دور متجدِّد في المنطقة، وهذه المرة بصفتها عضوًا دبلوماسيًا ماهرًا وميسِّرًا للجهود الإقليمية لتقليل التوتّرات وحل النزاعات. بدأت بكين أيضًا بتقديم خدماتها كموفِّق، على الرغم من عدم تحقيق نتائج ملحوظة حتى الآن.

عودة ظهور روسيا وزيادة انخراط الصين في الدبلوماسية الإقليمية لا يجعلان الشرق الأوسط ساحة "تنافس القوى العظمى" التي يصرّ العسكريون الأميركيون على ضرورة تحديدها للشؤون الحالية. تنشأ الآن المنافسات الثنائية والديناميكيات الدبلوماسية في الشرق الأوسط في المنطقة نفسها. إن "السلام الأميركي" يتراجع إلى التاريخ، جنبًا إلى جنب مع العصر الذي يمكن فيه لأي قوة عظمى خارجية الإشراف على التفاعلات بين العرب والإيرانيين والإسرائيليين والأكراد والأتراك. الشرق الأوسط الآن ليس مجال نفوذ لأحد بل مجال نفوذه الخاص به.

ردع إيران في المنطقة الرمادية:

رؤى من أربعة عقود من الصراع[1]

مايكل آيزنشتات، معهد واشنطن
لسياسة الشرق الأدنى، نيسان 2021

عِبَر من المواجهات السابقة

تعتقد قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنّ الولايات المتحدة -"الشيطان الأكبر"- هي العدو اللدود لإيران والإسلام، بل ولكل الشعوب المضطهدة، وبأنّ لديهم واجبًا ثوريًا يقضي بإسقاط النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. ولقيت هذه القناعة الإيديولوجية تجسيدًا عمليًا في سلوك النظام ما إن استولى على السلطة. ونتيجةً لذلك فالجمهورية الإسلامية ولِدت وهي في صراع مع الولايات المتحدة، ويعتقد قادتها أنها مذّاك في حرب مع أميركا بطريقة أو بأخرى.

وبالتالي فإن الاستيلاء على السفارة الأميركية وارتهان اثنين وخمسين دبلوماسيًا ومواطنًا أميركيا في طهران في شهر تشرين الثاني عام 1979 والأزمة التي استمرّت 444 يومًا التي تلت ذلك مهّدت الطريق لأكثر من أربعة عقودٍ من العداوة المستمرة والنزاعات المتقطعة بين البلدين. ومن الأمثلة على ذلك أعمال الإرهاب أحادية الجانب وبالوكالة مثل تفجير ثكنات مشاة البحرية عام 1983 في بيروت، وتفجير أبراج الخبر عام 1996 في المملكة العربية السعودية، ومؤامرة عام 2011 لاغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة. وشملت الأمثلة الأخرى عدة حملات حربية غير نظامية، من بينها (1) جهود إيران لمواجهة عمليات القوافل الأميركية (عملية الإرادة الجادّة) أثناء الحرب الإيرانية العراقية، (2)

---

[1] تعريب: بتول ناصر الدين.

Michael Eisenstadt, "Deterring Iran in the Gray Zone: Insights from Four Decades of Conflict", The Washington Institute for Near East Policy, April 2021 No. 103.
https://www.washingtoninstitute.org/media/4459?disposition=attachment

دعم إيران للجماعات المسلّحة الشيعية "التي تقاوم" احتلال الولايات المتحدة للعراق بعد عام 2003، و (3) حملات الضغط / الضغط المضاد بين الولايات المتحدة وإيران التي سبقت خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 وأعقبت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018 (جهود إيران لمواجهة سياسة الضغط الأقصى لإدارة ترامب موصوفة بالتفصيل في الملحق. أ.)

الردع واستراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران

لطالما فهمت قيادة الجهورية الإسلامية أن برنامجها المناهض لأميركا وللوضع الراهن سيجعلها في صراع مع الولايات المتّحدة. وبناءً على ذلك طوّرت نهجًا ملائمًا لهذا التحدّي. وبالتأكيد لقد تم تصميم استراتيجية المنطقة الرمادية لإيران للالتفاف حول جهود الردع الأميركية أو إلحاق الهزيمة بها، بهدف الحصول على أفضلية، واكتساب النفوذ، وزيادة حرية العمل - أثناء إدارة المخاطر، من أجل منع التصعيد وتجنب الحرب. واتّسم أسلوب العمل هذا، الذي حسّنته إيران عبر تفاعلاتها الماضية مع الولايات المتحدة، بالاتّساق الملحوظ، وهو قائمٌ على ثلاثة مبادئ أساسية: (1) التدرّج، و(2) الحفاظ على درجة من القدرة على الإنكار من خلال الأنشطة بالوكالة أو السّرية و(3) تجنّب المشاركة الحاسمة للعدوّ.

إذا كانت إدارة المخاطر هي الاعتبار الرئيس الذي يوجّه استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران فإن الردع هو أساسها. فالردع يقيّد الخصوم، ويوسّع بالتالي خيارات إيران ويوفّر لها حرية تصرف أكبر. ومن أجل تثبيت الردع قامت إيران، على مدى العقود الأربعة الماضية، ببناء ثالوث ردع وقتال حربي مؤلّف من (1) القوات البحرية المتمرّدة والتقليدية القادرة على عرقلة تصدير النفط من الخليج الفارسي، و(2) ترسانة من الصواريخ والطائرات المسيّرة القادرة على شنّ الضربات الدقيقة بعيدة المدى، و(3) مجموعة من الوكلاء الخارجيين –فيلقها الشيعي الأجنبي- قادرة على إبراز النفوذ في كل أنحاء المنطقة والتصرف كالمتمرّدين ومكافحي التمرّد والإرهابيين. وقد تكون إيران الآن في صدد إضافة عنصر رابع إلى هذا الثالوث، وهو العمليات السيبرانية الهجومية. وبالتالي فالردع يسهّل أنشطة المنطقة الرمادية التي تقوم بها إيران، وأنشطةُ المنطقة الرمادية التي تبيّن الضربات الدقيقة الإيرانية ومنع استخدام البحار والقدرات الإرهابية تعزّزُ موقفها الرادع. وبهذه الطريقة تعمل أنشطة الردع وأنشطة المنطقة الرمادية التي تقوم بها إيران يدًا بيد لدعم بعضها البعض.

وتعتمد إيران في تنفيذ استراتيجية المنطقة الرمادية على خطّة عمل قديمة تعود إلى ثمانينيات القرن العشرين باستخدام أدواتِ السياسات ومجموعة من الإجراءات عززتها عبر الزمن. ويتضمّن هذا المرجع أنشطةً فتّاكة وغير فتّاكة في كل المجالات تقريبًا، من أخذ الرهائن، وغزو السفارات، والهجمات الإرهابية، والمضايقات والهجمات غير المعلنة على حركة المرور البحرية، إلى تجارب الأسلحة (لأغراض دعائية)، وضربات الطائرات بدون طيّار والصواريخ والصواريخ بالوكالة والأحادية الجانب، وعمليات المعلومات، وكافّة أنواع الأنشطة السيبرانية. وتستفيد إيران من عدة أوجه تفاوت (مثل المفاهيمية والتشغيلية والتحفيزية والجغرافية والزمنية) لتحقيق المكاسب والنتائج غير المتناسبة، وتعمل بطريقة هجينة، مازجةً القوى وأساليب العمل التقليدية وغير النظامية، لتحقيق التآزر. لقد أدّت الاستمرارية في نهج إيران إلى بعض الأنماط المتكرّرة في ديناميات الردع والتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران التي يجب فهمها إذا كانت الولايات المتحدة بصدد زيادة فعالية مواجهتها لاستراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران.

يمكن بالتالي تلخيص دروس الردع المستفادة من مواجهات سابقة بين إيران والولايات المتحدة كما يلي:

إيران خصمٌ يتعلّم ويتكيّف

تقوم إيران بالتجارب وتبحث من أجل معرفة عتبات عزيمة الخصم وردّه، فتعدّل استراتيجيتها بناءً على تقييمها لما يُرجَّح أن ينجح في زمانٍ ومكانٍ معيّنين. مجموعة أدوات السياسات متزايدة التنوّع وتمكّن إيران من القيام بأنشطة فتّاكة وغير فتّاكة على امتداد الكثير من خطوط العمليات وفي ميادين جغرافية متنوّعة وفي الكثير من المجالات، مع أنها تركّز إجمالًا على خطّ أساسي واحد لبذل جهودها، ربما لاجتناب الحمل المفرط من المهام أو التجاوز للسياسات. اختيارُ طهران للتوقيت وللأهداف وأساليبها بطريقة تُبرز المعاملة بالمثل والتناسب، وتظهر أحيانًا درجةً من الفنّ مع نزعة دراماتيكية.

بالتالي، تدرّجت إيران في جهودها الأخيرة لمواجهة سياسة الضغط القصوى التي تمارسها إدارة ترامب: من الهجمات البسيطة إلى المعقّدة، ومن الهجمات غير الفتّاكة إلى الفتّاكة. ففي شهر أيار عام 2019، شنّت طهران هجومًا بلغمٍ لاصق ضدّ أربع ناقلات نفط كانت متوقفة قرابة ساحل الإمارات العربية المتّحدة، وفي الشهر التالي، شنّت هجومًا أكثر تعقيدًا بلغم لاصق ضدّ ناقلتي نفط كانتا في طريقهما إلى خليج عُمان. وفي شهر أيار 2019 أيضًا شنّ الوكيل

العراقي الأساسي لطهران، أي كتائب حزب اللّه، هجومًا بسيطًا على خط أنابيب "شرق-غرب" السعودية باستخدام طائرتين مسيّرتين، وفي أيلول شنّت إيران هجومًا معقّدًا بصواريخ كروز وبطائرات مسيّرة على منشأتي نفط منفصلتين في السعودية باستخدام ثماني عشرة طائرة مسيّرة وسبعة صواريخ كروز، ربّما كانت قادمة من مواقع إطلاق مختلفة في العراق وإيران.

تعدّل إيران أيضًا نهجها بناءً على الدروس المُستفادة، كما فعلت بعد الهجمات على أهداف النفط الخليجيّة في شهري أيّار وأيلول عام 2019. فالهجمات لم تحقّق الهدف المنشود، ونفّرت البلدان الكثيرة التي لا تزال تعتمد على نفط الخليج، ودفعت إلى إنشاء مهمّات أمنية بحرية في الخليج بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا في أيلول 2019 وشباط 2020 على التوالي. بالتالي، حوّلت إيران تركيزها إلى حملة من الصواريخ بالوكالة والهجمات بالأجهزة المتفجّرة المرتجلة على المصالح الأميركية في العراق، ما استمرّ حتى رحيل إدارة ترامب في شهر كانون الثاني عام 2021. لقد زادت إيران درجة هذه الهجمات وخفضتها لاختبار عتبات رد الولايات المتّحدة. عندما اعتُبرت الهجمات الصاروخية بالوكالة شديدةَ الخطورة لأنها قد تقتل أفرادًا من القوات الأميركية وتثير ردًا أميركيًا قاسيًا، زاد وكلاء إيران الهجمات بالأجهزة المتفجّرة المرتجلة على قوافل الإمدادات للسفارة الأميركية بإدارة متعهدين عراقيين، ما مكّنهم من اتخاذ موقف تحدٍّ مع شبه إلغاء لخطر قتل الأميركيين. (للتفاصيل، انظر صورة رقم 1)

بالنسبة إلى إيران، إدارة المخاطر في المقام الأولّ، لكن "معارض المخاطر" لا يعني "مجتنب المخاطر".

من أجل إدارة المخاطر استعملت إيران مرارًا الوكلاء للهجوم على الأميركيين، ما وفّر لها درجةً من القدرة على الإنكار. وتشمل الهجمات بالوكالة ثكنات المارينز عام 1983، وتفجير أبراج الخُبَر عام 1996 (مع حزب اللّه اللبناني)، ومحاولة اغتيال السفير السعودي في الولايات المتحدة في العاصمة واشنطن عام 2011 (بواسطة إرهابي مخدّرات مكسيكي)، والهجمات على القوات الأميركية في العراق بعد الاحتلال الأميركيّ عام 2003 وأثناء حملة إيران الحديثة لمواجهة سياسة الضغط الأقصى الأميركية بواسطة مجموعات شيعية عراقية، تشمل كتائب حزب اللّه. فبعد مقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، استخدمت كتائب حزب اللّه والجهات المرتبطة بها عددًا من الأسماء المستعارة لنسبة الهجمات إليها، ما يوفّر لهم ولإيران مزيدًا من القدرة على الإنكار.

في المقابل، في هجمات إيران بين شهري أيار وأيلول 2019 على وسائل نقل النفط والبنى التحتيّة في الخليج، وُضعت ألغام لاصقة قرب الخط البحريّ لناقلات النفط لإحداث الأضرار المادية وليس الإصابات. على النقيض من ذلك، غالبًا ما وجّهت القوارب الإيرانية، التي كانت تهاجم ناقلات النفط الأجنبية في أثناء الحرب الإيرانية-العراقية، نيران الرشاشات والصواريخ إلى جسور الناقلات وأماكن الطواقم في محاولة لإحداث الخسائر في الأرواح. وأُفيدَ بأنّ المرشد الأعلى الإيراني علي الخامنئي وافق على الهجمة بالطائرات المسيّرة وصواريخ كروز على المنشآت النفطية السعودية في أيلول 2019 شرط أن لا يُقتَل مدنيّون أو أميركيّون. إذًا، في حين يُظهر استعدادُ إيران للقيام بهجمات كهذه تحمّلًا للمخاطر فقد أجريت بهذه الطريقة للحدّ من الخطر.

رغم الميل إلى الحذر، قد تتخلّى إيران مؤقتًا عن حماية المنطقة الرمادية للعمل علنًا ضد الولايات المتّحدة عندما يتمّ تخطّي خطوطها الحمراء وعندما تقتضي المصلحة. بالتالي، ردّت إيران على مقتل قاسم سليماني بإطلاق ستة عشر صاروخًا على القسم الأميركي في قاعدة عين الأسد في العراق، أصابت أماكن الإقامة وحظائر الطائرات المسيّرة ومرافق الدعم. لكنّ إيران حدّت مخاطر اتّخاذ هذا الإجراء بتحذيرها الحكومة العراقية قبل الانتقام (من المرجّح أن إيران افترضت أنّ تحذيراتها ستصل إلى الأميركيين، ممكّنةً بالتالي القوات الأميركية من التآوي). لكنّ إيران خاطرت، نظرًا إلى أنّه كان من الممكن أن يُقتل أميركيون، ولا ينبغي أن يثير ذلك الدهشة لأنّ إيران ووكلاءها قتلوا مئات الأميركيين في العقود الأربعة الماضية. وفضلًا عن ذلك، لم يكن هذا الردّ العلنيّ خروجًا عن السياسات، فتهديد العمل العلنيّ كان دائمًا جزءًا من المخزون العسكري لإيران. فعلى سبيل المثال، أكّدت طهران منذ أمدٍ بعيد أنّ الهجوم على البنية التحتية النووية لديها من شأنه أن يثير "ردًا ساحقًا" من مستودعات صواريخها. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل طهران علنًا على أساس مستدام عندما تجد أنّ الخطر ليس الشغل الشاغل وأنّ القيام بذلك ضروريّ للنجاح، كما فعلت في سوريا.

الردع في المنطقة الرمادية معقّد وصعب. يشير الردع إلى استخدام التهديدات لإثناء جهة عن القيام بأمر كانت ستقوم به لو لم تُردَع، والإجبار هو استخدام التهديدات لإقناع جهة بالتّوقّف عن عملٍ تقوم به أصلًا. وبالتالي فالردع والإجبار وجهان لعملة واحدة، نظرًا إلى أنّ كليهما ينطويان على استخدام التهديدات لتغيير سلوك الآخر. وعمليًا هما يميلان إلى "الاختلاط"، والتفاعلات السابقة بين الولايات المتّحدة وإيران غالبًا ما مزجت الردعَ والإجبار. لقد كانت عمليّة الإرادة القوية جهدًا أميركيًا يرمي إلى ردع إيران عن زيادة تصعيد الحرب الإيرانية-

العراقية في الخليج، في حين تستخدم الولايات المتحدة الدبلوماسية والعقوبات لإجبار إيران على إنهاء الحرب. وحاولت حملة الضغط الأميركية التي سبقت خطة العمل الشاملة المشتركة أن تجبر إيران، من خلال الدبلوماسية والعقوبات مجددًا، على وضع حدود لبرنامجها النووي مع ردع أيّ ردّ عسكريّ. وسَعَت سياسة الضغط الأقصى الأميركية إلى إجبار إيران على العودة إلى المفاوضات مع الولايات المتّحدة مع ردع الهجمات على القوات الأميركية. هذان الجانبان للسياسة الأميركية كثيرًا ما أضافا مزيدًا من التعقيد إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، فالمحاولات الأميركية لإجبار إيران بواسطة الدبلوماسية والعقوبات عقّدت الردع العسكري في بعض الأحيان.

يُزعَم أيضًا أنّ الرّدع أحيانًا أقلّ صعوبةً من الإجبار. بحسب هذا المنطق، يتطلّب الردع الناجح خصمًا لا يقوم بشيء، ما يسمح للجهة بالإيحاء بأنّ تقاعسها من مظاهر الإرادة الحرّة. في حين أنّ الإجبار يتطلّب أن يتوقّف الخصم عن شيء هو يفعله أصلًا، ما سيعرّض الجهة بالتالي لخطر إراقة ماء وجهها. إن كان ثمّة حقيقة في هذا المنطق فهي لا تنطبق على الجهات الفاعلة في المنطقة الرمادية، فطريقة عمل هذه الجهات منظّمةٌ على أساسِ أن تهزم جهود الردع التي يقوم بها الخصم بالتحايل على الخطوط الحمراء والتصرّف بشكل يسهّل على الخصم عدم الردّ. بالتالي، تختبر طهران الحدود بإصرارٍ وتعمل جاهدةً على محو خطوط الخصم الحمراء أو التحايل عليها. وبالرغم من أن طهران قد تتراجع عندما يواجهها ردّ حازم، فهي تسعى غالبًا إلى الوسائل البديلة لتحقيق أهدافها، ما يسفر عما أسماه قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينيث ماكينزي بـ "الردع المتنازَع عليه".

تعمل طهران بهذه الطريقة لأنّ (1) النّظام يعتقد أنه يحارب من أجل بقائه، و(2) اجتياح الولايات المتّحدة للعراق وانسحابها التدريجي من الشرق الأوسط بعد عام 2011 خلقا فرصةً فريدةً لإيران لتوسيع نفوذها إلى حدّ كبير في المنطقة. ويتطلّب كلا الهدفين نهجًا استباقيًا لكي ينجحا. في المقابل، يرى صُنّاع السياسات في واشنطن أن المخاطر ليست عاليةً إلى ذلك الحدّ، وأنّه ينبغي الموازنة بين مصالحِ أميركا الإقليمية ومنافسةِ المصالح والالتزامات العالمية، فلا تستطيع الولايات المتّحدة الردّ على كلّ تحدّ بسيطٍ في الشرق الأوسط. بالتالي فالتفاوتات في الحماس والتركيز تصبّ غالبًا في مصلحة طهران.

بناءً عليه، يتكوّن النجاح في ردع إيران في المنطقة الرمادية عن توظيف أكثر قواها زعزعةً للاستقرار من إرغامها على الاعتماد على أساليب أقلّ فعاليةً. لقد أظهرت طهران في السابق قدرةً ملحوظة: فتفجير ثكنات المارينز عام 1983 قتل 241 من العسكريين الأميركيين، وتفجير أبراج الخُبَر عام 1996 قتل 12 طيارًا أميركيًا وجرح مئات السعوديين وغير السعوديين،

والوكلاء الشيعة الموالون لإيران قتلوا أكثر من 600 أميركيّ وجرحوا عدة آلاف في خلال الاحتلال الأميركي للعراق في 2003. وفي الآونة الأخيرة، أظهرت الهجمة الإيرانية على منشآت النفط السعودية في شهر أيلول 2019 أنّ إيران طوّرت قدرةً قويّةً على الضربات الدقيقة بعيدة المدى. ومع ذلك، كانت إيران إجمالًا متأنّيةً وحذرةً في تفاعلاتها الأخيرة مع الولايات المتّحدة، فاعتمدت بشكل أساسيّ على الأنشطة الوكيلة ذات المستوى المنخفض، ولم تلجأ إلى القوّة الفتّاكة إلّا بعد أن بقيت الاختبارات والتحدّيات من دون أجوبة. ولأنّ إيران كانت في الصف الأماميّ في حربين أميركيتين في العراق فهي تعلم نوع القوة التي قد تمتلكها الولايات المتّحدة.

آثارُ الردع لها تاريخ صلاحية محدود، وهي إجمالًا قصيرة الأجل.

لقد طوّرت إيران مجموعةً متنوّعة من الأدوات للمنطقة الرمادية تمكّنها من العمل في عدّة مجالات وساحات وخطوط عمليات، وإذا أُحبطت في أحدها يمكنها العمل في الآخر. بالتالي، ففي شهر تموز 1987، وفي بداية عملية الإرادة القوية، حذّرت واشنطن إيران من القيام بهجمات بصواريخ "دودة القز" على القوافل المحميّة التي تعبر مضيق هرمز. في النتيجة، قامت إيران بزرع الألغام في الخليج بشكل سرّيّ قبل القافلة الأولى، ما أحدث ضررًا لناقلة نفط (بريدجتون) في هذه العملية. ثم أطلقت في شهر تشرين الأول عام 1987 صواريخ "دودة القز" ضد الناقلات التي تم تغيير علمها والتي لم تعد محميّة في المياه الكويتية، وضد محطات النفط على شاطئ الكويت في شهر كانون الأول. وكذلك في اليوم الذي تلا مقتل قاسم سليماني ومؤسس كتائب حزب اللّه ومسؤولها أبو مهدي المهندس على يد القوات الأميركية من أجل "استعادة" الردع الأميركي، أطلق الوكلاء الموالون لإيران الصواريخ على السفارة الأميركية في بغداد، واستمروا بذلك لعدة أسابيع بعدها. أما إيران فشنّت من جهتها هجومًا صاروخيًا انتقاميًا بعد القتل الأميركي المحدد الهدف بخمسة أيام. وبعد ذلك بشهرين، في شهر آذار 2020، قُتل ثلاثةٌ من جنود التحالف (أميركيان وبريطاني) في هجوم صاروخي على معسكر التاجي في العراق.

بالرغم من أن آثار الردع الناتجة عن مقتل سليماني والمهندس كانت تبدو قصيرة الأجل، فقد تصرّفت إيران في الحقيقة بحرص شديد من أجل ما تبقّى من فترة إدارة ترامب، فاختبرت بحذرٍ الحدود في العراق والخليج وتراجعت عند وجود بوادر الخطر (من الممكن أن تكون بعض الهجمات الصاروخية المتتالية في العراق قد عكست فقدان فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني للسيطرة على بعض وكلائه بعد موت سليماني والمهندس).

بالتالي، عندما هددت الولايات المتحدة في شهر أيلول 2020، ومجددًا في شهر كانون الأول، بإغلاق السفارة الأميركية في بغداد إذا استمرّت الهجمات الصّاروخية المتصاعدة (على ما يبدو للإشارة إلى الاستعداد الأميركي للتصرّف عسكريًا)، أوقفت إيران إلى حدّ كبير الضربات على السفارة والقوات الأميركية، مستعيضةً بهجمات بالوكالة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة على قوافل السفارة الأميركية بإدارة متعهّدين عراقيين فهي أقلّ خطورة. ويبدو أن الأثر النفسي الذي سبّبه مقتل سليماني والمهندس، واحتمالية التصرّف العسكري الذي تنطوي عليه التهديدات الأميركية بإغلاق سفارتها في بغداد، والقلق من احتمالية هجوم رئيس غريب الأطوار وجريح سياسيًا، قد غيّرا آلية حساب طهران للمخاطر (صورة رقم 1). علاوةً على ذلك، أدهشت هذه الأفعال إيران ووكلاءها العراقيين، وألغت اثنين من المشغّلين قد لا يعوّضان، وجرّأت الموجودين في العراق من معارضين لإيران ولنفوذها هناك. وهذا يُظهر أن آثار الردع ليست إلا عاملًا واحدًا لتقييم فعالية السياسة الأميركية، وقد تكون آثار العرقلة على عمليات الخصم واستراتيجيته وسياسته بالأهمية نفسها.

أخيرًا، صُنّاع السياسات الإيرانيون ردعتهم الشكوك أحيانًا حول قدرتهم على العمل بفعالية وبنسبةٍ من القدرة على الإنكار. بالتالي، في شهر أيلول 1987، في الحرب الإيرانية-العراقية، أدّى ركوب السفينة الإيرانية البرمائية "إيران أجر" واحتجازها من قِبل الولايات المتحدة، عندما كانت تزرع الألغام بشكل سرّي في الخليج، إلى إحراج طهران وإيقاف مؤقّت لأنشطة زرع الألغام في الخليج (مع أنّ أنشطةً عسكريةً أخرى استمرت بدون انقطاع). وكذلك عند بداية حملة الضغط المضادة التي أطلقتها إيران في شهر أيار 2019، من الممكن أن تكون إيران قد أوقفت أو أجّلت الهجمات المخطط لها في سوريا والعراق ومضيق باب المندب والخليج (وتشمل الهجمات البحرية بصواريخ كروز من المراكب الشراعية) عندما اتّضح لها أنّ الولايات المتحدة قد أدركت مخططاتها. لكن في نهاية المطاف، لم يردع ذلك إيران عن الهجوم على وسائل نقل النفط والبنى التحتية في الخليج عندما ظنّت أنها ستفلت بفعل ذلك. لكن بعدما أنشأت الولايات المتّحدة قوات أمن بحري متعددة الجنسيات في شهر أيلول 2019 لضمان حرية الملاحة في الخليج (وتلاها جهد أوروبي مماثل في شهر شباط 2020)، قلّت الهجمات على النقل البحري بشكل كبير. وعزا قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينيث ماكنزي هذا الانخفاض إلى وجود أصول المراقبة مصحوبةً بقوات الأمن البحري، ما أدّى إلى انخفاضٍ ملحوظ في احتمالية الهجمات القابلة للإنكار، رغم أن أصولًا كهذه لن تكون يومًا موجودة بأعداد تكفي لردع كافة الهجمات.

استغلال التفاوتات المفاهيميّة من أجل الردع. بقدر النجاح الذي تمتّعت به استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران فإن هذا الإنجاز يمكن أن يُعزى جزئيًا إلى أنّ هذه الاستراتيجية استغلّت الاختلافات بين طريقتي تفكير طهران وواشنطن، وطريقتي تنظيمهما وعملهما على مستوى السياسات وعلى المستوى الاستراتيجي. وعلى وجه الخصوص، يميل صُنّاع القرار في الولايات المتحدة إلى تصوّر الحرب والسلام مع الجهات الفاعلة الحكومية مثل إيران بأحكام قاسية ومزدوجة، وكثيرًا ما قيّدهم القلق من أن يؤدّي التصعيد إلى "حرب شاملة". إلّا أنّ هذا الموقف يخلق فرصًا لإيران وغيرها للتصرّف في المنطقة الرمادية "ما بين بين". (الاستثناء الرئيس، والحديث نسبيًا بشكل عام، هو في المجال الإلكتروني الذي أظهرت فيه الولايات المتحدة رغبتها المتزايدة في التصرّف). في المقابل، تعتقد طهران أنها في حرب مع الولايات المتحدة منذ عام 1979، وتميل إلى النظر إلى الصراع على أنه سلسلة متواصلة. إذًا فالميدان الرئيس في صراع المنطقة الرمادية هذا هو عدم الوضوح في أذهان صُنّاع السياسة الأميركيين الذين غالبًا ما يبالغون في فكرة تحمّل طهران للمخاطر، والذين يعتقدون أنّ اشتباكًا محليًا قد يعرقل الدبلوماسية أو يؤدّي إلى حرب شاملة. والنتيجة عادةً تقاعس الولايات المتّحدة، ما يمنح إيران مزيدًا من حرّية التصرّف.

احتمال نشوب الحرب مبالغٌ فيه إلى حدّ كبير. التاريخ مليء بأمثلةٍ عن حروب نشبت نتيجة سوء التقدير. لكن مع أنّ الحسابات الخاطئة التي تؤدّي إلى اشتباكاتٍ بين الولايات المتّحدة وإيران قد حصلت سابقًا ومن الممكن حصولها في المستقبل، إلا أنه من المُستبعَد جدًا أن تؤدّي إلى حرب شاملة، لأنّ المغزى من استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران هو تفادي نتيجة كهذه. ولا يرتكز نفور إيران من الحرب التقليديّة على حساب مؤقّت لمصالح النظام الإيراني، بل هو مظهرٌ راسخٌ من مظاهر الثقافة الاستراتيجية للنظام، ينعكس في استراتيجية المنطقة الرمادية التي يعتمدها. وكذلك رسّخت الحروب الأميركية الطويلة والمكلفة في أفغانستان والعراق نفورًا قويًا في الوعي في البلاد من الأفعال التي قد تؤدّي إلى "حرب دائمة" أخرى في الشرق الأوسط. وبالفعل، ففي السنوات الأربعين الماضية تجنّبت إيران والولايات المتّحدة الحرب الشاملة مرارًا، رغم الهجمات بالوكالة التي قتلت مئات الأميركيين، والاشتباكات في البحر (نحو نهاية الحرب الإيرانية-العراقية) التي قتلت الكثير من البحّارة الإيرانيين، وإطلاق النار من قِبل الولايات المتحدة عن طريق الخطأ على طائرة ركاب إيرانية عام 1988، الذي قتل المسافرين الـ 290 جميعًا، والكثير من الحوادث الأخرى. واشتبكت إيران و"إسرائيل" على نحو مماثل مرارًا من دون إشعال "حربٍ شاملة".

علاوةً على ذلك، أخطأت كلّ من الولايات المتحدة وإيران الحسابَ في عدّة مناسبات منذ شهر أيّار 2019. فجهود واشنطن لإيقاف صادرات النفط الإيرانية تجاوزت خطًّا أحمر إيرانيًا طويل الأمد ودفعت طهران للهجوم عسكريًا، ولم يكن يبدو أنّ الولايات المتّحدة مهيّأة لهذا الرّدّ. وبصورة مماثلة، كان مقتل متعاقد أميركي في العراق في أواخر شهر كانون الأول 2019 تجاوزًا لأحد الخطوط الحمراء الأميركية، وأدّى إلى هجوم أميركي على قواعد لكتائب حزب اللّه في العراق وفي سوريا بعد بضعة أيام. عندما أعقبت الضرباتِ احتجاجاتٌ عنيفة قام بها وكلاء موالون لإيران أمام السفارة الأميركية في بغداد (مستحضرين ذكريات مؤلمة حول الاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران عام 1979 ومقتل السفير الأميركي كريس ستيفنز في ليبيا عام 2012) ردّت الولايات المتحدة بمقتل سليماني والمهندس. وتشير الحراسة القليلة نسبيًا لسليماني والمهندس إلى أنّهما أيضًا لم يكونا جاهزين لردّ كهذا. على أية حال، لم يسبق أن قتلت الولايات المتّحدة ضابطًا عسكريًا إيرانيا كبيرًا أو قائدًا وكيلًا. وعندما انتقمت إيران بهجوم صاروخيّ على قاعدة عين الأسد بعد ذلك بخمسة أيام أعطت الحكومةَ العراقية إنذارًا مسبقًا، ما ضمن أن يتسنى للأميركيين الوقت للتآوي (لو أنّ الأميركيين قتلوا، لكان من الممكن أن يؤدّي ذلك إلى مزيد من التصعيد، لكن من شبه المؤكّد أنّه لم يكن ليؤدّي إلى حرب). بعد ذلك أشارت كلّ من الولايات المتحدة وإيران علنًا وعبر قنوات خلفية دبلوماسية إلى أنهما تتمنّيان تجنّب المزيد من التصعيد وأنّهما أخذتا الجولة الراهنة في الاعتبار.

إذًا فالتقارير والتحليلات التي تزعم أن الولايات المتحدة وإيران كانتا على حافّة "حرب شاملة" في عدّة مرّات منذ مقتل سليماني لا تعكس الحقيقة، ففي منافسات المنطقة الرمادية لا توجد "حافّة" واضحة المعالم لتشير إلى الانتقال من السلم إلى الحرب. فالمنافسات المماثلة غامضة وملتبسة بالأحرى، وهي صراعاتٌ بطيئة تتخللها ذروات مختصرة ومنخفضات مطوّلة من خفض التصعيد. منذ أربعين سنة وحتى الآن، رغم نوبات التوتّر المتكررة، نجحت الولايات المتحدة وإيران نوعًا ما في إدارة الصراع، وحدّ التصعيد، وتجنّب الحرب الشاملة، ويُرجّح أن تواصلا ذلك. وفي حال حصول حرب كبرى بين الولايات المتحدة وإيران، وذلك مستبعد، سيكون سببها أنّ أحد الفريقين اختارها، وانضم الفريق الآخر إلى الحرب كأنّه يسدي له خدمةً.

الردع يخلق مُعضلات سياسية. لطالما ردع صُنّاع القرار الإيرانيون الولاياتِ المتحدةَ بالتهديد بـ "حرب شاملة"، محفّزين انقسامات كامنة ضمن النظام السياسي الأميركي، بين النشطاء والمؤيّدين للتكيّف، وعجزًا بين صُنّاع السياسات الأميركيين. بالإضافة إلى ذلك، نجحت إيران في جرّ واشنطن إلى الردّ في العراق عندما هاجمت القوات الأميركية هناك أثناء حملة الضغط

المضادة عقب أيار 2019، مولّدةً ردّ فعل قوميًا قويًا ضد الحضور الأميركي الذي قيّد خيارات الولايات المتّحدة. وتظهر التجربة أن المعضلات السياسية الناجمة عن التهديدات العسكرية لطالما أثّرت على حساب التكاليف والفوائد عند الولايات المتحدة، بقدر ما أثّرت عليها المخاوف من التكاليف المحتملة للحرب، وحساب التكاليف والفوائد لدى إيران تأثّر أيضًا بالمعضلات السياسية. فربّما لأنّ الولايات المتحدة لم تضع خطًا أحمر حول نفط الخليج، ضربت إيران أهداف النفط الخليجية في أيار وأيلول 2019، إلّا أنّ هذا الفعل هدد علاقات إيران مع البلدان الكثيرة التي تعتمد على نفط المنطقة. في النتيجة، لم تشارك إيران في هجمات تدميرية على وسائل نقل النفط والبنى التحتية في الخليج منذ ذلك الحين، فحدّت نفسها بالمحاولات العرضية لتضليل ناقلات النفط في الخليج.

فشلُ الولايات المتّحدة في المواءمة بين الطرق والوسائل والغايات.

تعاني الولايات المتّحدة من عجزٍ دائم عن المواءمة بين الطرق والوسائل والغايات لاستراتيجياتها العالمية والإقليمية. ولطالما فشلت في تحديد أهداف سياساتٍ تكون واقعية وقابلة للتحقيق: فهل الهدف تغيير تصرّفاتها أم سياستها أم النظام؟ ولطالما عجزت واشنطن عن وضع "نظرية نجاح" مُجدية تربط بين الطرق والوسائل لتحقيق الغايات التي ترجوها الولايات المتّحدة من السياسات. بالتالي استندت إدارتا أوباما وترامب إلى الدبلوماسية والعقوبات، لكن إدارة أوباما فشلت في إدماج تهديد الولايات المتحدة باستعمال القوة على نحو فعّال في دبلوماسيتها، وإدارة ترامب لم تضفِ المصداقية على هذا التهديد إلّا في وقت متأخّر، بعدما قُتل أميركيّ في العراق في شهر كانون الأوّل عام 2019.

وكثيرًا ما فشلت الولايات المتحدة في الموازنة بين العناصر المتنوّعة لاستراتيجيّة الردع التي تعتمدها، وتشمل:

- **الردع والإجبار.** لطالما حاولت الولايات المتّحدة ردع إيران وإجبارها في آن واحد، فتضاربت أهداف هذه الجهود في بعض الأحيان. بالتالي، حفّزت سياسة الضغط الأقصى التي انتهجتها إدارة ترامب استعمال طهران للقوة، وذلك من غير قصدٍ. وانسحاب الولايات المتّحدة من اتفاقية العمل الشاملة المشتركة صعّب عليها أمرَ إقناع إيران بأنّ الاستجابة لمطالب واشنطن ستؤدّي إلى تخفيف العقوبات أو رفعها. وبمحاولة إيقاف الصادرات النفطية الإيرانية وإغلاق اقتصادها تخطّت الولايات المتّحدة خطًا أحمر إيرانيًا طويل الأجل، مقنعةً الجمهورية الإسلامية بأنّ ليس لديها ما تخسره بالانتقام العسكري.

بالإضافة إلى ذلك، منحت الولايات المتحدة طهران فعليًا فسحةً واسعة للتصرّف إذ وضعت خطًا أحمر أمام قتل القوات الأميركية - ما يعني ضمنًا أنّ الهجمات على وسائل نقل النفط والبنى التحية في الخليج، وهجمات المضايقة غير الفتّاكة على السفارة الأميركية أو القواعد التي تستخدمها القوات الأميركية لن تثير الردّ. وبالفعل، عندما فشلت واشنطن في الرد على الهجمات على نفط الخليج والقصف الصاروخي على قواتها في العراق (إلّا بتعزيز وجودها العسكري الأمامي في المنطقة)، تكثّفت الهجمات الصاروخية بالوكالة وأدّت في نهاية المطاف إلى موت متعاقد أميركي في شهر كانون الأول عام 2019. فسياسة الضغط (الاقتصادي) الأقصى تطلّبت الردع العسكريّ الأقصى، لكن لم تحقّقه حتى قُتل أميركيّ وحوصرت السفارة الأميركية، ما دفع إلى قتل سليماني والمهندس.

أخيرًا، يصعُب غالبًا خفض تصعيد الصراع بمجرّد أن يُخرَق أحد الخطوط الحمراء عند أحد الخصوم. ولهذا السبب ينبغي أن يُنظر بحذرٍ في الخطوات المشابهة قبل اتخاذها. على سبيل المثال، لو أنّ الولايات المتّحدة لم تعمل في شهر أيار 2019 على وقف صادرات إيران النفطية، لكان من الممكن أن تقبل الجمهورية الإسلامية على مضض بالوضع القائم، فتبيع من النفط ما يكفيها للاستمرار وحسب، لكن من دون القيام بحملة ضغط عسكرية مضادة تقوّض وقوف الولايات المتّحدة مع حلفائها وشركائها.

- **النهي والعقاب.** لطالما اختارت واشنطن الردع القائم على النهي، فحذّرت إيران من أنّ هجماتها ستُحبط: الألغام ستُمسح والصواريخ ستُعتَرض والقوارب ستُغرَق. لكنّ نهجًا كهذا يتطلب وجودًا عسكريًا أماميًا كبيرًا، ويسمح لطهران بأن تعاير المخاطر والتكاليف وبأن لا تراهن إلا على الأصول التي لديها استعداد لخسارتها. وتحتاج واشنطن أيضًا إلى الردع القائم على العقاب، من خلال تهديد الأصول التي تقدّرها إيران حقًا، وإلّا فستستمر طهران في وضع شروط الاشتباك مع واشنطن، وتفرض التكاليف على الولايات المتّحدة وحلفائها مع الإفلات من العقاب نسبيًا.

إن التركيز على الردع القائم على النهي وحده يُهمل أيضًا إحدى أهمّ العِبر من مجال الاقتصاد السلوكيّ: وهي أنّ الناس عادةً تحفّزهم الرغبة بتجنّب الخسارة أو الحدّ منها (انظر: تجنّب العقاب) أكثر ممّا يحفّزهم الربح. وبينما قد يكون الردع القائم على النهي، بحكم الضرورة، نهجًا أكثر حذرًا لردع منافس نظير أو دولة نووية قادرة على إلحاق ضرر كبير بالولايات المتحدة، فالردع القائم على النهي والعقاب معًا قد يكون وسيلةً أكثر جدوى

وفعالية لردع خصمٍ تتمتع الولايات المتّحدة بهيمنة تصعيد تقليدية عليه. وبالفعل، خففت طهران سريعًا الهجمات على حركة الملاحة البحرية في الخليج بعدما أغرقت البحرية الأميركية قسمًا كبيرًا من بحريتها في عملية فرس النبي (نيسان 1988). وكبحت بشكل كبيرٍ الهجمات في العراق، الناتجة عن مقتل سليماني (كانون الأول 2020)، تغريدةٌ رئاسيّة حذّرت من أنّ "أي هجوم تشنّه إيران" سيؤدّي إلى "هجومٍ على إيران... ب 1000 ضعف الهجمة!" (أيلول 2020)، وتهديدات أميركية بإغلاق سفارتها في بغداد إذا لم تتوقّف الهجمات هناك (أيلول وكانون الأول 2020)، هذه إجراءات أكدت رغبة أميركا في التصعيد العسكريّ.

في ضوء تزايد الالتزامات العسكرية في أماكن أخرى من العالم لن تعود الولايات المتحدة قادرةً على الحفاظ على الوجود الأماميّ الكبير اللازم للرّدع القائم على النهي. في الحقيقة، حتّى مع وجود أماميّ كبير، لم يكن الردع دائمًا ممكنًا بهذه الطريقة، فأوجه الضعف موجودة دائمًا، أو ستقدّم نفسها عند كون الولايات المتّحدة مجبرةً على التطوّرات في أماكن أخرى من العالم لتعديل وضع قوتها الإقليمية. بالأحرى، قد تشكّل الرغبة الجليّة بفرض التكاليف بواسطة العقاب طريقةً أكثر فعاليةً للرّدع مع وجود أماميّ صغير نسبيًا، يمكن تعزيزه سريعًا عند الحاجة. وبهذه الطريقة تستطيع قوّة صغيرة نشطة أن تردع بشكل أكثر موثوقيّةً من قوة كبيرة يقتصر عملها على القيام بدوريات الحضور. لكن يحتاج الأمر وقتًا كي يصبح القادة العسكريون الأميركيون مرتاحين لقبول الخطر الذي ينطوي عليه الردع بحجم قوة صغيرة.

مع ذلك من أهم الدروس المستفادة من حملة الضغط المضادة التي قامت بها إيران بعد شهر أيار 2019 أنّ الجهود التي تسعى إلى فرض التكاليف لا داعي لأن تكون فتّاكة لكي تنتج آثارًا مهمة. فهجمات إيران على وسائل نقل النفط والبنى التحتية في الخليج في صيف 2019 أظهرت أن الهجمات غير الفتّاكة أيضًا قد تكون لها آثار سياسية ونفسية غير متناسبة. لقد تواصلت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مع إيران لتخفيف التوتّر عندما اتّضح أن الولايات المتحدة لن تردّ بالمثل على الهجمة -ما أدّى بهما إلى أن تدركا بأسى أنّ إدارة ترامب، في حين أنها قد تخطو خطوات قد تجعلهم عُرضةً للخطر فإنها لن تحميهما فعليًا بعدها.

- **القدرة والمصداقيّة.** لكي تعمل التهديدات الرادعة ينبغي أن تكون صادقةً عسكريًا وسياسيًا. ففي حين أنّ أعداء أميركا نادرًا ما شكّوا بقدراتها العسكرية، فلطالما تساءلوا

حول مصداقيتها السياسية. فهم يذكرون كيف انسحبت القوات الأميركية تحت إطلاق النار: من فيتنام عام 1975، ولبنان عام 1984، والصومال عام 1994، والعراق عام 2011 –ويرون كيف يمكن أن يمتدّ ذلك إلى أفغانستان اليوم- وقد يشكّون بالتالي بعزيمة الولايات المتّحدة واستحواذها على السلطة. لكنّ صُنّاع السياسات الأميركيين لا يكونون عادةً على دراية كافية بهذا الإرث، ويبدو أنهم ينسون أن الولايات المتّحدة، في حين أنها تستطيع دائمًا أن تزيد قوات إضافية في المناطق التي ينقصها فيها وجود أمامي لا تستطيع زيادة المصداقية.

بالتالي، في حين تم إرسال مجموعات من حاملات الطائرات الضاربة الأميركية إلى منطقة الخليج الفارسي بانتظام منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، لم تشنّ يومًا غاراتٍ جويةً على إيران عند الغضب. فلم يردع وجودها الجمهوريةَ الإسلامية عن مهاجمة الشحن البحري المحايد في الخليج، في أثناء الحرب الإيرانية العراقيّة، أو دعم آلاف الهجمات بالوكالة ضدّ القوات الأميركية في العراق بعد عام 2003، أو محاولة اغتيال السفير السعودي في الولايات المتحدة عام 2011. وبصورة مماثلة لم يكن إرسالُ مجموعة حاملات الطائرات الضاربة الأميركية وقاذفات القنابل الأميركية إلى المنطقة في أوائل شهر أيار 2019، وسط تحذيرات الولايات المتّحدة لطهران، كافيًا لردع إيران ووكلائها عن القيام بسلسلة هجمات على وسائل نقل النفط والبنى التحتية في الخليج في ذلك الصيف. في المقابل، كما ذُكر سابقًا، فإن مقتل سليماني والمهندس، والتغريدة الرئاسية التي هددت بالهجوم على إيران، والتهديد بإغلاق السفارة الأميركية في بغداد، والمخاوف من احتماليّة هجوم رئيس غريب الأطوار وجريح سياسيًا، جعلت الولايات المتّحدة تبدو أكثر مصداقيةً، وأثّرت سلبًا على طهران ووكلائها.

- **الرّدّ باتّساق، والعمل بشكلٍ غير قابل للتّنبّؤ.** أثبتت الولايات المتّحدة –وهي قوة كبرى كثيرًا ما تلهيها التزاماتها العالمية- في كثيرٍ من الأحيان عدمَ استعدادها أو عجزَها عن الردّ على التحدّيات ذات الخطر المنخفض نسبيًا، في مكان أو آخر حول العالم. وهذا التحفّظ المحسوس يسمح للخصوم بالاستمرار في تحدّياتهم. ففي المرّات التي ردت فيها الولايات المتحدة.
- فعلت ذلك عادةً على نحوٍ قابل للتّنبؤ، وفقًا لفهمها لقانون النزاعات المسلّحة –الذي يتطلب أن تكون الأفعال متناسبة، وأن تكون وفقًا للضرورة العسكرية.

بالتالي، غالبًا ما تردّ الولايات المتّحدة على التحدّيات على مبدأ: واحدة بواحدة، مقياس مقابل مقياس. وهذا النوع من إمكانيّة التنبّؤ سهّل على الخصوم إدارة المخاطر عند اختبار عزيمة الولايات المتّحدة. فعلى سبيل المثال، أُفيدَ بأنّ الولايات المتحدة قد خططت للرد على إسقاط الطائرة المسيّرة "غلوبال هوك" على يد إيران، في شهر حزيران عام 2019، بهجومٍ على وحدة الدفاع الجوي التي أسقطتها، إلى أن ألغى الرئيس ترامب المهمة واختار الردّ بالهجوم الإلكتروني الأقلّ خطورةً، على قاعدة بيانات الحاسوب الخاصة بالحرس الثوري الإيراني والمستخدمة لاستهداف حركة الملاحة البحرية في الخليج.

هذا المزيج من ضبط النفس الأميركي والقدرة على التنبؤ مكّن إيران من شنّ حملة منطقة رماديّة خفيفة ضدّ الولايات المتّحدة لأربعة عقود (تمامًا كما سهّلت تحدّي الرئيس العراقي صدّام حسين للولايات المتّحدة في تسعينيات القرن العشرين، والذي استمرّ عشر سنوات). بالنسبة إلى الأشهر السبعة الأولى من حملة الضغط المضادة الإيرانية، ضدّ "الضغط الأقصى"، لم تردّ واشنطن على الهجمات على نفط الخليج أو القوات الأميركية في العراق. ولو أنّ الولايات المتّحدة ردّت في وقت أبكر، وعلى نحو أكثر اتّساقًا، وبطريقة تقلّل القدرة على التنبؤ بها، وعلى درجة أدنى على سلّم التصعيد (على سبيل المثال، الردّ على هجمات المضايقة غير الفتّاكة التي فرضت تكاليف مادّية عالية على إيران ووكلائها)، لكان من الممكن أن تتجنّب موت أميركي في شهر كانون الأول عام 2019. لكن بعد مقتل سليماني قد تكون صورة الرئيس ترامب بوصفه صانع قرار متقلّب المزاج و "مقامرًا" قد ساعدت على تعزيز الردع الأميركي إزاء إيران.

- **ضبط النفس والجرأة.** كثيرًا ما أدّى ضبط النفس الأميركي إزاء اختبارات إيران وتحدّياتها إلى تقويض المصداقية الأميركية وجلب تحدّيات إضافية –فأدّى أحيانًا إلى التصعيد الكبير التي سعت إلى تجنّبه. بالتالي، في خلال عملية الإرادة القوية تجاهلت الولايات المتّحدة تلغيم ناقلة النفط "بريدجتون" لأن الضرر كان محدودًا ولم تُفقد أرواح، فحفّزت إيران على استكمال هجمات القوارب الصغيرة على النقل البحري وزيادة عمليات زرع الألغام. وفي خلال حملة الضغط التي سبقت خطة العمل الشاملة المشتركة لم تردّ الولايات المتحدة على الهجمات الإلكترونية الإيرانية ومحاولات إيران لاعتراض الطائرات المسيّرة التي تعمل في المجال الجوي الدولي في الخليج، أو على تعميق إيران لتدخّلها العسكري في سوريا، وذلك من أجل تجنّب تهديد الدبلوماسية النووية الحالية. وبعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة لم تواجه الولايات المتحدة أعمال إيران في سوريا واليمن خوفًا

من تقويض الاتفاق الناشئ (تجدر الإشارة إلى أن هذه المخاوف لم تردع إيران عن استعمال القوة للدفع بمصالحها). لكن ثمّة أوقات يكون فيها التسامح مناسبًا، فعلى سبيل المثال، ساعد ضبط النفس الأميركي، بعد هجمة إيران الانتقامية لمقتل سليماني، على خفض تصعيد الأزمة.

تُظهر التجربة أن الردود الحازمة نسبيًا كثيرًا ما أثبتت أنها غير كافية للردع، أما الجرأة فقد حققت غالبًا نتائج أفضل. بالتالي، في أثناء عملية الإرادة القوية أدّت قواعدُ الاشتباك الأكثرُ عدوانيةً إلى تعقيد الجهود الإيرانية الرامية إلى تهديد حرية الملاحة في الخليج، لكن لم توقفها. ولم توقف الجهورية الإسلامية عمليات زرع الألغام، وتخفّف هجمات القوارب الصغيرة (من دون إيقافها)، إلّا بعدما ألحقت عملية فرس النبي خسائر فادحة ببحرية إيران.

بعدما اجتاحت الولايات المتحدة العراق عام 2003، لم تكن راغبةً في البداية في التصرّف ضد قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الذي دعم الهجمات على القوات الأميركية في العراق. فبعدما اعتقلت القوات الأميركية عدّة ضباط من فيلق القدس بين شهري كانون الأول 2006 وأيلول 2007، أخلت سبيلهم لاحقًا، في محاولة لتفادي ردّ مماثل من جهة إيران. ولم تتمكّن الولايات المتحدة من إحباط الهجمات بالوكالة، المتزايدة والشديدة، بشكل مؤقّت إلا عندما أصدرت إنذارًا شديد اللهجة إلى إيران في عامي 2008 و2011. وكانت العملية الإلكترونية المشتركة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، "ستوكسنت"، الهادفة إلى تخريب برنامج الطرد المركزي الإيراني بين عامي 2007 و2010، دقيقةً جدًا بشكل لا يسمح بردعها. في النتيجة، زادت إيران أنشطة التخصيب وردّت بالمثل لاحقًا، بهجماتها الإلكترونية التدميرية الخاصة. وفي حين أنّ مقتل 25 فردًا من أفراد ميليشيا كتائب حزب الله ردًا على مقتل الأميركي في العراق أدّى إلى حصار السفارة الأميركية (لإثارة الخوف من الاستيلاء على السفارة)، أدى مقتل سليماني بعد ذلك إلى توخّي إيران مزيدًا من الحذر في خطواتها تجاه الولايات المتحدة، بعد انتقامها لمقتل سليماني. ومع ذلك توعّدت إيران بالانتقام لمقتل سليماني، تاركةً هذا الخيار مفتوحًا.

- **المراسلة المختلطة.** كثيرًا ما أرسلت الولايات المتّحدة رسائل مختلطة إلى خصومها، فشرعت في عواصف التهديد وأصدرت التهديدات التي لم تتابعها لاحقًا. إذًا، على خلفية البيانات الكثيرة التي أدلى بها الرئيس ترامب والتي تشير إلى رغبته في وقف "الحروب

التي لا تنتهي" في الشرق الأوسط، حذّر مستشار الأمن القومي، جون بولستون، إيران في أوائل شهر أيار 2019 من أنّ "أيّ هجوم على مصالح الولايات المتحدة أو مصالح حلفائها سيقابَل بقوّة شديدة." وعندما هاجمت إيران وسائل نقل النفط في الخليج بعد بضعة أيام لم تتابع الولايات المتحدة الأمر، وهذا ليس مستغربًا. وبصورة مماثلة، بعدما قتلت الولايات المتحدة سليماني، غرّد الرئيس ترامب قائلًا: "في حال [فعلت إيران] أيّ شيء، سيكون ثمّة انتقام كبير" -وأضاف أن الولايات المتحدة حددت اثنين وخمسين موقعًا في إيران، بعضها ذو مستوى رفيع جدًا ومهمّ بالنسبة إلى إيران والثقافة الإيرانية،" وأنّها ستضرب "بسرعة وبقوّة" إذا "ضربت إيران أيّ أميركيّ أو أيّة أصول أميركية." وعندما انتقمت إيران لم تردّ الولايات المتّحدة عسكريًا وسعت إلى خفض التصعيد.

أظهرت الإدارات السابقة ميولًا مشابهة، فالرئيس باراك أوباما حذّر مرارًا من أنّ "جميع الخيارات مطروحة على الطاّولة" بالنسبة إلى برنامج إيران النووي، ومن أنّ الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل اللازمة لمنع إيران من الحصول على قنبلة نووية. ودعم تهديداته قائلًا: "بصفتي

رئيس الولايات المتحدة الأميركية، أنا لا أخدع." غير أنّ كبار مسؤولي الدفاع حذّروا تكرارًا من أنّ الهجوم العسكري الوقائي على برنامج إيران النووي لن يسفر إلا عن نتائج عابرة، وسيقوّي استحواذ النظام على السلطة، ويزعزع استقرار المنطقة. ليس من الواضح إذا كانت هذه البيانات قد عكست درجةً من الفوضى في السياسات، أم عكست موقف الرئيس في السياسة الحالية، لكنّ أثرها النهائي كان تقويض الادّعاء القائل بأن جميع الخيارات كانت فعلًا على الطاولة. وفي الحقيقة، غالبًا ما سخر كبار المسؤولين الإيرانيين من ادعاءات مماثلة.

إذًا في ضوء هذا السجلّ المختلط بلا شك، يجدر النظر في ما إذا كان اتّباع نهجٍ مختلف لردع إيران قد يؤدّي إلى نتائج أفضل –مع فهم أنّه بالنّظر إلى أوجه الضعف عند الولايات المتحدة والخصوم، وإلى تفاوت الحماس بين الولايات المتحدة وإيران، لن ينجح أيٌّ نهجٍ على أكمل وجه.

نحو استراتيجية ردع أميركيّة في المنطقة الرمادية.

كثيرًا ما كان أداء الولايات المتّحدة في جهودها لردع إيران واحتوائها ناقصًا. ويعود ذلك إلى أنّ (1) الردع في المنطقة الرماديّة صعب، و(2) استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها الجمهورية الإسلامية مصمّمة لاستغلال الحدود في "طريقة الحرب" الأميركية التقليدية، في

ميلها إلى الاعتماد على القوة المكشوفة والفتّاكة والمفرطة، و(3) أوجه القصور لدى الولايات المتحدة في وضع السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات حالت دون الحصول على نتائج مرضية أكثر.

من أجل ردع استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران ومواجهتها ينبغي أن تتبنّى الولايات المتّحدة استراتيجية منطقة رماديّة خاصة بها (انظر صورة رقم 1). فاستراتيجية "ردع" أميركية في المنطقة الرمادية ستكون لها فوائد كثيرة. فستضع إيران أمام الكثير من معضلات السياسات التي كانت استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران تضعها أمام واشنطن. وإذا فشل الردع ستمكّن استراتيجيةٌ كهذه واشنطن من التصدي لأنشطة طهران المزعزعة للاستقرار، بطرق يقلّ فيها احتمال عرقلة الدبلوماسية مع إيران، أو خلق رد فعل سياسي عنيف من قِبل شعب أميركي أنهكته الحرب. كما ستمكّن الولايات المتّحدة من الدخول في منافسة طويلة الأمد مع إيران –يُرجّح أن يكون فيها الفوز باحتساب النقاط، على أن يكون بـ "الضربة القاضية" على أيّة حال. وستسمح للولايات المتّحدة بردع إيران بحجم قوة صغير بتكلفة متواضعة، فتركيز الولايات المتحدة وقواتها يتحوّلان نحو منطقة المحيط الهندي-الهادئ. وستمكّن أيضًا الولايات المتّحدة من اكتساب المهارة في شكل من أشكال المنافسة بين الدول، يرجّح أن يزداد تواترها في المستقبل. وسيكون تنفيذ استراتيجية كهذه أكثر استدامةً من النُهُج السابقة المتّبعة اتجاه إيران، والتي اعتمدت بشكل أساسيّ على الدبلوماسية والعقوبات، والمراسلة الواضحة (والمختلطة غالبًا)، والاستعمال العلنيّ العرضيّ النادر للقوة العسكرية. وبذلك ينبغي أن تسعى الولايات المتحدة إلى الاستفادة من التفاوتات لتحقيق المكاسب والتأثيرات غير المتناسبة، وإلى العمل بطريقة مختلطة لتحقيق التآزر باستعمال كافة أدوات القوة الوطنية. وفي ما يلي مبادئ توجيهية لاستراتيجية الردع الأميركية في المنطقة الرمادية، المتّبعة تجاه إيران، مستمدّة من أربعة عقود من الصراع مع الجمهورية الإسلامية.

إعادة تقييم كيف ينبغي التفكير والتنظيم والتصرّف

يُعتبر الموقف الرادع الأساسَ الجوهريّ لأي استراتيجية منطقة رمادية فعّالة، لكن للتمكّن من الردع بفعالية في المنطقة الرمادية ينبغي أن يحدّد صُنّاع السياسات والمخططون الأميركيون قبل كلّ شيء أهداف ردع واقعيّة وقابلة للتحقيق. وهذا يعني فهم أنّ الردع في المنطقة الرمادية ليس مطلقًا، وأنّ حملات الردع ينبغي أن تهدف إلى ثني إيران عن توظيف أكثر قدراتها زعزعةً للاستقرار، مما يجبرها على الاعتماد على أساليب أقلّ فعالية. والطريقة المثلى

للقيام بذلك هي إدخال الشك إلى حساب المخاطر لدى إيران، فإدارة المخاطر هي الأولوية القصوى عند مسؤول صُنّاعة القرار في إيران، القائد الأعلى علي خامنئي.
بالإضافة إلى ذلك، يجب على صُنّاع السياسات التفكير والتنظيم والتصرّف بطريقة مختلفة عن التي اعتادوا عليها:

التفكير. ينبغي على صُنّاع السياسات الأميركيين أن يدعوا جانبًا المفردات وطرق التفكير التي شكّلها الردع في الحرب الباردة و"اللحظة الأحادية القطب" الأميركية التي تلتها، التي أعاقت تفكيرها العسكري وحدّت مخيّلتها الاستراتيجية. إذًا، يميل صُنّاع السياسات إلى رؤية الردع على أنه مطلق أو مجرّد مصطلح، والنظر إلى الصراع من منظور الحرب التقليدية (تجسّدها عقيدتا وينبرجر وباول)، التي تشجّع القوة الحاسمة ("راهن بقوّة أو ابقَ مكانك")، والنتائج الواضحة ("أخبرني كيف ينتهي هذا")، والاشتباكات المحدودة زمنيًا ("ما هي استراتيجيتنا للخروج؟"). لكن ينبغي على صُنّاع السياسات بدلًا من ذلك أن يتبنّوا مفرداتٍ وطرق تفكير أكثر تناسبًا مع منافسات المنطقة الرمادية، فـ (1) تتجنّب النُهج المزدوجة للحرب والسلم، وتتعامل مع المنافسة والصراع على أنهما سلسلة متواصلة، و(2) تُبرز الغموض والتصاعد والنهاية المفتوحة، و(3) تستخدم الخيارات الفتّاكة وغير الفتّاكة. وعليهم أن يتذكّروا أنّ آثار الردع في المنطقة الرمادية قصيرة الأمد إجمالًا، وبالتالي فالردع عمليّة ديناميكية تتطلّب رعايةً مستمرّة، وليس "حالة" يمكن "استعادتها" بالاستعمال "المؤقّت" للقوّة.

التنظيم. بما أنّ الردع عملية دينامية، ينبغي متابعتها عبر وضع إطار لحملةٍ مُدارةٍ بالاشتراك بين المؤسسات، مفتوحة النهاية، وتدمج أدوات القوة الوطنية: الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية والإلكترونية. وفي إطار هذه العملية يجب أن يقيّم صُنّاع السياسات بشكل متواصل كيف يمكن للأنشطة في المجال الافتراضي (الإلكتروني) أو المادّي أو الإعلاميّ أن تعزّز الردع في المجالات الأخرى أو تضعفه. (على سبيل المثال، هل يمكن للهجمات الإلكترونية في ظروف معيّنة أن توحي بالتردد في الانخراط في المجال المادّي، فتؤدّي بالتالي إلى تقويض الردع العسكريّ التقليدي؟)
وبعيدًا عن ما هو عسكري، ليس واضحًا أن الحكومة الأميركية تمتلك الإطارين المفاهيمي والمؤسسي اللازمين لـ(1) ضمان أنّ الطرق والوسائل والغايات للاستراتيجية تتواءم مع بعضها، و(2) تحسين الآثار الرادعة وآثار التعطيل، و(3) التعامل مع حملات الردع على أنها عمليات تعلُّم تُختبر فيها افتراضات السياسات والتخطيطُ باستمرار على أرض الواقع.

التصرّف. الصدمات الناجمة عن أزمة رهائن السفارة في طهران (1979-1981)، وتهديد الإرهاب الإيراني (منذ الثمانينيات حتى الآن)، والفشل الأميركي بعد عام 2003 في العراق، جعلت صُنّاع السياسة مترددين في استعمال الأداة العسكرية لردع إيران واحتوائها. في الحقيقة، اعتمد النهج المتبع مع إيران عادةً على الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والمراسلة الواضحة والاستعمال النادر والعلنيّ للقوّة. لكنّ صُنّاع السياسات الأميركيين قد يكون لديهم هامش للمناورة العسكرية أكبر ممّا يظنّون –وخصوصًا إذا عملوا إلى حد كبير في المنطقة الرمادية.

بناءً عليه، من أجل ردع إيران واحتوائها وتجنّب التصعيد ومنع حدوث الحرب، ينبغي أن تعتمد استراتيجية الردع الأميركية في المنطقة الرمادية، المتبعة اتجاه إيران، على التهديد باستخدام القوة –تتبعها الإجراءات الهادئة والمتّسقة والسرّية/غير المعترف بها في حال فشل الردع، وعلى الاستعمال المتناسق لكلّ أدوات القوة الوطنية –العسكرية وغير العسكرية- من أجل تحقيق التآزر، وعلى الصبر في السعي إلى المكاسب التدريجية، وعلى المراسلة السرّية. وعلى صُنّاع السياسات أن يتجنّبوا التهديد والمراسلة المختلطة، وأن يتحدّثوا بالأفعال –إلا عندما يرغبون في الاتصال المباشر، عبر الوسائل العلنيّة أو القنوات الخلفية.

طمأنة الحلفاء والشركاء

يجب أيضًا أن يعيد صُنّاع السياسات الأميركيون التفكير في كيفيّة طمأنة الحلفاء والشركاء إذا تزايد تصرّف الولايات المتحدة في المنطقة الرمادية –سواء بالوسائل السرّية أو الخفيّة، أم بواسطة الأعمال العلنيّة غير المعترف بها، وبالتالي بطرق غير ملحوظة. ويمكن إحاطة الحلفاء والشركاء الموثوقين علمًا بأنشطة الولايات المتحدة في المنطقة الرمادية (أو على الأقلّ بخطوطها العريضة)، ومع ذلك قد يتوجب على صُنّاع السياسة الأميركيين القبول بالانتقاد غير المبرّر لتقاعسهم الواضح من النقّاد المحلّيين أو الأجانب. لكن بقدر ما يُرجّح أن تتألف السياسة الأميركية تجاه إيران من أعمال سرّية وعلنية معًا يمكن تخفيف بعض تلك المخاوف.

التسريب الإعلاميّ المحتمل وربّما المحتوم لحسابات أنشطة المنطقة الرمادية هذه سيوفّر تسويغًا مؤجّلًا لصُنّاع السياسات، كما حصل سابقًا في العمليات المزعومة السريّة والمشتركة بين الولايات المتّحدة و"إسرائيل" مثل "ستوكسنت"، وفي مقتل قائد العمليات الخارجية التابع لحزب الله اللبناني، عماد مغنيّة.

المواءمة بين الطرق والوسائل والغايات

وينبغي أيضًا على صُنّاع السياسات ضمان أنّ عناصر استراتيجيتهم للردع في المنطقة الرمادية، المتبعة تجاه إيران، متوائمة ومتوازنة، وأهدافها لا تتضارب. وتشمل هذه العناصر:

الردع والإجبار. لا ينبغي أن تتجاوز الولايات المتحدة النقطة التي يؤدّي بعدها الإجبار إلى تقويض الردع، أو إلى حدّ القدرة على ردع أفعال إيران الأكثر زعزعةً للاستقرار، في أثناء سعيها إلى موازنة الجهود من أجل الإجبار (بواسطة العقوبات وغيرها من أشكال ضغط) والردع (عبر الوسائل العسكرية). ولإنهاء ذلك، من الضروري فهم خطوط طهران الحمراء – التي سيؤدّي خرقها إلى ردّ عنيف- وتجنّب تجاوزها إلّا إذا كان ذلك سينهض بمصلحة أميركيّة أساسية. وتشمل خطوط إيران الحمراء التقليدية (1) محاولات وقف صادراتها النفطية، و(2) الهجمات المباشرة على أرضها أو جيشها، و(3) تهديد سلامتها الإقليمية، و(4) محاولات إسقاط الجمهورية الإسلامية بالوسائل السرّية أو العلنية.

النهي والعقاب. ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى إلى ردع إيران ليس بالنهي فحسب، بل بالعقاب أيضًا، وسيخلق ذلك الشكّ لدى طهران حول خطورة تحدّي الوضع الراهن، وسيزيد من احتماليّة أن يهدّد ذلك الأصول التي تقدّرها حقًا. بالإضافة إلى ذلك، سيسمح ذلك للولايات المتحدة بأن تردع إيران بوجودٍ أماميّ أصغر. وينبغي أيضًا على الولايات المتّحدة أن تسعى إلى توسيع مجموعة أدواتها في المنطقة الرمادية حتى تتمكّن من الردّ بالمثل على الهجمات غير الفتّاكة وفرض التكاليف (المادية وغيرها) على إيران بواسطة الوسائل غير الفتّاكة. وبالرغم من أن ذلك يتعارض مع التركيز على الفتك المتعاظم، السائد في التفكير العسكري الأميركي المعاصر، ففي المنطقة الرماديّة قد يكون الأقل (فتكًا) أحيانًا أكثر. ويجب أن تتضمّن الأنشطة في المنطقة الرمادية خيارات غير عسكرية، مثل الدعاية السوداء والدعاية الرمادية لتأجيج النزاع ضمن النظام (ما لن يؤدّي إلى خرق خط أحمر، على عكس المحاولات العنيفة لإسقاط النظام، التي تؤدي إلى ذلك)، بالإضافة إلى الهجمات الإلكترونية على البنى التحتية الجوهرية، أو الهجمات الإلكترونية المموّهة بعناية لاستنزاف الحسابات المصرفية التابعة للجهات الفاعلة والكيانات الخبيثة –بالرغم من أنّ خياراتٍ كهذه قد تترتّب عليها مخاطر قانونية وعمليّة.

القدرة والمصداقية. ينبغي أن تتسم التهديدات الرادعة بالمصداقية عسكريًا وسياسيًا لكي تنجح. ولإنهاء ذلك، ينبغي الحفاظ على تفوّق أميركا التكنولوجي والنوعيّ، وإحباط محاولات الخصوم لمواجهة قدرات الولايات المتحدة (مثل: تطوير الدفاع المتقدّم أمام الطائرات المسيرة والصواريخ الإيرانية)، وتنمية القدرات العسكرية الأميركية الناشئة (مثل: الضربة العالمية الفورية التقليدية). وبالرغم من أن الولايات المتحدة تستطيع زيادة القوات فهي لا تستطيع زيادة المصداقية. بالتالي يجب زرع المصداقية بشقّ الأنفس وحمايتها بكلّ حماس –بالأفعال التي تبرهن التزام الولايات المتحدة وعزيمتها واستعدادها لقبول نسبة من الخطر. وستسمح أفعال كهذه للولايات المتحدة بالردع بفعالية أكبر، وبوجود عسكريّ أماميّ أصغر.

الردّ باتّساق، والعمل بشكل غير قابل للتنبّؤ. ينبغي أن تردّ الولايات المتّحدة على الاختبارات والتحدّيات بهدوء لكن باتّساق، وإلا فالتقاعس سيشجّع إيران. وعندما تواجه التحدّيات المستمرة واشنطن لا يجب عليها الردّ وحسب –ما سيسمح لطهران بتحديد شروط الاشتباك- بل عليها أخذ زمام المبادرة. وعليها أن تعمل بشكل لا يمكن التنبّؤ به، موسّعةً نطاق هدفها إلى ما بعد الأصول التي لدى طهران استعدادًا لتعريضها للخطر، في التجارب والتحدّيات والهجمات، من أجل إدخال الشك إلى حساب المخاطر لدى إيران. وعلى واشنطن أن تسعى إلى تغيير حساب التكاليف والمخاطر لدى طهران، بضمان أن "تتلقى إيران أسوأ من ما تعطيه" في معظم التفاعلات، لحث الجمهورية الإسلامية على العمل بمزيد من الحذر وضبط النفس.

ضبط النفس والجرأة. عندما يفشل الردع، يجب أن يعتمد ردّ الولايات المتحدة على طبيعة النشاط (إلكتروني أم حركي، غير فتّاك أم فتّاك)، والتكاليف المفروضة، والسياق الشامل للسياسة. ويمكن لنهج صارمٍ لكنه حذرٍ، ينطوي على الأفعال السرّية، وغير المعترف بها، والأفعال العسكرية العلنية أحيانًا، أن يبيّن العزيمة، ويحقّق المصداقية، ويفرض التكاليف، ويغيّر حساب طهران للمخاطر. لكنّ العائق الأساس أمام نهج كهذا هو عقلية صُنّاع السياسات الذين يعملون وفقًا للاعتقاد الخاطئ (بتشجيع من إيران) بأنّ الاشتباك المحلّي سيؤدّي إلى "حرب شاملة". وإذا أدرك صُنّاع السياسات الأميركيون أن لديهم فعليا حرية المناورة تجاه إيران –وخاصةً إذا عملوا في المنطقة الرمادية- فستخسر الجمهورية الإسلامية ميزتها الوحيدة والأهمّ، وستتمكن الولايات المتحدة من مواجهة أنشطة إيران في المنطقة الرمادية بشكل أكثر فعالية.

ومع ذلك، ثمة أوقات لضبط النفس بهدف خفض التصعيد، كما حصل مثلًا بعد مقتل سليماني. لكن يجب أن يبقى التهديد بالتصعيد جزءًا من مجموعة أدوات الولايات المتحدة في المنطقة الرمادية، فهيمنة التصعيد –المتجسّدة في القدرات الفريدة لدى الولايات المتحدة في إظهار القوة والضربات الدقيقة- تشكّل إحدى أقوى الميزات المتفاوتة للولايات المتّحدة مقابل إيران. وكما بيّنت عملية فرس النبي في الحرب الإيرانية-العراقية ومقتل سليماني وتداعياته، ثمة أوقات قد يؤدّي فيها التصعيد أو التهديد الحقيقي بالتصعيد إلى خفض التصعيد.

خلق مُعضلات سياسية للخصم. حاول صُنّاع السياسة الأميركيون مرارًا أن يضعوا نظراءهم الإيرانيين بين خيارات السياسات المرّة. فيمكن أن يكون لهم برنامج نوويّ أو اقتصاد حيويّ، لكن لا يمكن أن يكون لديهم الاثنان. لكن ليس من الواضح كم مرةً حاولت الولايات المتحدة خلق مُعضلات "سياسية" لردع الأعمال العسكرية التي تقوم بها إيران، إلا أنّ التهديدات المدمّرة سياسيًا يمكنها أن تردع بفعالية أكبر من التهديدات بفرض التكاليف بالوسائل العسكرية أو الاقتصادية. وإيران فعلت ذلك مرارًا للولايات المتحدة، فاستخدمت التهديدات العسكرية لربط صُنّاع القرار الأميركيين بالعُقَد، وإثارة الانقسامات بين الإدارات، وتأجيج الشعور المناهض للحرب بين الشعب.

ينبغي على صُنّاع السياسة والمخططين الأميركيين محاولة القيام بالأمر نفسه، باستغلال مخاوف طهران من "الحرب الشاملة" مع الولايات المتحدة، لتحفيز الانقسامات في القيادة الإيرانية. وعلى الولايات المتّحدة أن تسعى إلى استغلال إخفاقات الخصم لمواءمة طرق استراتيجيتها ووسائلها وغاياتها. فعلى سبيل المثال، لم تكن الولايات المتحدة قادرة على استغلال الغضب الدولي من إيران، الناتج عن استهدافها لوسائل نقل النفط والبنى التحتية في الخليج في صيف 2019، لأنّ عدّة بلدان كانت غاضبةً من واشنطن لأنّها انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة، مساهمةً بذلك في تلك الأزمة.

الفنّ الاستراتيجي والتشغيليّ في المنطقة الرمادية: اعتبارات إضافيّة

ينبغي أن يتذكّر صُنّاع السياسات الأميركيون عدّة اعتبارات إضافية أساسية لوضع استراتيجية منطقة رماديّة ناجحة اتجاه إيران.

التمديد وليس التصعيد. في منافسات المنطقة الرمادية يتمّ إجمالًا تحقيق الميزة من خلال المكاسب التدريجية والتراكمية، بدلًا من الضربات القاضية، والقوّة نادرًا ما تكون حاسمة. مع

ذلك، كما أظهر مقتل سليماني والمهندس، ثمة أوقات تُحدث فيها التدابير الفجائية آثارًا رادعةً أو مدمّرة، تبرّر الخطر الكامن.

الخَطو والتباعد. ينبغي أن تكون الأنشطة الأميركية في المنطقة الرمادية مضبوطة الوتيرة ومتباعدة لتجنّب خلق شعور عالٍ بالإلحاح أو التهديد، في أذهان صُنّاع القرار الإيرانيين، كي لا يتصرّفوا بسرعة أو يبالغوا بطرق تعقّدُ الردع. وقد يؤدي تفريق الأنشطة جغرافيًا على إجبار إيران على تخفيف دفاعاتها، ما يخلق أوجه ضعف قابلة للاستغلال، يمكن أن تعزّز الردع الأميركي.

إضافةً إلى ذلك، قد يساعد نهجٌ كهذا على التصدّي للمخاوف من أنّ الذكاء الاصطناعي سيتسبّب في معارك مستقبلية تُخاض بسرعة فائقة –مؤدّيةً إلى خروج العمليات العسكرية عن سيطرة الجنرالات والسياسيين. فبضبط وتيرة الأنشطة بحذرٍ في المنطقة الرمادية، وتقييد معظم الاشتباكات العسكرية إلى عمليات مدروسة وفريدة، يمكن للاستراتيجيين والمخطّطين تخفيف الخطر الذي يسببه الذكاء الاصطناعي، وضمان أن تظل التكنولوجيا والتكتيكات تخدم الاستراتيجية والسياسة.

التواصل مع طهران. في حين أن ثمة فوائد لعدم القدرة على التنبؤ، ثمة أيضًا أوقات للتواصل بوضوحٍ، كتابيًا أو شفهيًا أو بالأفعال، بهدف تحديد التوقّعات وتوضيح النوايا والطمأنة. في الحقيقة، في السنوات الأخيرة، تواصلت واشنطن مع طهران علنًا وسرًا –عبر الروس، وغيرهم- من أجل الردع وخفض التصعيد. وفي حين أنّ الغموض البنّاء لا يزال له مكانه (الخطوط الحمراء المبهمة تزيد الشك عند إيران وتحافظ على المرونة عند الولايات المتحدة)، ينبغي تجنّب المراسلة المختلطة، وينبغي أن توضح واشنطن لإيران أنّ الهجمات على مصالح الولايات المتّحدة ستولّد ردًا حاسمًا مؤلمًا. وعلى أية حال، ينبغي أن يكون التواصل المباشر وعبر القنوات الخلفية جزءًا لا يتجزّأ من مجموعة أدوات الردع الأميركية.

اقترح البعض أيضًا أن تتبنى الولايات المتحدة تدابير بناء الثقة والأمن لمعالجة احتمال حدوث سوء تقدير أو تصعيد عرضيّ. فتطرق رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايك مولين إلى فكرة الخط الساخن بين القادة العسكريين الأميركيين والإيرانيين في الخليج، في شهر أيلول 2011، لكنّ قائد بحرية الحرس الثوري الإيراني رفض الفكرة رفضًا قاطعًا. وبصورة مماثلة، أنشأت القيادة المركزية الأميركية خطًا ساخنًا مخصصًا لتستعمله القيادة العسكرية

الإيرانية للمساعدة على إدارة الحوادث في البحر وخفض تصعيدها. وأحالت القيادة المركزية الأميركية الخطّ الساخن إلى نظرائها العسكريين الإيرانيين لكنهم لم يستعملوه أبدًا.

بالنسبة إلى طهران، ستضفي تدابير بناء الثقة والأمن الطابع المؤسسي على وضعٍ راهنٍ غير مستساغ، تقوم بموجبه السفن الحربية بالدوريات قُبالة ساحلها. وعليه، لا ترى إيران حاجةً لطمأنة أعدائها، وجوابها هو أنّ الولايات المتحدة هي المصدر الرئيس لعدم الاستقرار والتوتّر في المنطقة، وأنّ كل شيء سيصبح على ما يرام إذا رحلت قواتها. ومع ذلك ينبغي أن تجدد واشنطن بشكل دوريّ عروضَ تدابير بناء الثقة والأمن، لترى ما إذا كانت طهران قد غيّرت موقفها. وإن لم تغيّره فلتوضح للجميع أنّ الجمهورية الإسلامية هي العائق الأساس أمام تهدئة التوتّر في الخليج.

الاستفادة من الحلفاء. تظهر التجربة أنّ إيران تسعى إجمالًا إلى تجنّب التصعيد على أكثر من جبهة ومع أكثر من خصم في وقت واحد، لتتحكّم بالأحداث بشكل أفضل وتتجنّب التمدد العسكري المفرط. وبناءً عليه، ينبغي كلّما أمكن أن يتمّ تنسيق الأنشطة مع الحلفاء المنخرطين فعلًا في العمل ضد إيران –بما في ذلك "إسرائيل" وربّما بعض دول الخليج العربية. وينبغي أن يكون الهدف هو وضع إيران أمام المُعضلات، على جبهات متعدّدة وفي عدّة مجالات، ممّا يعقّد إدارة المخاطر. وفي المقابل، قد يؤدّي الفشل في التنسيق مع الحلفاء والشركاء في ما يخصّ التواصل الدبلوماسي مع طهران أو أنشطة المنطقة الرمادية التي تستهدفها إلى أفعال تعقّد السياسة الأميركية –وتخلق فجوات بين الحلفاء، يمكن للجمهورية الإسلامية استغلالها.

خلاصة

تُبرز المواجهات السابقة مع إيران –بما في ذلك جهود الجمهورية الإسلامية لمواجهة استراتيجية الضغط الأقصى التي انتهجتها إدارة ترامب- تحدّيات الردع في المنطقة الرمادية. فمن شبه المؤكّد أن يستمرّ التوتّر بين إيران والولايات المتّحدة في ظلّ إدارة بايدن، كما تبيّن هجمات طهران المتجددة بالوكالة في العراق وقرارها بتكثيف الأنشطة النووية قبل استئناف المحادثات مع الولايات المتّحدة. بالإضافة إلى ذلك، يُرجّح استمرار بعض أنواع التوتّر حتّى لو عاد الطرفان للامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. فسيكون من المهمّ إذًا أن يتمّ إعلام الجهود المستقبليّة، الرامية إلى ردع أنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار أو إلى مواجهة استراتيجية المنطقة الرمادية، بهذه التجربة.

ستعتمد استراتيجية الردع الأميركية في المنطقة الرمادية بشكل أساسيّ على الأنشطة السرّية وغير المعترف بها (العسكرية وغير العسكرية) لخلق الشكّ ووضع المُعضلات وفرض التكاليف بغية تعقيد حسابات المخاطر والتكاليف والفوائد لدى إيران. وستستخدم الأدوات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والإلكترونية للقوة الوطنية من أجل تحقيق المكاسب وردع إيران بشكل أفضل. وفي حين أن استراتيجية كهذه فقد لا تردع كل أنشطة إيران الخبيثة، قد تردع الأنشطة الأكثر زعزعةً للاستقرار.

ستوفّر استراتيجية ردع أميركية في المنطقة الرمادية بالتالي طريقة أكثر فعاليةً واستدامةً من الطرق التي وفّرتها النُهُج الأميركية السابقة لمواجهة استراتيجية المنطقة الرمادية التي تتبعها إيران. وستمكّن واشنطن من متابعة مصالحها وحرمان طهران من النفوذ في أثناء الانخراط دبلوماسيًا مع الجمهورية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فالمصداقيةُ الممنوحة من قِبل استراتيجية ردع أميركية ناجحة في المنطقة الرمادية ستقلّل من احتمال حدوث أزمة عسكرية مستقبلية. ومع ذلك إن حصلت أزمة، فستتمتّع الولايات المتّحدة بعدد كبير من الخيارات، أبعد من التصرّف العلنيّ والتصعيد العمودي. وربّما الأهمّ من ذلك هو أنّ استراتيجية منطقة ردع أميركية فعّالة ستعزّز قدرة أميركا على ردع اختراق نوويّ إيرانيّ مستقبليّ. في النهاية، فإن بلدًا لا يعارض مواجهة أنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار، قد يكون مستعدًا للعمل على منعها من الحصول على أسلحة نووية. وبتوحيد الجهود لمواجهة أنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار ومقاومتها لوضع حدود لبرنامجها النوويّ، ستكون الولايات المتّحدة قد عالجت أحد أوجه القصور الرئيسة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي المقابل، قد يؤدّي الفشل مجددًا في فعل ذلك إلى تقويض الدعم المحلّي الأميركي لاتفاق نووي أقوى وأطول، وله عواقب سلبية على الجهود الرامية إلى ردع اختراق نووي

مستقبلي على يد إيران، وكذلك على مصداقية الولايات المتّحدة في الإطار الأعمّ للشرق الأوسط وفي خارجه.

قد يطرح عدم قدرة الولايات المتّحدة على التأقلم والعمل بفعالية في المنطقة الرمادية ضدّ قوّة مكافحة –وإن كانت ابتكارية ومتحمسة- من المستوى الثالث مثل إيران أسئلةً حول قدرتها على مواجهة الجهات الفاعلة الأكثر قدرةً في المنطقة الرمادية مثل روسيا والصين، وعلى اكتساب المهارة على شكل منافسة بين الدول، يُرجّح تزايد تواترها في المستقبل. وقد يؤدّي فشل كهذا إلى تقويض الردع الأميركي ليس في الشرق الأوسط وحسب بل أينما واجهت خصومًا في المنطقة الرمادية عازمين على تحدّي الوضع الراهن.

إذًا، في حين ينبغي على الولايات المتّحدة الاستمرار في الاستعداد لحروب تقليديّة مع قوى عظمى نظيرة يجب على صُنّاع السياسات والمخططين أن يُلمّوا بالأوضاع المختلفة التي لا يتّضح فيها الصحيح من الخاطئ، والتي يُرجّح أن تتسم بها المنافسات المستقبلية الطويلة الأمد، ودون عتبات الحرب. وبتطوير القدرة على ردع الخصوم المحتملين في المنطقة الرمادية، مثل إيران، سيكونون مهيّئين بشكل أفضل لمواجهة تحدّيات المستقبل.

صورة رقم 1: نحو استراتيجية ردع أميركية في المنطقة الرمادية

فوائد حملة الردع في المنطقة الرماديّة.

- نهج مَدار بالاشتراك بين المؤسسات، وحكومي شامل، ومتعدد المجالات، يتضمّن أنشطة سرّية وغير معترف بها، بالإضافة إلى أنشطة علنيّة:
  - الدبلوماسية لإيصال التوقعات، وعزل طهران، ووضع حدود لبرنامجها النووي، واحتواء/دحر نفوذها الإقليمي
  - الأنشطة العسكريّة السرّية أو غير المعترف بها أو العلنية لـ"استعادة" الردع (مؤقتًا) عندما يفشل الردع...
  - العقوبات الاقتصادية
  - الأنشطة الإعلامية لزيادة فعالية الأدوات الأخرى للقوة الوطنية أو تأثيرها ولتقويض ترابط النظام
  - الهجمات الإلكترونية
- تنويع/توسيع مجموعة أدوات السياسة لتوفير خيارات ردّ إضافية، عسكريّة وغير عسكريّة، أبعد من التصعيد العمودي
- التمديد وليس التصعيد: السعي إلى الميزة بواسطة المكاسب التدريجية والتراكمية
- الخَطو والتباعد: إدارة وتيرة/نطاق أنشطة الردع في المنطقة الرمادية لتجنّب إثارة ردّ فعل مبالغ فيه

صورة رقم 1: نحو استراتيجية ردع أميركية في المنطقة الرمادية

نظريّة النجاح

المنطق العادي/الاستراتيجي الذي يربط بين الطرق والوسائل والغايات

- ردع أنشطة إيران الأكثر زعزعةً للاستقرار/قصرها على وسائل أقلّ فعالية.
  - إدخال الشك إلى حساب المخاطر لديها ووضع المُعضلات السياسية أمامها.
- الردّ الحاسم على الاختبارات/التحدّيات لئلّا تتمادى طهران.
- عندما يفشل الردع، الرد بوسائل سرّية/غير معترف بها لتجنّب التصعيد والحدّ من التأثير المحتمل على الدبلوماسية.
  - التصرّف بشكل علنيّ عند الاقتضاء/الضرورة.
- أثناء التصرّف، ضمان أن تفوق تكاليف إيران مكاسبَها لتغيير حساب التكاليف والخسائر لديها، والحثّ على الحذر.
- الاعتماد على هيمنة التصعيد لتعقيد حساب المخاطر لدى إيران، وتعزيز الردع.
  - عند الضرورة، التصعيد لخفض التصعيد.
- الردع يمكّن الأنشطة الأميركية في المنطقة الرمادية/الأنشطة الأميركية في المنطقة الرمادية تعزّز الردع.
- ضمان تواؤم الطرق والوسائل والغايات مع بعضها.
  - الإجبار والردع
  - النهي والعقاب
  - القدرة والمصداقية
  - ضبط النفس والجرأة
  - الرّدّ باتّساق، والعمل بشكلٍ غير قابل للتّنبّؤ
  - تجنّب المراسلة المختلطة

الطرق:

- القيام بأنشطة المنطقة الرمادية لإدارة المخاطر وتجنّب التصعيد ومنح حدوث الحرب.
- الاستفادة من التفاوتات لتحقيق المكاسب وتحقيق آثار غير متناسبة.
- استخدام أساليب عمل مختلطة لتحقيق المكاسب والتآزر.

الوسائل:

إنشاء قوى مختلطة لتوسيع القدرات وزيادة الخيارات.

الغايات:

- الردع/تجنّب التصعيد مع إيران
- تسهيل الدبلوماسية
- تقييد/دحر نفوذ إيران وامتدادها
- إضعاف/تقويض النظام للربح على المدى البعيد

➢ اختبر، راقب، تعلّم، اضبط

فوائد حملة الرّدع في المنطقة الرماديّة:

- نهج مُدار بالاشتراك بين المؤسسات، وحكومي شامل، ومتعدد المجالات، يتضمّن أنشطة سرّية وغير معترف بها، بالإضافة إلى أنشطة علنيّة:
  - الدبلوماسية لإيصال التوقّعات، وعزل طهران، ووضع حدود لبرنامجها النووي، واحتواء/دحر نفوذها الإقليمي.
  - الأنشطة العسكريّة السرّية أو غير المعترف بها أو العلنية لـ "استعادة" الردع (مؤقّتًا) عندما يفشل الردع...
  - العقوبات الاقتصادية.
  - الأنشطة الإعلامية لزيادة فعالية الأدوات الأخرى للقوة الوطنية أو تأثيرها ولتقويض ترابط النظام.
  - الهجمات الإلكترونية.
- تنويع/توسيع مجموعة أدوات السياسة لتوفير خيارات ردّ إضافية، عسكريّة وغير عسكريّة، أبعد من التصعيد العمودي.
- التمديد وليس التصعيد: السعي إلى الميزة بواسطة المكاسب التدريجية والتراكمية.
- الخَطو والتباعد: إدارة وتيرة/نطاق أنشطة الردع في المنطقة الرمادية لتجنّب إثارة ردّ فعل مبالغ فيه.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon